الدكتور
فؤاد علي مخيمر

قطوف

من القرآن الكريم وأساليب العرب

دراسة نحوية تطبيقية

قطوف

من القرآن الكريم وأساليب العرب

دراسة نحوية تطبيقية

تأليف

الدكتور

فؤاد علي مخيمر

أستاذ اللغويات المساعد

بجامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

مطبعة الحسين الاسلامية

٢٥ حارة المدرسة - خلف الجامع الازهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

« الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا[1] » :

أحمده سبحانه ؛ خلق الخلق ليعبدوه ، وركب فيهم العقول ليعرفوه ، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة ليشكروه ، ثم قال ـ عز من قائل ـ

« لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابى لشديد »[2].

والصلاة والسلام على من نزل الله عليه الفرقان ليكون للعالمين نذيرا ، فنطق بأفصح لسان ، وآتاه الله الحكمة وفصل الخطاب .

أما بعد :

فإن اللغة بمفهومها العام تعد ظاهرة إنسانية لها طبيعتها ، ومقوماتها ، وعلاقتها وثيقة بالفكر الإنسانى ، ذلك ؛ لأنها خاصية الإنسان ، بما هو حيوان ناطق ، أي : مفكر ـ وبما هو حيوان مدنى ـ أى . اجتماعي ، فهى تحقق ناطقية الإنسان بشقيها الفكر والعمل ، ومن ثم انطلق لإعارض مهام خلافته فى الأرض وعلى الأرض .

وقد جعل الله اختلاف الألسنة والألوان من آياته ، فقال سبحانه : « ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين »[3].

---

(١) الكهف : ١ .
(٢) إبراهيم : ٧ .
(٣) الروم : ٢٢ .

فالناس كل فى بيئته له لسانه الذى يطلقه بصوت يعبر به عن غرضه ، ومن ثم نجد أن هذا التعبير اتصل اتصالا مباشرا بخواطر الناس وأفكارهم ، فتعد اللغة نعمة عظيمة أنعم الله بها على عباده لما لها من قيمة فى حياة البشر .

وتعد اللغة العربية أسمى وأجل هذه اللغات ، فلقد امتن الله على أمة العرب فجعل لغتهم هى لغة القرآن الكريم الذى نزل فى بيئتهم وعلى أشرف رجل منهم ، وهذه خاصية لها مالها من الفضل والشرف العظيم بين جميع الأمم إن هم صانوه ، وفى النفوس عظموه ، وحافظوا على لغته .

وبعد نزول القرآن الكريم الذى جاء بعالمية الإسلام ، لم تعد اللغة العربية هى لغة العرب وحدهم ، بل أصبحت لغة القرآن الكريم ، يتعبد بتلاوتها كل من دخل فى دين الإسلام فى شتى بقاع الأرض ، فحظيت اللغة العربية بعالميتها للكتسبة من القرآن الكريم الذى نطق بعالمية دين الإسلام .

ومن ثم أصبحت اللغة العربية هى لغة المسلمين فى كل مكان وقد أعلن ذلك النبى ﷺ — حين قال : « يا أيها الناس إن الرب واحد ، وإن الدين واحد ، وإن العربية ليست بأحدكم من أب ولا أم وإنما هى اللسان فمن تكلم العربية فهو عربى » .

ومما تجدر الإشارة إليه أن العرب الذين كانوا يقطنون فى شبه الجزيرة العربية كانت سليقتهم مستقيمة بلغتهم العربية ، فلم يكن عندهم ما نسميه الآن بعلوم اللغة العربية (علم النحو — والبلاغة — والأدب — وفقه اللغة — والأصوات — واللهجات — وغيرها) لأن لسانهم مستقيم وفصاحتهم عالية ، وهم أهل اللسان والبيان ، ونزل القرآن الكريم بلغتهم فازدادوا به بيانا وفصاحة .

وسرعان ما انتشر الدين الإسلامى ليحقق عالميته ، واعتنقت طوائف

وأمم كثيرة هذا الدين الحنيف ، ووقع الامتزاج بين العرب وغيرهم عن طريق التجارة ، والإقامة ، والمصاهرة ، وتبادل المصالح المختلفة وقع التحريف واللحن في لغة القرآن ، فكان أحرص الناس على القرآن هم أهله وخاصته ، فوكل الأمر إلى أبي الأسود الدؤلي ليضع نقط الإعراب على حروف القرآن الكريم ، فقام بضبطه .

ولكن الأمر ازداد سوءا بفشو اللحن في بعض آي القرآن الكريم فهب قراء آي الذكر الحكيم وعلى رأسهم محمد بن أبي اسحق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء . . . وغيرهم ، وعكفوا على وضع قواعد وأصول علم النحو ، ويعد محمد بن أبي اسحق هو أول من وضع قواعد علم النحو بالمعنى الدقيق .

وحمل لواء الأمانة في إتمام البناء من بعدهم الخليل ، ويونس ، وسيبويه من البصريين ، والكسائي والفراء من الكوفيين ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني من البغداديين ، حيث عكف الجميع على تقنين قواعد النحو والصرف بضوابط محكمة ، ويعد الكتاب لسيبويه هو منارة هذا العلم ، وهو أول كتاب وضع بأبواب مرتبة وقواعد محكمة في هذا الفن ، حتى بلغ الأمر ببعضهم أنه أطلق عليه (قرآن النحو) .

وانطلق رهيل من تلاميذ أولئك الأعلام يؤلفون ، ويشرحون ويعلقون ، ويضع بعضهم حواشي على مصنفات أساتذتهم ، حتى كمل البناء ، وأحكمت معالمه .

ولكن الجانب التطبيقي لم يأخذ صورته المرجوة لنا ، المهم إلا ما أتجهه المفسرون في مصنفات التفسير ، والمعربون في مؤلفاتهم .

وبنظرة متأنية فى هذه المصنفات نجد أن ضوابطهم وقواعدهم وأصولهم التى وضعوها ، هى منضبطة بالقرآن الكريم ، وأشعار العرب ، وأساليبهم المنثورة ، فقد كانوا يعدونها أصولا يبنون عليها قواعدهم ، ويحكمون بها ضوابطهم ، ويعدونها شواهد يعلق بعضهم على موضع الشاهد فيها ويتركها بعضهم الآخر دون تعليق اعتمادا على فهم القارىء ، وهذه كانت مقتضيات عصورهم .

هذا ، فضلا عن استعمالهم لبعض الكلمات الغريبة التى قد تكون مفردة ، أو مركبة ، ومعناها غريب ، وإعرابها مشكل ، وكذلك بعض أدوات المعانى ، التى لها أثرها فى التركيب النحوى الى جانب ما تؤديه من معان مختلفة ، وهذه هى الأخرى مستعملة بكثرة فى القرآن الكريم وفى كلام العرب شعرا ونثرا .

ولما كان مجتمعنا المعاصر ، ومقتضيات حياتنا وتعاملاتنا فى حاجة إلى التطبيق الواعى على سبيل التمرينات العقلية واللسانية على بعض آيات القرآن الكريم ، والأساليب والأدوات العربية التى هى بطبيعتها متضمنة لقواعد النحو وأصوله .

لذا رأيت من الخير أن أخصص هذا الكتاب فى دراسة نحوية تطبيقية ، وقد جعلت مادته عبارة عن قطوف من أزاهير لغتنا الفصحى من القرآن الكريم وأساليب العرب .

وقد سلكت فيه منهج التطبيق لقواعد النحو ، الذى نحن فى أمس الحاجة إليه ، مع عمق فى الفكر ، وسهولة فى العرض لينتفع به الخاصة والعامة ، وقد جعلته تحت عنوان :

وبنظرة متأنية فى هذه المصنفات نجد أن ضوابطهم وقواعدهم وأصولهم التى وضعوها ، هى منضبطة بالقرآن الكريم ، وأشعار العرب ، وأساليبهم المنثورة ، فقد كانوا يعدونها أصولا يبنون عليها قواعدهم ، ويحكمون بها ضوابطهم ، ويعدونها شواهد يعلق بعضهم على موضع الشاهد فيها ويتركها بعضهم الآخر دون تعليق اعتمادا على فهم القارىء ، وهذه كانت مقتضيات عصورهم .

هذا ، فضلا عن استعمالهم لبعض الكلمات الغريبة التى قد تكون مفردة ، أو مركبة ، ومعناها غريب ، وإعرابها مشكل ، وكذلك بعض أدوات المعانى ، التى لها أثرها فى التركيب النحوى الى جانب ما تؤديه من معان مختلفة ، وهذه هى الأخرى مستعملة بكثرة فى القرآن الكريم وفى كلام العرب شعرا ونثرا .

ولما كان مجتمعنا المعاصر ، ومقتضيات حياتنا وتعاملاتنا فى حاجة إلى التطبيق الواعى على سبيل التمرينات العقلية واللسانية على بعض آيات القرآن الكريم ، والأساليب والأدوات العربية التى هى بطبيعتها متضمنة لقواعد النحو وأصوله .

لذا رأيت من الخير أن أخصص هذا الكتاب فى دراسة نحوية تطبيقية ، وقد جعلت مادته عبارة عن قطوف من أزاهير لغتنا الفصحى من القرآن الكريم وأساليب العرب .

وقد سلكت فيه منهج التطبيق لقواعد النحو ، الذى نحن فى أمس الحاجة إليه ، مع عمق فى الفكر ، وسهولة فى العرض لينتفع به الخاصة والعامة ، وقد جعلته تحت عنوان .

[قطوف من القرآن الكريم وأساليب العرب]

(دراسة نحوية تطبيقية)

وقسمته إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : قطوف من القرآن الكريم .

الفصل الثانى : قطوف من أساليب العرب .

الفصل الثالث : قطوف من الألفاظ والأدوات وحروف المعانى .

وقد عرضت فى الفصل الأول أربعة نصوص من القرآن الكريم طرحت عليها الأسئلة ، وأجبت عنها إجابة شاملة عما تضمنته النصوص من قواعد نحوية ، وتوجيهات إعرابية ولغوية ، وأفصحت عن مواطن القراءات مع عزوها وتوجيهها وتعليلها ، وبيان ما فيها من ضوابط إعرابية وإن اقتضى المقام التعرض لبعض مواطن البيان أشرت إلى ذلك استكمالا للبحث ، وتتميما للفائدة ، وفى نهاية هذا الفصل نجد أن هذه التطبيقات قد استوعبت كثيرا من أبواب النحو ومسائله وقضاياه .

وفى الفصل الثانى التقطت أنفاسى مع بعض أساليب العرب التى وجهت القول فيها فى جانب تقنينها لقواعد النحو ، واحتوائها على القاعدة والمعنى من غير إخلال بأحدهما ، كما أفصحت عما تلعبه هذه الأساليب من دور فعال فى توجيه الأحكام الفقهية ، وقد جعلت أداتى فى ذلك كله التوجيه الإعرابى ، والإفصاح عن معنى الأسلوب ومرماه .

وفى الفصل الثالث عرضت بعض الألفاظ الغريبة المفردة والمركبة ، وبعض الأدوات وحروف المعانى ، فكشفت القناع عنها ، وأزلت ما فيها

من غموض في المعنى والاستعمال الإعرابي، مسترشدا في ذلك كله ببعض آيات القرآن الكريم والشعر العربي، وأقوال الأئمة من النحاة.

هذا، وقد ختمت كل فصل بنتائجه التي وقفت عليها من خلال البحث.

وإني لأرجو الله تعالى أن يتقبل مني هذا العمل خالصا لوجهه سبحانه، وأن يجزيني عنه خير الجزاء.

كما أرجو أن أكون قد وفقت في عرض هذه القطوف من أزاهير القرآن الكريم وأساليب العرب لينتفع بها الخاصة والعامة من طلاب العلم والباحثين.

وحسبي في هذا البحث القصور الذي هو سمة البشر وإن كان فيه من زلات فمغفرة ربي أوسع، وعلى القارىء أن يستغفر لي، لأن الكمال لله وحده، وهو حسبي ونعم الوكيل، وهو وحده الهادي إلى الحق وإلى طريقه المستقيم.

« والله يقول الحق وهو يهدي السبيل » الأحزاب: ٤.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

كراتشي — باكستان
في غرة شهر شعبان ١٤٠٩ هـ
الموافق
من شهر مارس ١٩٨٩ م

المؤلف
د / فؤاد علي مخيمر

الفصل الأول

قطـوف

من نصوص القرآن الكريم

القرآن الكريم غنى بمادته العلمية التى تثرى جميع البحوث في شتى علوم الشريعة واللغة ، فضلا عما يتصل بحياة الناس فى الدنيا والآخرة ، فما من علم يدخل فيه القرآن إلا زانه ، وما من علم يخلو منه إلا دخله العيب والنقص .

لذا نجد أن الباحثين فى جميع العصور يغوصون فى هذا المحيط ليغترفوا من ذخائره وخزائنه التى لاتنفد أبدا ، فضلا عن التجديد والتطور وفق مقتضيات كل عصر .

وإننى لأجد قصورا فى بحثى إذا خلا من النصوص التحليلية التى تشبع نهم المتعطش وبخاصة فى مجال الدراسات النحوية واللغوية التى هى زاد أيضا لكل باحث فى شتى المعارف والفنون .

وها أنذا أعرض بعض النصوص كنماذج يستضىء بها القراء والباحثون طريقهم فى مجال البحث العلمى على مائدة الدراسات العربية ، وسألزم نفسى توجيه القول فيما يتصل بجانب اللغة والإعراب كمفتاح المعانى النصوص القرآنية .

ـ وبالله التوفيق ومنه العون ـ

النص الأول

يقول الله عز وجل :

« إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيراً ويهدى به كثيراً وما يضل به إلى الفاسقين »[1] .

التحليل اللغوى والإعرابى :

س ١ : ما معنى الحياء ؟ وما المراد به فى حق الله ؟ وما أصل (يستحي) ؟ وجه القول فيما يشتق منه ؟

ج ١ ـ الحياء : هو تغير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب به ويذم .

وهذا الوصف فيما يتصل بأجسام العباد لما يعتريها من التغير ، لأننا نقول : هالك فلان حياء من كذا ، ومات حياء ، ورأيت الهلاك فى وجهه من شدة الحياء ، وذاب حياء ، وجمد فى مكانه خجلا ... وكل هذه المعانى لا يليق إطلاقها على الله ـ عز وجل ـ تعالى الله عن هذه الأوصاف علوا كبيرا .

أما المراد بالحياء فى حق الله تعالى فيوجه على أحد أمرين .

الأول : أنه سبحانه لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحى أن يتمثل بها لحقارتها ، فهو سبحانه لا يستحى أى : لا يخشى .

والثانى : أنه يجوز أن تقع هذه العبارة فى كلام الكفرة ، كأنهم قالوا : أما يستحى رب محمد أن يضرب مثلا بالذباب والعنكبوت ، فجاء الجواب على سبيل المقابلة وإطباق الجواب على السؤال ، وهو فن من كلامهم بديع ، وطراز عجيب .

ومن ذلك قول أبى تمام :

(١) البقرة : ٢٦ .

من مبلغ أبناء يعرب كلها أنى بنيت الجار قبل المنزل؟[1]

والشاهد فى قوله : (بنيت الجار) فبناء الجار الأصل : اتخاذه ، ولكن سماه بناء للمشاكلة التقديرية حيث قرنه بما يبنى ، وهو المنزل ، فلولا بناء الدار لم يصح بناء الجار .

وأصل (يستحيى) : عينه ولامه حرفا علة ، أعلت اللام منه بأن استثقلت الضمة على الياء فسكنت .

واسم الفاعل على هذا (مستحى) . والجمع (مستحيون) فى حالة الرفع ، و (مستحيين) فى حالة النصب .

وقرأ ابن محيصن (يستحى) — بكسر الحاء وياء واحدة ساكنة — وروى ذلك عن ابن كثير ، وهى لغة تميم وبكر بن وائل ؛ نقلت فيها حركة الياء الأولى إلى الحاء فسكنت ، ثم استثقلت الضمة على الثانية فسكنت ، فحذفت إحداهما للالتقاء ، وعلى ذلك يمكن أن يتعدى بالجار ، وأن يتعدى بنفسه ، تقول : استحيت منه ، واستحييته .

واسم الفاعل من هذه القراءة (مستح) والجمع (مستحون ومستحين) .

س ٢ — ما معنى (يضرب) ؟ وما إعراب (أن يضرب مثلا ما يعوضه) .

ج ٢ — معنى يضرب : يبين . والمراد يضرب المثل : اعتماده وصنعه ، من ضرب اللبن ، وضرب الخاتم ، وضربت له مثلا ، أى : مثلت له مثلا ، واشتقاق البعوض من البعض وهو القطع ، كالبضع .

---

(١) البيت من الكامل وهو من شواهد الكشاف ١ . ١١٣ — وفناء الدار : ما امتد من جوانبها . وجمعه : أفنية . ويعرب : أسم قبيلة يقول : من يبلغ قبيلة يعرب أنى أخير الجار قبل بناء المنزل ؟ .

وإعراب قوله : (أن يضرب مثلا ما) .

(أن يضرب) (أن) حرف مصدرى ونصب . و (يضرب) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة ، وأن والفعل فى تأويل مصدر وقع فى موضع نصب بتقدير حذف (من) وأصل تقدير الكلام : إن الله لا يستحيى من ضرب ..

(مثلا) منصوب بـ (يضرب) على أنه مفعول به .

(بعوضة) منصوبة ، ويوجه القول فى نصبها على أربعة أوجه :

الأول : أن تكون (ما) صلة زائدة ، و (بعوضة) بدلا من (مثلا) أو عطف بيان له .

الثانى : أن تكون (ما) نكرة فى موضع نصب على البدل من (مثلا) و (بعوضة) منصوبة على أنها نعت لـ (ما) فوصفت (ما) بالجنس المنكر لإبهامها لأنها بمعنى قليل ، وهذا قول الفراء والزجاج .

الثالث : أن تكون (بعوضة) مفعولا ثانيا لـ (يضرب) على تضمينها معنى (يجعل) .

الرابع : أن يكون نصب (بعوضة) على إسقاط الجار ، والتقدير : أن يضرب مثلا ما بين بعوضة ، فحذفت (بين) وأعربت (بعوضة) بإعرابها.

هذه التوجيهات على قراءة نصب (بعوضة) .

وقد قرأ الضحاك وإبراهيم بن أبى عبلة ورؤبة بن العجاج : (بعوضة) بالرفع وهى لغة تميم .

قال أبو الفتح ابن جنى : ووجه ذلك أن (ما) اسم موصول بمعنى الذى ،

و (بعوضه) رفع على إضمار المبتدأ ؛ والتقدير : لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلا ، فحذف العائد على الموصول ، وهو مبتدأ .

ومثله قراءة بعضهم : « تماما على الذى أحسن »[1] ـ برفع (أحسن) أى : على الذى هو أحسن . وحكى سيبويه : (ما أنا بالذى قائل لك شيئا) أى : هو قائل[2] .

قال النحاس : والحذف فى (ما) أقبح منه فى (الذى) لأن (الذى) إنما له وجه واحد والاسم معه أطول[3] .

والبعوضة : (فعولة) من بعض إذا قطع اللحم .

ومن ثم نعلم أن (ما) فى قوله : (ما بعوضة) هى : صلة زائدة ، ونكرة بمعنى شىء ، وموصولة وفيها وجه رابع وهو ؛ أن تكون استفهامية ، على معنى أنه لما قال : « إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا » كأنه قال بعدها : ما بعوضة فما فوقها ... ؟ وهذا يكون مع رفع (بعوضة) .

و (مثلا) يعرب حالا من النكرة مقدم عليه ، أو ثانى مفعولين ليضرب مضمنا معنى يجعل ، وذلك إذا كانت (ما) صلة ، أو إبهامية .

س ٣ ـ أعرب قوله : (فما فوقها) وبين المراد من هذا التعبير .

ج ٣ ـ (فما) لك فى الفاء رأيان ـ :

---

(١) الأنعام : ١٥٤ .

(٢) انظر المحتسب ١ : ٦٤ والقرطبى ١ : ٢٤٣ — بتصرف وانظر للكتاب ٢ : ٩٠٨ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١ : ٢٠٤ .

الأول : أن تكون بمعنى (إلى) أى : إلى ما فوقها ، وهذا قول الكسائى والفراء [١].

والثانى : أن تكون عاطفة ، وبذلك تكون (ما) معطوفة على (ما) الأولى ، أو على بعوضة إن جعلت (ما) زائدة ، وهذا قول ابن الأنبارى [٢].

ومعنى فما فوقها : ما دونها ، أى : أنها فوقها فى الصغر ، وهذا قول الكسائى وأبى عبيدة وغيرهما — والله أعلم —.

قال الكسائى : وهذا كقولك فى الكلام : أتراه قصيرا ؟ فيقول القائل : فوق ذلك ، أى : هو أقصر مما ترى .

وقال قتادة وابن جريج : المعنى فى الكبر [٣] ، ويؤيد هذا القول أن لفظ (فوق) يدل على العلو .

س ٤ — ما وجه إعراب (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق) ؟ وما المراد بالحق ؟ وعلام يعود الضمير فى قوله : (إنه) ؟

ج ٤ — (أما) حرف فيه معنى الشرط ، ألا ترى أنك تقول : أما زيد فعالم ، فيكون المعنى : مهما يكن من شىء فزيد عالم ، ويوجه القول فى (أما) أنها تفيد التوكيد أيضا .

ولهذا وقع فى جوابها الفاء . والأصل فى الفاء أن تقع مقدمة على المبتدأ ، إلا أنها أخرت إلى الخبر لئلا يلى حرف الشرط فاء الجواب ، وجعل المبتدأ عوضا مما يليه حرف الشرط من الفعل .

---

(١) المصدر السابق ١ : ٣٤٣ .
(٢) البيان فى غريب إعراب القرآن ١ : ٦٦ .
(٣) القرطبى ١ : ٢٤٣ .

والدليل على أن الفاء فى تقدير التقديم قولهم : (أما زيداً فأنا ضارب) فينصبون زيدا بضارب ، وإن كان مابعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، والمبتدأ هاهنا (الذين) مبنى فى محل رفع ، و (فيعلمون) وما يعده الخبر[1].

(أنه) أن واسمها ، و (الحق) خبرها ، والضمير فى (أنه) عائد على المثل أى : أن المثل حق .

وأما الحق : فهو الثابت الذى لا يسوغ إنكاره ، يقال : حق الأمر . إذا ثبت ووجب ، وحقت كلمة ربك ، أى : وجبت وثبتت .

س ٥ ـ وجه القول فى إعراب قوله : « ماذا أراد الله بهذا مثلا » ثم بين ما هى الإرادة ؟ .

ج ٥ ـ (ماذا) فيها وجهان ـ

أحدهما : أن تعد (ماذا) بمنزلة كلة واحدة ، فتكون إسم استفهام مبنيا على السكون فى محل نصب على أنه مفعول به لـ (أراد) والتقدير : أى شىء أراد الله بهذا المثل .

والثانى : أن تجعل (ذا) اسم موصول بمعنى الذى ، فتكون (ما) فى موضع رفع لأنه مبتدأ ، والجملة بعده فى محل رفع خبر .

وفى هذا الموضع لا يعمل فيها (أراد) لأن التقدير : أى شىء الذى أراده الله ؟ فهو مشغول بالضمير العائد إلى الاسم الموصول ، ولأنه وقع فى صلة (الذى) وما بعد الاسم الموصول لا يعمل فيما قبله ولا فيه[2].

---

(١) البيان ١ : ٦٦ .

(٢) المصدر السابق ١ : ٦٦ ، ٦٧ .

والدليل على أن الفاء فى تقدير التقديم قولهم : (أما زيداً فأنا ضارب) فينصبون زيدا بضارب ، وإن كان مابعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، والمبتدأ هاهنا (الذين) مبنى فى محل رفع ، و (فيعلمون) وما يعده الخبر[1].

(أنه) أن واسمها ، و (الحق) خبرها ، والضمير فى (أنه) عائد على المثل أى : أن المثل حق .

وأما الحق : فهو الثابت الذى لا يسوغ إنكاره ، يقال : حق الأمر . إذا ثبت ووجب ، وحقت كلمة ربك ، أى : وجبت وثبتت .

س ٥ ـ وجه القول فى إعراب قوله : « ماذا أراد الله بهذا مثلا » ثم بين ما هى الإرادة ؟ .

ج ٥ ـ (ماذا) فيها وجهان ـ

أحدهما : أن تعد (ماذا) بمنزلة كلمة واحدة ، فتكون إسم استفهام مبنيا على السكون فى محل نصب على أنه مفعول به لـ (أراد) والتقدير : أى شىء أراد الله بهذا المثل .

والثانى : أن تجعل (ذا) اسم موصول بمعنى الذى ، فتكون (ما) فى موضع رفع لأنه مبتدأ ، والجملة بعده فى محل رفع خبر .

وفى هذا الموضع لا يعمل فيها (أراد) لأن التقدير : أى شىء الذى أراده الله ؟ فهو مشغول بالضمير العائد إلى الاسم الموصول ، ولأنه وقع فى صلة (الذى) وما بعد الاسم الموصول لا يعمل فيما قبله ولا فيه[2].

---

(١) البيان ١ : ٦٦ .

(٢) المصدر السابق ١ : ٦٦ ، ٦٧ .

و (مثلا) منصوب على ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون منصوبا على التمييز الذى وقع موقع الحال ، وهذا قول ابن الأنبارى وابن كيسان[1].

الثانى : أن يكون منصوبا على القطع ، والتقدير : أراد مثلا ، وهذا قول ثعلب[2].

الثالث : أن يكون منصوبا على الحال ، وصاحب الحال (ذا) فى (هذا) والعامل فيه ما فى (هذا) من معنى الفعل ، وهو أنبه عليه ، أو أشير إليه ، لأن معناه الإشارة والتنبيه . قاله ابن الأنبارى .

أما الإرادة : فهى ما يجدها العاقل من نفسه ، ويدرك التفرقة البديهية بينها وبين علمه وقدرته وألمه ولذاته ، هذا فى جانب العباد .

أما فى جانب الله تعالى فهى : علمه تعالى باشتماله الفعل على المصلحة أو المفسدة[3].

س ٦ ـ أى شىء أراده الله من وراء ضرب المثل ؟ وعلام يعود الضمير فى (به) ؟ وما المراد بالهداية والإضلال فى قوله : (يضل به كثيرا ويهدى به كثيرا) ؟ ولم وصف المهديون بالكثرة ، والقلة صفتهم ؟

ج ٦ ـ أراد الله بضرب المثل ابتلاء وامتحان من ضرب لهم المثل ، فمنهم من نجح فاهتدى إلى الحق ، ومنهم من رسب فضل عن طريق الحق

---

(١) المصدر السابق ١ : ٦٧ والقرطبى ١ : ٢٤٤ .

(٢) القرطبى ١ : ٢٤٤ .

(٣) التفسير الكبير ١ : ١٣٧ .

وسقط فى مهاوى الرذيلة ويفصح عن هذا التوجيه قوله تعالى : « يضل به كثيرا ويهدى به كثيرا » .

والضمير فى (به) يعود على المثل الذى أراده الله فى قوله : (ماذا أراد الله بهذا مثلا) .

والمراد بالهداية هنا : هو ذلك الهدى الذى ازداد به المؤمنون نورا إلى نورهم فانطلقوا فى طريق الهداية متمتعين فى عز طاعتهم لله عز وجل — .

والمراد بالإضلال : هو ماوقع فيه أهل الكفر من جهل صرفهم وزج بهم فأدخلهم باب الضلالة التى زادت الجهلة تخبطا فى ظلماتهم ، فعاشوا حياتهم فى ذل المعصية .

وأما وصفه المهديين بالكثرة ، فلأن أهل الهدى كثير فى أنفسهم وحين يوصفون بالقلة فى قوله تعالى : « وقليل من عبادى الشكور »[1] . وقوله : « وقليل ماهم »[2] ، فإن ذلك الوصف يكون بالقياس الى أهل الضلال .

ويقال أيضا : إن القليل من المهديين كثير فى الحقيقة ، وإن قلوا فى الصورة فوصفوا بالكثرة انطلاقا من باب الحقيقة ، ويفصح عن هذا المعنى قول الشاعر :

إن الكرام كثير فى البلاد وإن قلوا كما غيرهم قل وإن كثروا[3]

---

(١) سبأ : ١٣ .

(٢) ص : ٢٤ .

(٣) البيت من البسيط والفل — بالفتح — : القليل وهو المراد لهذا المعنى . وبالضم بمعنى القلة ويستعمل بمعنى القليل أيضا . وبالكسر : الارتداد =

س ٧ ـ ما وجه إسناد الإضلال إلى الله تعالى ؟

ج ٧ ـ إسناد الإضلال إلى الله تعالى ، من باب إسناد الفعل إلى السبب ، لأنه لما ضرب المثل فضل به قوم واهتدى به قوم ، تسبب لضلالهم وهداهم .

وهذه قضية من القضايا الخلافية بين أهل السنة والمعتزلة والجبرية وغيرهم فصل القول فيها الامام الرازى فى تفسيره الكبير .

س ٨ ـ ما معنى الفسق ؟ وما أصل الفاسق ؟ وما الموقع الاعرابى لقوله : (الفاسقين) ؟

ج ٨ ـ الفسق معناه : الخروج عن القصد . قال رؤبة :

فواسقا عن قصدها جوائرا[1]

والفسق فى عرف الاستعمال الشرعى : الخروج من طاعة الله ـ عز وجل ـ فقد يقع على من خرج بكفر ، وعلى من خرج بعصيان[2] .

ويرى المعتزلة : أن الفاسق : هو الخارج عن أمر الله بإرتكاب الكبيرة ،

= وغضبا . يقول الشاعر : إن الكرام فى الدنيا كثير لكثرة خيرهم . لأن الكريم يقاوم ألف لئيم . والحال أنهم قليل فى العدد ، كما أن غيرهم — أى اللئام — قليل فى الخير وإن كثروا فى العدد ، فوجه الشبه اجتماع الكثرة والقلة فى كل على التوزيع .

انظر الكشاف ١ : ١١٨ وفيه توجيه القول نقلته بتصرف .

(١) انظر الكشاف ١ : ١١٨ / ١١٩ وقبله (يذهبن فى نجد وغور غائرا) .

(٢) انظر القرطبى ١/٢٤٦ .

وهو النازل بين المنزلتين ، أى بين منزلة المؤمن والكافر . . . ولهم فى ذلك توجيهات[١] .

قال الفراء : أصل الفاسق من قولهم : فسقت الرطبة عن قشرها ، أى : خرجت ، وعلى ذلك فالفاسق هو الخارج عن الطاعة[٢] . وفسق الرجل يفسق ـ بكسر السين وضمها ـ فسقا وفسوقا إذا فجر .

وأما إعراب قوله : (الفاسقين) فقد نصب بوقوع الفعل عليهم ، والتقدير : وما يضل به أحد إلا الفاسقين الذين سبق فى علمه أنه لا يهديهم .

ولا يجوز النصب على الاستثناء ، لأن الاستثناء لا يكون إلا بعد تمام الكلام .

ـ والله تعالى أعلم بكتابه ـ

---

(١) الكشاف ١ : ١١٩

(٢) التفسير الكبير ١ : ١٤٧

النص الثانى

يقول الله تعالى :

« ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وإن يأتوكم أسارى تفادوهم وهو محرم عليكم إخراجهم أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون »[1] .

س ١ — إقرأ النص السابق ثم استخرج منه ما يأتى .

(ا) جميع الأفعال ، ثم بين علامة إعراب كل فعل ونوعه ، وموقعه الإعرابى

(ب) « ما » استفهامية ، وأخرى موصولة . وأفصح عن الموقع الإعرابى لكل منهما .

(ج) العامل فى ظرف الزمان فى قوله : (ويوم القيامة) .

(د) مصدرا وبين موقعه من الإعراب .

(هـ) وجه القول فى إعراب قوله . (وهو محرم عليكم إخراجهم) .

(و) أداة استفهام تفيد التوبيخ ، مع توجيه القول فى ذلك .

(ز) « ما » الحجازية وبين اسمها وخبرها .

---

(١) سورة البقرة : ٨٥ .

جـ ١ (ا) الأفعال هى : (تقتلون ، وتخرجون ، وتظاهرون ، وتؤمنون ، وتكفرون ، وتردون ، وتعملون) .

هذه الأفعال تسمى الأفعال الخمسة ، أو الأمثلة الخمسة ، وهى كل مضارع اتصلت به ألف اثنين أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبة ، وترفع هذه الأفعال بثبوت النون ، وتجزم وتنصب بحذفها ، وألف الاثنين وواو الجماعة ، وياء المخاطبة تكون فاعلها .

والأفعال التى سبق ذكرها آنفا من النص تعد من هذا النوع وهى كلها مرفوعة بثبوت النون ، وواو الجماعة فى كل منهما مبنى على السكون فى محل رفع فاعل .

وفى النص فعلان آخران من هذا النوع ، ولكن حذفت منهما النون للجزم ، لأن الأول وقع فعل الشرط ، والثانى جوابه ، والفعلان هما :

(يأتوا ، وتفادوا) والفاعل فى كل منهما هو واو الجماعة أيضا .

وفى النص أيضا فعل صحيح الآخر وهو (يفعل) مرفوع بالضمة الظاهرة .

للموقع الإعرابى لكل فعل .

(تقتلون) وجه النحاة القول فيه على أنه داخل فى الصلة ، أى : ثم أنتم الذين تقتلون .

وقالوا أيضا : إذا اعتبرنا (هؤلاء) رفع بالابتداء ، و (أنتم) خبره مقدم ، يكون على ذلك للموقع الإعرابى (لتقتلون) جملة فعلية فى محل نصب حال ، وصاحب الحال (أولاء) .

(وتخرجون) معطوف بالواو على (تقتلون) وتأخذ حكمها الإعرابى .

(وتظاهرون) جملة فعلية فى محل نصب حال ، والعامل تخرجون ، وصاحب الحال الواو .

(وأفتؤمنون) وقعت بعد الهمزه الاستفهامية ، استئنافا لكلام ساقه الله لتوبيخهم .

(وتكفرون) معطوف على (تؤمنون) .

(تردون) : جملة فعلية (حال) من الضمير فى (منكم) .

(تعملون) لا محل لها من الإعراب ، لأنها وقعت صلة الموصول وهو (ما) قبلها ، والعائد محذوف تقديره . (تعملونه) .

(يأتوكم) : يأتوا ـ فعل الشرط مجزوم ، وعلامة جزمه حذف النون .

(تفادوهم) تفادوا ـ جواب الشرط مجزوم بحذف النون .

(يفعل) صلة للموصول لا محل لها من الإعراب .

(ب) « ما » فى قوله (فما جزاء) استفهامية ، أى . أى شىء جزاء من يفعل ذلك منكم ، وموقعها الإعرابى رفع بالابتداء ، و (جزاء) خبرها .

ويجوز أن تكون (ما) نافية (وجزاء) مبتدأ ، و (خزى) خبره أما (ما) للموصولة فهى الق فى قوله : (عما تعملون) أى . عن الذى تعملونه ، وقد حذف العائد لطول الاسم .

ويجوز أن تكون (ما) مصدرية أى : عن عملكم ، وهذه لا تحتاج إلى عائد .

(جـ) العامل فى ظرف الزمان فى قوله : (ويوم القيامة) هو الفعل الذى بعده وهو قوله . (تردون) والظرف وهو (يوم) منصوب به .

(د) للمصدر هو (جزاء) فإن كانت (ما) قبله استفهامية مبتدأ ، يكون (جزاء) خبره . (وخزى) بدل من (جزاء) .

وإن جعلها (ما) نافية يكون (جزاء) مبتدأ ، و (إلا خزى) خبره .

(هـ) إعراب قوله تعالى : (وهو محرم عليكم إخراجهم) يخضع لتوجيه القول فى الضمير (هو) حيث قرر النحاة فيه وجهين —

أحدهما : أن يكون الضمير (هو) كناية عن الإخراج الذى دل عليه قوله . (وتخرجون فريقا) فالضمير (هو) يعد مبتدأ ، و (محرم) خبره و (إخراج) بدل من (هو) و (إخراج) مضاف ، و (هم) مضاف إليه .

والثانى : أن يكون (هو) ضمير الشأن والحديث ، وهو مبتدأ أول و (إخراجهم) مبتدأ ثان ، و (محرم) خبر مقدم ، والجملة من المبتدأ والخبر خبر للمبتدأ الأول ، ومفسرة له .

(و) الهمزة فى قوله تعالى : (أفتؤمنون ببعض الكتاب . . الآية) تفيد التوبيخ ووجه ذلك كما قال علماؤنا : أن الله تعالى كان قد أخذ عليهم أربعة عهود . ترك القتل ، وترك الإخراج ، وترك للظاهرة ، وفداء أسراهم ، فأعرضوا عن كل ما أمروا به إلا الفداء ، فوبخهم الله على ذلك توبيخا يتلى وهو قوله . (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض . . . الآية) .

(ز) « ما » الحجازية واسمها وخبرها فى قوله تعالى : « وما الله بغافل » فـ (ما) حجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهى بمعنى (ليس) ولفظ الجلالة

اسمها مرفوع بالضمة ، و (بغافل) فى محل نصب خبرها ، والباء دخلت في الخبر على حد دخولها فى خبر (ليس) .

س ٢ وجه القول فى للوقع الإعرابى لاسم الإشارة (هؤلاء) ومدى ارتباطه بما قبله وما بعده فى النص موضوع البحث .

ج ٢ ـ لكي نفصح عن للوقع الإعرابى لاسم الإشارة (هؤلاء) لابد أن نربط إعرابه بما قبله وما بعده من الكلام ، حيث وجه النحاة القول فى إعرابه على أربعة أوجه [1] .

الأول: أن يكون (أنتم) مبتدأ ، و (هؤلاء) خبره ، و (تقتلون) جملة فعلية فى موضع نصب على الحال من (أولاء) ولا يستغنى عنها ، لأنه كما لا يستغنى عن وصف المبهم ، كذلك لا يستغنى عن حاله .

الثانى : (أنتم) مبتدأ ، و (تقتلون) خبره ، و (هؤلاء) فى موضع نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره أعنى .

الثالث : (هؤلاء) منادى مفرد ، حذف منه حرف النداء ، وتقديره . ياهؤلاء ، و (تقتلون) الخبر ، وهو ضعيف ، ولا يجيزه سيبويه ، لأن حرف النداء . إنما يحذف مما لا يحسن أن يكون وصفا (لأى) نحو . زيد وعمرو و (هؤلاء) يحسن أن يكون وصفا لـ(أي) نحو . (يا أيها هؤلاء) فلا يجوز حرف النداء منه .

الرابع : ذهب الكوفيون إلى أن (هؤلاء) بمعنى (الذين) فيكون

---

(١) البيان ١ : ٣ ، ١٠٤ .

خبرا لـ (أنتم) وما بعده صلته ؛ وهو قول الزجاج أيضا [١] .

س ٣ ـ قرأ القراء قوله : (تظاهرون ... وأسارى ... وتفادوهم) بقراءات مختلفة أفصح عن هذه القراءات مع التخريج والتوجيه والتعليل مستدلا بأقوال بعض النحاة فى ذلك .

مع بيان معانى هذه الكلمات :

ج ٣ ـ (تظاهرون) قرأ عاصم وحمزة والكسائى (تظاهرون) ـ بتخفيف الظاء ـ وأصله (تتظاهرون) فحذفوا إحدى التاءين ، وقد اختلفوا فى المحذوفة منهما .

فذهب البصريون : إلى أن المحذوفة منهما هى التاء الأصلية وهى الثانية ، لأن التكرار بها وقع ، والثقل بها حصل .

وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة هى الأولى الزائدة ، لأن الزائد أضعف من الأصل ؛ فلما أرادوا حذف إحداهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى .

والصحيح أن المحذوفة منها الثانية الأصلية دون الأولى الزائدة ، لأن الأولى الزائدة دخلت لمعنى ، والثانية الأصلية لم تدخل لمعنى ، فلما أرادوا حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى [٢] .

وقرأ باقى السبعة (تظاهرون) ـ بتشديد الظاء ـ وأصله (تتظاهرون) فاستثقلوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فأزال استثقال المثلين المتحركين بأن أبدل من التاء الثانية ظاء ، وأدغم الظاء فى الظاء .

---

(١) البيان ١ : ١٠٤ والقرطبى ٢ : ٢٠ .

(٢) البيان ١ : ١٠٤ والبحر المحيط ١ : ٣٩١ .

وقرأ أبو حيوة : (تظاهرون) ـ بضم التاء وكسر الهاء ـ .

وقرأ مجاهد وقتادة ـ باختلاف عنهما ـ (تظهرون) ـ بفتح التاء وسكون الظاء وفتح الهاء ـ .

وقرأ بعضهم على الأصل (تتظاهرون) ـ بتاءين ـ فهذه خمس قراءات ، وكلها تدور حول معنى : التعاون والتناصر ، وأن هذه القراءات جميعها لا تخرج عن الضوابط والأحكام الصرفية .

و (أسارى) قرأ جمهور القراء (أسارى) ـ بضم الهمزة ـ على وزن (فعالى) .

وقرأ حمزة : (أسرى) ـ بفتح الهمزة وسكون السين ـ على وزن (فعلى) (كقتيل وقتلى وجريح وجرحى) و (أسرى) جمع (أسير) بمعنى (مأسور) .

قال أبو حاتم : ولا يجوز (أسارى) ـ بفتح الهمزة ـ .

وقال الزجاج : يقال (أسارى) ـ بفتح الهمزة ـ كما يقال : سكارى ، و (فعالى) ـ بفتح الفاء ـ هو الأصل ، و (فعالى) ـ بضم الفاء ـ داخلة عليها.

وحكى عن محمد بن يزيد قال : يقال: أسير وأسراء ـ بضم همزة الثانى ـ كظريف وظرفاء .

قال ابن فارس : يقال فى جمع أسير أسرى وأسارى ، وقرىء بهما .

والأسير : مشتق من الأسار ، وهو القد الذى يشد به المحمل ، فسمي أسيرا، لأنه يشد وثاقه [1].

---

(١) القرطبي ٢ : ٢١ بتصرف .

وأما ماورد فى قراءة (تفادوهم) فقد قرأ نافع وحمزة والكسائى : (تفادوهم) وقرأ باقى السبعة (تفدوهم) ـ بفتح التاء ـ من الفداء :

والفداء : طلب الفدية فى الأسير الذى فى أيديهم .

قال الجوهرى[1]: الفداء إذا كسر أوله يمد ويقصر ، وإذا فتح فهو مقصور ، يقال : افد فدى لك أبى) ـ بفتح فاء فدى وتنوين الدال ـ .

ومن العرب من يكسر الفاء وينون الهمزة فيقول : (فداء) وبخاصة إذا جاور لام الجر ، فيقول : فداء لك ، لأنه نكرة يريدون به معنى الدعاء ... والفدية والفدى والفداء بمعنى واحد[2] ... إلى غير ذلك من التصريفات التى موضوعها المعاجم اللغوية .

هذا ، ومما تجدر الإشارة إليه أن (أسرى وأسارى) فى موضع النصب على النصب من ضمير الفاعل فى قوله : (يأتوكم) .

س ٤ ـ ما المراد من قوله (تفادوهم) ؟ وما أصل الخزى ؟ وما فائدة تنكيره ؟ .

ج ٢ — المراد من قوله : (تفادوهم) أنه سبحانه وصفهم بما هو طاعة ، وهو التخليص من الأسر ببذل مال أو غيره ليعودوا إلى كفرهم .

وذكر أبو مسلم عكس ذلك فقال : المراد أنكم مع القتل والإخراج إذا وقع أسير فى أيديكم لم ترضوا منه إلا بأخذ مال ، وإن كان ذلك محرما عليكم ، ثم عنده تخرجونه من الأسر[3] .

---

(٢) الصحاح ، فدى ، ٢٤٥٣

(٣) التفسير الكبير ٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ — بتصرف .

وأما أصل الخزى ، فهو الذل والمقت ، يقال : أخزاه الله إذا مقته وأبعده .

وقيل : أصله الاستحياء . وقد اختلفوا فى الخزى على وجوه .

١ — قال الحسن : المراد : الجزية والصغار — بشرط أن يحمل على أهل الذمة فى عهد النبى محمد ﷺ .

٢ — إخراج بنى النضير من ديارهم ، وقتل بنى قريظة وسبى ذراريهم ، إن حملت الآية على من كانوا فى عهد النبى محمد ﷺ .

٣ — المراد الذم العظيم ، والتحقير البالغ من غير تخصيص ذلك ببعض الوجوه دون بعض.

وأما فائدة التنكير فإنه يدل على أن الذم واقع فى النهاية العظمى .

— والله تعالى أعلم بكتابه — .

النص الثالث

يقول الله تعالى .

« يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم فى الأرض فأصابتكم مصيبة الموت تحبسونها من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشترى به ثمنا ولو كان ذا قربى ولا نكتم شهادة الله إنا إذاً لمن الآثمين »[1].

إقرأ الآية السابقة ثم أجب عن الأسئلة الآتية :

س ١ ـ وجه القول فى إعراب قوله : « يا أيها الذين آمنوا » .

ج ١ ـ (يا) حرف وضع فى أصله لنداء البعيد ، وينادى به القريب لأمر هام وسبب خاص . وأما نداء القريب فيستعمل له (أى والهمزة) ثم يستعمل فى نداء من سها وغفل وإن كان قريبا تنزيلا له منزلة البعيد .

و (أى) وصلة إلى نداء مافيه الألف واللام ، كما أن (ذو ، والذى) وصلتان إلى الوصف بأسماء الأجناس ، ووصف المعارف بالجمل .

وهو اسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه ، فلابد وأن يردفه اسم جنس ، أو ما يجرى مجراه ، يتصل به حتى يحصل المقصود بالنداء .

فالذى يعمل فيه حرف النداء هو (أى) فـ (أى) اسم منادى مبنى على الضم ، والاسم التابع له صفة ، كقولك : (يا زيد الظريف) إلا أن (أى) لا يستقل بنفسه بعد حرف النداء استقلال (زيد) بل نجد أنه ضرورة لا ينفك عن الصفة وموصوفها .

---

(١) المائدة : ١٠٦ .

(ها) حرف تنبيه وقع بين المنادى - بكسر الدال - والمنادى - بفتحها - ويرجع سبب إقحامها بين الصفة وموصوفها إلى أربع فوائد :

الأولى : معاضدة حرف النداء بتأكيد معناه .

والثانية : وقوعها عوضا مما يستحقه (أى) من الاضافة .

والثالثة : تنبيه المستمعين إلى ما يأمرهم به الله أو ينهاهم عنه لأن الله لا يخبر إلا بكل أمر عظيم .

والرابعة : وجودها فى موضعها فى هذا المكان وما يشابهه يكون عوضاً عن ياء أخرى ، وإنما لم يأتوا - (بياء) لئلا ينقطع الكلام ، فجاءوا بـ(ها) حتى يبقى الكلام متصلا .

قال سيبويه: كأنك كررت (يا) مرتين ، وصار الاسم بينهما ، كما قالوا: (ها هوذا) .

(الذين) : صفة لـ (أى) ولا يجوز فيه النصب على موضع (أى) لأنه المقصود بالنداء ، ولهذا لا يجوز حذفه ، بخلاف غيره من الأوصاف وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه يجوز فيه النصب حملا على الموضع كقولهم : (يازيد الظريف) - بنصب الظريف حملا على الموضع .

والرأى الأول هو الأرجح وهو ماعليه جمهور النحاة .

(أمنوا) بدل من (الذين) ويأخذ حكمه الاعرابى .

وكل ماورد فى القرآن الكريم بهذا الأسلوب (يا أيها الذين آمنوا) و (يا أيها الناس) و (يا أيها النبي) يجرى عليه ما جرى فى هذا التوجيه الاعرابى .

س ٢ ـ ورد فى القرآن مشتقات من مادة (شهد) بمعان مختلفة . فصل القول فيها ، مستشهدا بنصوص من القرآن الكريم .

ج ٢ ـ ورد فى القرآن الكريم مشتقات من مادة (شهد) بالمعانى التالية :

أ ـ (أحضروا) قال تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم »[١] أى : أحضروا .

ب ـ (قضى) أى : أعلم ، كقوله : « شهد الله أنه لا إله إلا هو »[٢] أى : قضى .

جـ ـ (أقر) قال تعالى : « والملائكة يشهدون »[٣] أى . يقرون .

د ـ (حكم) قال تعالى : « وشهد شاهد من أهلها »[٤] أى : حكم .

و ـ (حلف) وهذا المعنى « يتحقق فى اللعان ، ويفهم ذلك من آيات اللعان فى سورة النور .

ز ـ (وصى) قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم »[٥] أى : وصى بينكم وقيل : حضور الوصية ، كما تقول : شهدت وصية فلان ، أى : حضرتها .

وقال الطبرى[٦] : إن الشهادة بمعنى اليمين ، فيكون المعنى يمين ما بينكم أن يحلف اثنان ، وهذا مفهوم كلامه فى تفسيره .

---

(١) البقرة : ٢٨٢ (٢) آل عمران : ١٨
(٣) النساء : ١٦٦ (٤) يوسف : ٢٦
(٥) المائدة : ١٠٦
(٦) جامع البيان فى تفسير القرآن ٧ : ٦٦

س ٣ ـ للنحاة آراء فى توجيه القول حول خبر قوله :(شهادة) أفصح عن هذه التوجيهات ، مع التعليل لما تذكر .

ج ٣ ـ (شهادة) مبتدأ مرفوع بالضمة ، وشهادة مضاف و (بينكم) مضاف إليه ، وخبره (اثنان) والتقدير : شهادة بينكم فى وصاياكم شهادة اثنين ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : « وأزواجه أمهاتهم »[1] أى : مثل أمهاتهم . وهذا قول أبى على الفارسى . .

ويجوز أن يرتفع (اثنان) بـ (شهادة) والتقدير : فيما أنزل عليكم أو ليكن منكم أن يشهد اثنان ، أو ليقم الشهادة اثنان ، وعلى هذا التقدير يكون ارتفاع (اثنان) على أنه فاعل بـ (شهادة) ارتفاع الفاعل بفعله .

وعلى هذا التوجيه يكون خبر المبتدأ وهو (شهادة) محذوفا ، وتقديره : عليكم أن يشهد اثنان .

وقال بعضهم : (إذا حضر) هو الخبر .

هذا وقد قرأ الحسن : (شهادة) بالنصب والتنوين على تقدير : (ليقم شهادة اثنان) .

س ٤ ـ ما معنى قوله : (إذا حضر) ؟ وما العامل فى الظرف (إذا) ؟ ولم منع النحاة أن يكون العامل فيه (الوصية) ؟ وجه القول فى ذلك .

ج ٤ ـ معنى قوله : (إذا حضر) أى : إذا قارب الحضور ، ويتحقق ذلك عند مشارفة الموت وظهور أماراته ، وهذا كقوله تعالى « إذا طلقتم النساء فطلقوهن »[2] ومثل ذلك فى القرآن كثير .

---

(١) الأحزاب : ٦ (٢) الطلاق : ١

وأما العامل فى (إذا) فهو المصدر الذى هو (شهادة) لأن (إذا) ظرف له ، ومعمول له .

وقيل : العامل فيه (حضر) .

ومنع النحاة أن يكون العامل فيه قوله (الوصية) لوجهين[1] .

الأول : أنه مضاف إليه والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف .

الثانى : أنه مصدر ، والمصدر لا يعمل فيما قبله .

س ٥ ـ ما علاقة قوله : (حين الوصية) بقوله : (إذا حضر) ؟ وما فائدة هذه العلاقة ؟ وما العامل فى (حين) ؟

ج ٥ ـ ذكر الزمخشرى أن (إذا حضر) ظرف للشهادة ، وقوله : (حين الوصية) بدل منه .

وفائـــدة هذا الإبدال ؛ أن فيه دليلا على وجوب الوصية ، وأنها من الأمور اللازمة التى لا ينبغى أن يتهاون بها مسلم ويذهل عنها[2] .

والعامل فى (حين الوصية) قوله : (حضر) .

س ٦ ـ أفصح عن الموقع الإعرابى لكل مما يأتى :

(ذوا عدل) و (منكم) و (من غيركم) و (تحبسونهما) و (إن ارتبتم) و (فيقسمان بالله) .

ج ٦ ـ الموقع الاعرابى لكل مما سبق هو .

(ذوا عدل) فى محل رفع صفة لـ (اثنان) :

---

(١) البيان ١ : ٣٠٨ (٢) الكشاف ١ : ٦٨٧

(منكم) صفة بعد صفة .

(من غيركم) فى محل رفع صفة لقوله : (آخران) .

(تحبسونهما) قال أبو على : وقعت فى محل رفع على أنها صفة لـ(آخران) وقيل : الكلام بها على الاستئناف ، كأنه قيل : كيف نعمل إن حصلت الريبة فيهما ، فقيل : تحبسونهما .

(إن ارتبتم) جملة معترضة بين المقسم والمقسم عليه ، والمعنى : إن ارتبتم فى شأنهما واتهمتموهما فحلفوهما ، وذكر القرطبى[1] أن هذه الجملة تتعلق بقوله : (تحبسونهما لا بقوله : (فيقسمان) لأن الحبس سبب القسم .

(فيقسمان بالله) الفاء فى قوله : (فيقسمان) للجزاء ، أى : تحبسونهما فيقسمان لأجل ذلك الحبس على القسم .

وقيل : الفاء عاطفة ، فيكون ما بعدها من عطف الجمل أى : عطف جملة على جملة .

س ٧ ـ علام يعود الضمير فى قوله : (منكم) و (من غيركم) و (به) والمستكن فى (كان) ؟

ج ٧ ـ الضمير فى (منكم) يعود على الأقارب ، أى : من أقاربكم .

وقيل : يعود على المسلمين ، أى : من المسلمين .

والضمير فى (من غيركم) يعود على الأجانب ، أى : من أهل الذمة وقيل هو منسوخ ، لأنه لا تجوز شهادة الذمى على المسلم ، وإنما جازت فى أول الإسلام لقلة المسلمين وتعذر وجودهم أحيانا فى حال السفر .

---

(١) القرطبى .

والنسخ يتحقق بقوله : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » ـ والله أعلم ـ والضمير فى (به) يعود على القسم . والمستكن فى (كان) يعود على المقسم له ، أى : لا نحلف كاذبين لأجل المال ، ولو كان من نقسم له قريبا منا .

س ٨ ـ لماذا جعل الأقارب أولى بالشهادة من غيرهم ؟ وما الحكمة فى تحديد الحلف بعد الصلاة ؟ وعلى أى شىء عطف قوله : (ولا نكتم شهادة الله) ؟ ولماذا أضاف الشهادة إلى الله ؟

ج ٨ ـ جعل الأقارب هم أولى بالشهادة من غيرهم ، لأنهم أعلم بأحوال الميت ، وبما هو أصلح له ، وهم له أنصح .

والحكمة فى تحديد الحلف بعد الصلاة ؛ أن ذلك الوقت هو وقت اجتماع الناس ، ونقل الزمخشرى[1] عن الحسن أن وقت الحلف كان بعد صلاة العصر أو الظهر ، لأن أهل الحجاز كانوا يقعدون للحكومة بعدهما .

وأما قوله تعالى : (ولا نكتم شهادة الله) فهى جملة معطوفة على قوله : (لا نشترى به ثمنا) أى . أنهما يقسمان حال ما يقولان لا نشترى به ثمنا ولا نكتم شهادة الله .

وأضيفت الشهادة إلى الله ، لأنه هو الذى أمر بحفظها وإظهارها ، فالوعيد يقع على من كتمها ، لأن من يكتمها فإنه آثم قلبه .

س ٩ ـ وجه المعنى المراد من قوله : (إن أنتم ضربتم فى الأرض فأصابتكم مصيبة الموت) . وأفصح عن المقصود منه .

ج ٩ ـ فى الكلام حذف يحتمله المعنى ، فيقدر المحذوف لينضح المراد ،

---

(١) الكشاف .

وهو : إن أنتم ضربتم فى الأرض ، أى : سافرتم ـ (فأصابتكم مصيبة الموت فأوصيتم إلى اثنين عدلين فى ظنكم ، ودفعتم إليهما ما معكم من المال ، ثم متم وذهبا إلى ورثتكم بالتركة فارتابوا فى أمرهما ، وادعوا عليهما خيانة ، فالحكم أن تحبسوهما من بعد الصلاة ، وسمى الله الموت فى هذه الآية مصيبة .

والمقصود من وراء ذلك ؛ هو بيان أن جواز الاستشهاد بآخرين من غيرهما مشروط بما إذا كان المستشهد مسافرا ضاربا فى الأرض وحضرت علامات نزول الموت به .

فائدة :

سمى الموت فى هذه الآية مصيبة ، وفى ذلك يقول علماؤنا : والموت وإن كان مصيبة عظمى ، ورزية كبرى ، فأعظم منه الغفلة عنه ، والإعراض عن ذكره ، وترك الفكر فيه ، وترك العمل له ، وإن فيه وحده لعبرة لمن اعتبر ، وفكرة لمن تفكر ، وقد روى عن النبى ﷺ ـ أنه قال : « لو أن البهائم تعلم من الموت ما تعلمون ما أكلتم منها سمنا »[1] .

س ١٠ ـ قالوا : إن الضمير فى (به) يعود على الشهادة ، فلم جاء مذكرا ؟ وهل يمكن أن يعود على شىء آخر ؟ وهل الثمن فى قوله : (ثمنا) يشترى ؟ وجه القول فى ذلك .

ج ١٠ ـ الضمير فى (به) عاد على الشهادة بالتذكير ، وذلك من باب الحمل على المعنى لأن الشهادة فى المعنى (قول) فعاد الضمير على المعنى دون اللفظ ، والحمل على المعنى فى كلام العرب كثير ، وقد خصص النحاة له أبوابا فى مصنفاتهم .

---

(١) القرطبى ٦ : ٣٥٢ .

هذا ، ويجوز أن يعود الضمير في (به) على محذوف مقدر ، لأن التقدير : لا نشترى بتحريف شهادتنا ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وأما قوله : (ثمنا) فالمراد : ذا ثمن ، لأن الثمن لا يشترى وإنما يشترى ذو الثمن ، وهو المثمن[1] ـ بضم الميم الأولى وفتح الثاء وتشديد الميم الثانية مفتوحة ـ .

ـ والله أعلم بكتابه ـ .

■ ■ ■

(١) البيان ١ : ٣٠٨ بتصرف والقرطبي ٦ : ٣٥٧

النص الرابع

يقول ـ عز من قائل ـ .

« وقال اركبوا فيها باسم الله مجريها ومرساها إن ربي لغفور رحيم . وهي تجري بهم في موج كالجبال ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين . قال سآوي إلى جبل يعصمني من الماء قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم وحال بينهما الموج فكان من المغرقين وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين »[1] .

اقرأ النص السابق ثم أوجب عن الأسئلة الآتية إجابة تحليلية تتعلق بالتوجيهات الإعرابية واللغوية مع الإشارة إلى المواطن البلاغية التي تفصح بها عن جلال وجمال المعاني القرآنية في بيانه المعجز منه .

س ١ (وقال اركبوا فيها) من القائل؟ ولمن وجه الأمر في قوله (اركبوا) وما معنى الركوب ؟ وكيف توجه (اركبوا فيها) ؟ وما معنى (في) في قوله : (فيها) ؟ وما فائدته ؟ وما موقع الجار والمجرور من الإعراب ؟ وما مفعول (اركبوا) ؟ وجه القول بالتفصيل في ذلك .

ج ٢ ـ القائل يحتمل أن يكون هو الله تعالى ، وجه أمره لنوح ومن آمن معه ليركبوا السفينة التي صنعها نوح لينجيهم من الطوفان الذي سيحل بالكافرين .

---

(١) الآيات : ٤١ ـ ٤٤ من سورة هود .

ويحتمل أن يكون القائل هو نوح - عليه السلام - وجه الأمر بالركوب لمن آمنوا معه ، وذلك بتوجيه من ربه .

وأما الركوب: فهو العلو على ظهر الشيء، ومنه ركوب الدابة وركوب السفينة ، وركوب البحر ، وكل شيء علا شيئا فقد ركبه .

والمراد بقوله : (اركبوا فيها) أي : اركبوا الماء في السفينة ، ففي الكلام حذف . وقيل : المعنى اركبوها ، أي . صيروا فيها ، وجعل ذلك ركوبا ، لأن السفينة في الماء كالمركوب في الأرض ، ففيه استعارة تبعية من حيث تشبيه الصيرورة فيها بالركوب .

وذهب القاضي البيضاوي إلى أن الاستعارة مكنية ، والتعدية بـ (في) لاعتبار الصيرورة ، وإلا فالفعل يتعدى بنفسه . وقيل : التعدية بذلك الفعل لأنه ضمن معنى أدخلوا [1] .

وقيل : تقديره ، اركبوا الماء فيها .

ومعنى (في) في قوله : (فيها) التوكيد .

قال الواحدي : ولفظة (في) في قوله : (اركبوا فيها) لا يجوز أن تكون من صلة الركوب ، لأنه يقال ، ركبت السفينة ، ولا يقال ركبت في السفينة ، بل الوجه أن يقال ، مفعول : (اركبوا) محذوف ، والتقدير ، اركبوا الماء في السفينة [2] .

وفائدة ، (في) أنهم أمروا أن يكونوا في جوف السفينة لا على ظهرها

---

(١) روح المعاني للألوسي ١٢ : ٥٦ .

(٢) التفسير الكبير ١٧ : ٢٢٨ .

فلو قال : اركبوها ، لتوهموا أنه أمرهم أن يكونوا على ظهر السفينة [٦] .

س ٢ ـ ما معنى الباء فى قوله : (بسم الله) ؟ وكيف توجه معنى الآية وفقا لمعنى الباء ؟ وما موقع قوله : (بسم الله) من الإعراب ؟ وما العامل فيه ؟ وجه القول .

ج ٢ ـ الباء فى قوله : (بسم الله) تفيد الملابسة ، ولما كانت ملابسة اسم الله ـ عز وجل ـ بذكره اتصل بقوله : (اركبوا) على أنه حال من الواو فى (اركبوا) والمعنى على ذلك : اركبوا مسمين الله أو اركبوا فيها بسم الله .

وجوزوا أن تكون الحال محذوفة ، وهذا معمول لها ساد مسدها ، ولذلك سموه حالا ، والأصل ، اركبوا قائلين بسم الله .

وأما العامل فى (بسم الله) فيجوز أن يكون على تقدير . (اركبوا بسم الله) أو (ابدءوا بسم الله) أو بسم الله اجراؤها وإرساؤها ، وسأبين ذلك فى جواب السؤال الثالث .

س ٣ ـ ورد فى قوله : تعالى : (مجراها ومرساها) قراءات مختلفة ، والمطلوب . ـ

ـ تخريج القراءات مع توجيه المعنى ، وبيان المواقع الإعرابية المختلفة لكل منهما .

ج ـ ٣ قرأ أهل الحرمين وأهل البصرة إلا من شذ منهم . (مجراها ومراساها) بضم الميم فيهما .

---

(١) التفسير الكبير ١٧ : ٢٢٨ .

والمعنى على ذلك : بسم الله اجراؤها وإرساؤها ، ويمكن توجيهها بثلاثة أوجه إعرابية .

الأول : يكون (مجراها ومرساها) فى موضع رفع بالابتداء ، (وباسم الله) خبره ، وتقديره : بسم الله إجراءها وإرساؤها . وكانت الجملة أى ؛ قبل هذا التوجيه فى موضع نصب على الحال من الضمير فى (فيها) لأن فى الجملة ضميرا عائدا على الهاء فى (فيها) وهو (ها) (مجراها) .

والثانى . أن يكون كل منهما فى موضع نصب ، على تقدير بسم الله وقت إجرائها ، ثم حذف وقت ، وأقيم (مجراها) مقامة ، ويقال . كذلك فى (مرساها) .

والمعنى . اركبوا فيها متبركين باسم الله تعالى فى هذين الوقتين ، وبذلك يكون اسم الله تعالى متعلقا بمحذوف فى موضع النصب على الحال من الواو فى (اركبوا) ، وباسم الله هو العامل فى (مجراها) على هذا التقدير .

هذا ، وقد ذكر فى التفسير ما يدل على أنهما منصوبان على الظرف .

قال الضحاك . كان يقول وقت جريها بسم الله فتجرى ، ووقت إرسائها بسم الله فترسى ، وعلى ذلك لا يجوز إذا كان العامل فى (مجراها ومرساها) ظرفا (اركبوا) لأنه لا يراد اركبوا فيها وقت الجرى والرسو وإنما المعنى . سموا الله وقت الجرى والرسو ، والمعنى . متبركين أو قائلين فيهما[1] .

---

(١) روح المعانى ١٢ : ١٢ والتبيان فى غريب القرآن ٢ . ١٣ والبحر ٥ : ٢٥ بتصرف .

والثالث . أن يكون (مجراها) فى موضع رفع بالظرف ، ويكون الظرف حالا من (ها) المجرورة فى (فيها) لأن (ها) المتصلة بـ (مجراها) هى (ها) فى (فيها) .

ولا يجوز أن يكون (مجراها) مرفوعا بالظرف . ويكون (بسم الله) حالا من الضمير فى (اركبوا) لأن الحال يبقى بلا عائد منها إلى صاحبها [1] .

يقول أبو حيان : وعلى هذه التوجيهات الثلاثة ، فالكلام جملة واحدة والحال مقدرة ، ولا يجوز مع رفع (مجراها ومرساها) على الفاعلية ، أو الابتداء أن يكون حالا من ضمير (اركبوا) لأنه لا عائد عليه فيما وقع حالا ـ كذا وجهت القول آنفا .

ويجوز أن يكون (بسم الله مجراها ومرساها) جملة ثانية من مبتدأ وخبر لا تعلق لها بالجملة الأولى ، من حيث الإعراب .

وتوجيه القول فى ذلك : أنه أمرهم أولا بالركوب ، ثم أخبر أن مجراها ومرساها بذكر الله ، أو بأمره وقدرته .. فالجملتان كلامان محكيان [2] .

هذا ومما يجب أن نجعله على ذكر منا أن القراء السبعة أجمعوا على ضم ميم (مرساها) إلا ما ورد شاذا عن بعض القراء على ما هو آت .

قرأ ابن مسعود وعيسى الثقفى وزيد بن على والأعمش ، (مجراها ومرساها) ـ بفتح الميم فيهما ـ على أنهما ظرفا زمان أو مكان أو مصدرين ، ويمكن توجيههما على النحو السابق ذكره آنفا .

---

(١) البيان فى غريب القرآن ٢ : ١٣ ، ١٤ .

(٢) البحر المحيط ٥ : ٢٢٥ بتصرف .

وقرأ الضحاك والنخعي وابن وثاب وأبو رجاء ومجاهد وغيرهم :
(مجريها ومرسيها) – بضم ميمهما وكسر الراء والسين – اسمي فاعل ، من أجراها فهو مجرى ، وأرسا فهو مرسى .

وعلى هذه القراءة يكون كل منهما في موضع رفع ، لأنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هو مجريها ومرسيها [1] .

وذكر القرطبي فيهما النصب على الحال على هذه القراءة ، كما أجاز أن يكونا نعتا لله – عز وجل – في موضع جر ، وأجاز النعت أبو البقاء ، وعلل الفراء الخفض بكونهما معرفتين .

وضعف أبو حيان وجه النعت لكونهما نكرتين ، وعدهما الفراء نكرتين يحسن فيهما الألف واللام ، فتقول ، بسم الله المجريها والمرسيها ، وعلى ذلك أجاز نصبهما ، وساق على ذلك أدلة من القرآن والشعر [2] .

فائدة : من قرأ بضم الميم فيهما جعلهما مصدرين من الرباعي ، على (أجراها الله مجرى ، وأرساها مرسى) .

ومن فتح الميم فيهما جعلهما مصدرين من الثلاثي على (جرت مجرى ورست مرسى) – بفتح ميم (مجرى ومرسى) .

٤ – ما موقع قوله : (إن ربي لغفور رحيم) من الإعراب ؟ وهل يوجد ارتباط بينه وبين قوله : (اركبوا) ؟ وجه القول مبينا جمال الضوابط النحوية وإلى أي مدى تخدم المعنى التفسيري .

---

(١) المصدر السابق ٥ : ٢٢٥ – ومعاني الفراء ٢ : ١١٤ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٨٣ .

(٢) معاني الفراء ٢ : ١٤ ، ١٥ – بتصرف .

ج ٤ ـ قوله : (إن ربى لغفور رحيم) جملة مستأنفة ، وفائدتها : بيان للوجب وتقدير الكلام : لولا مغفرته لما قرط منكم ورحمته إياكم لما أنجاكم من هذه الطامة إيمانكم ، أى : أن الإيمان وحده لا ينجى ، بل النجاة تكون بمحض رحمته سبحانه .

ومن ثم لا تصلح أن تكون هذه الجملة علة لقوله : (اركبوا) لعدم المناسبة وعلى ذلك يقدر ما يصح به الكلام بأن يقال : امتثلوا هذا الحكم لينجيكم من الهلاك بمغفرته ورحمته ، أو يقال : (اركبوا فيها) ذاكرين الله ـ تعالى ـ ولا تخافوا الغرق لتقصيركم ، لأن الله تعالى من شأنه المغفرة لخطايا عباده ، رحيم بهم .

هذا وقد جعل بعضهم هذه الآية تعليلا لقوله : (اركبوا) وذلك بالنظر إلى ما فيها من الإشارة إلى النجاة ، فكأنه قيل : اركبوا لينجيكم الله سبحانه[1] .

س ٥ ـ للنحاة توجيهات إعرابية أفصحت عن مدلول قوله تعالى : (وهى تجرى بهم في موج كالجبال) بين ذلك مع ربطه بما قبله ، ثم أفصح عما يتعلق به قوله : (بهم) وعن الموقع الإعرابى لقوله : (كالجبال)

ج ٥ ـ جوز النحاة في قوله تعالى : (وهى تجرى بهم فى موج كالجبال) ثلاثة أوجه .

الأول : أن يكون الكلام على الاستئناف .

والثانى : أن يكون حالا من الضمير المستتر فى (بسم الله) أى : جريانها استقر بسم الله حال كونها جارية .

---

(١) روح المعانى ١٢ : ٥٧ ، ٥٨ - بتصرف .

والثالث : أنه حال من شيء محذوف دل عليه السياق أى : فركبوا فيها جارية ، والفاء المقدرة للعطف .

وأما قوله : (بهم) فيتعلق بـ (تجرى) أو بمحذوف ، أى : ملتبسة و (كالجبال) فى موضع الصفة لموج ، أى : فى موج مرتفع متفاوت فى الارتفاع متراكم[1] .

س٦ ـ قال تعالى : « ونادى نوح ابنه وكان فى معزل يابنى اركب معنا قرأ بعض القراء الكلمات التى تحتها خط بقراءات مختلفة أفصحت عن توجيهات نحوية وصرفية وضحها ، مع عزو كل قراءة إلى قارئها ، وبيان معنى (معزل) .

ج٦ ـ (ابنه)قرأ أبوجعفر محمد بن عقيل باختلاس الواو والتى بعد الهاء فى (ابنـه) .

وقد أجاز سيبويه هذه القراءة ، وأنشد قول الشماخ بن ضرار :

له زجل كأنه صوت حاد إذ طلب الوثيقة أو ذمير[2]

والشاهد فى (كأنه) فقد حذف الواو ضرورة .

وقرأ محمد بن على وعروه بن الزبير ـ رضى الله عنهما ـ : (ابنه) ـ بفتح الهاء من غير ألف اكتفاء بالفتحة عنهما .

---

(١) روح المعانى ١٢ : ٥٧ ، ٥٨ ـ بتصرف .

(٢) انظر مختصر خالويه : ٦٠ .

(٣) يصف الشاعر حمارا وحشيا هائجا يطلب وسيقته ، وهى أنثاه التى يضمها ويجمعها . انظر ديوان الشماخ : ١٥٥ والكتاب ١ : ١١ والخصائص ١ : ٣٧١ وإعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٨٤ .

وزعم أبو حاتم أنها تجوز على أنه يريد (ابنها) فحذف الألف ، كما تقول ، (ابنه) ـ بضم الهاء ـ وتحذف الواو .

ورد عليه النحاس : بأن ذلك لا يجوز على مذهب سيبويه ؛ لأن الألف خفيفة فلا يجوز حذفها[١] ، وحذف الألف ضعيف فى العربية قاله ابن عطية[٢] .

وقرأ على — كرم الله وجهه — (ابنها) على أن ضمير التأنيث لامرأته ، إشعاراً بأن الولد كان ربيباً عند نوح عليه السلام .

وقرأ ابن عباس : (ابنه) ـ بسكون الهاء ـ وهى لغة إزد يسكنون هاء الكناية من المذكر[٣] .

وقرأ السلف : (ابناه) على الندبة والترثى ، أى : قال : يا أبناه[٤] .

وأما قوله : (معزل) فقد قرىء بكسر الزاى وفتحها .

وتوجيه القول فى ذلك : أن من كسر الزاى جعله اسماً للمكان ، ومن فتحها جعله مصدراً .

وضابط ذلك : أن كل ما كان على (فعل يفعل) ـ بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع ـ من هذا النحو يكون على ثلاثة أحرف نحو : (ضرب

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٨٤ والقرطبى ٩ : ٣٨ .

(٢) المحرر الوجيز .

(٣) روح المعانى ١٢ : ٥٨ .

(٤) الكشاف ٢ : ٢٩٦ .

يضرب) فإن اسم المكان والزمان يكون بالكسر نحو: (مضرب) - بكسر الراء - نحو: هذا مضربنا، أى: مكان ضربنا، ومنه قولهم: (أتت الناقة على مضربها) أى: الوقت الذى ضربها الفحل فيه.

والمصدر من نحو ذلك بالفتح، كقولك: (ضربته مضرباً) - بفتح الراء - أى: ضرباً ومنه قولهم: (إن فى ألف درهم لمضرباً) أى ضرباً[1].

وقوله: (يا بنى).

قرأ عاصم: بفتح الياء. وباقى السبعة بكسرها.

وتوجيه القول فى القراءتين - أن من قرأ بكسر الياء فأصله: (بنيي) - بضم الباء وياءين - لأنك إذا صغرت (ابنا) قلت: (بنى) وأصله: (بنيو) - بضم الباء وفتح النون وسكون الياء - إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياء، وأدغمت الياء فى الياء فصار (بنى).

فإذا أضفته إلى نفسك قلت: (بنيي) - بضم الباء وفتح النون وياء مشددة مكسورة بعدها ياء ثالثة فتجتمع ثلاث ياءات، فتحذف الأخيرة؛ لأن الكسرة قبلها تدل عليها وقوى حذفها شيئان:

أحدهما: اجتماع الأمثال. والثانى: النداء، لأن الحذف فى النداء أكثر، ولأنها حلت محل التنوين، وهو يحذف فى النداء، فكذلك ما قام مقامه.

وأما من قرأ بفتح الياء فقد أبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وصار (يا بنيا) فيحذف الألف للتخفيف، كما

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢: ١٤.

حذفت الياء آنفاً ، وقوى حذفها أنها عوض عن ياء الإضافة ، وهى تحذف فى النداء[١] . والمسوغ لحذفها أيضاً التقاء الساكنين ، لأن الراء بعدها ساكنة .

ومعنى (معزل) : للعزل (مفعل) من عزله عنه إذا نحاه وأبعده ، والمعنى على ذلك : وكان فى مكان عزل فيه نفسه عن أبيه وعن مركب المؤمنين[٢] .

وقيل : كان فى معزل عن دين أبيه[٣] .

س ٧ ـ إن الذى رحمه الله معصوم . فكيف يحسن استثناء المعصوم من العاصم فى قوله « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم » أفصح عن توجيهات النحاة فى ذلك .

ج ٧ ـ لقد وجه النحاة القول فى الإجابة عن هذا السؤال بوجوه[٣] :

الأول : أن الاستثناء وهو قوله : (إلا من رحم) وقع من مضمر هو فى حكم الملفوظ لظهور دلالة اللفظ عليه ، والتقدير : لا عاصم اليوم لأحد من أمر الله إلا من رحم ، ومثله قولك : (لا نضرب اليوم إلا زيداً) فإن تقديره : لا نضرب أحداً إلا زيداً ، إلا أنه ترك التصريح به لدلالة اللفظ عليه فكذا هنا .

الثانى : يمكن أن يؤول قوله : (لا عاصم) على لا ذا عصمة) كما قالوا : رامح ولابن ، أى : ذو رمح وذو لبن ، وقال تعالى : « من ماء دافق[٤] »

---

(١) البيان فى غريب إعراب القرآن ٢ : ١٤ ، ١٥ والقرطبى ٩ : ٣٩ ـ بتصرف.
(٢) الكشاف ٢ : ٣٩٦ .
(٣) التفسير الكبير ١٨ : ٢٢٣ ـ بتصرف .
(٤) الطارق : ٦ .

و « عيشة راضية[1] » وتوجيه القول على ما ذكرنا وعلى التقدير يكون العاصم هو ذو العصمة ، فيدخل فيه المعصوم ، وحينئذ يصح استثناء (إلا من رحم) منه .

الثالث : يجوز أن يكون (من) فى قوله : (إلا من رحم) فى موضع رفع على أن عاصماً بمعنى معصوم ، وعلى ذلك يوجه قوله تعالى « من ماء دافق » أى : مدفوق ، ويكون الاستثناء متصلا ، ومثله قول الحطيئة يهجو المزبرقان بن بدر التميمى :

دع المكارم لا تنهض لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى[2]

والشاهد فى قوله : (الطاعم الكاسى) أى : المطعوم والمكسو .

وتستدل على ذلك أنك تقول : (رضيت) ـ بكسر الضاد وفتح الياء وسكون التاء ـ و (دفق الماء) ـ بضم الدال وكسر الفاء ـ وكذلك لا تقول : (دفق) بفتح الدال والفاء والقاف ـ وتقول : (كسى العريان) ـ بضم الكاف وكسر السين وفتح الياء ـ ولا تقول : (كسا) .

ولو قيل : لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ـ بضم الراء وكسر الحاء ـ لأدى ذلك إلى قولك : لا يعصم الله اليوم إلا من رحم ـ بضم الراء ـ ولم تسمع هذه القراءة[3] .

الرابع : قوله : (إلا من رحم) يعد استثناء منقطعا ، والمعنى : لكن

---

(١) الحاقة : ٢١ .

(٢) أنظر معانى الفراء ٢ : ١٦ والقرطبى ٩ : ٤٠ .

(٣) معانى الفراء ٢ : ١٦ ـ بتصرف .

من رحم الله معصوم ، ونظيره قوله تعالى : « وما لهم به من علم إلا اتباع الظن[1] » .

وقد أفصح - سبحانه - عن هذا التوجيه بقوله : (وحال بينهما الموج) أي بسبب هذه الحيلولة خرج من أن يخاطبه نوح (فكان من المغرقين) .

الخامس : قال النحاس : ومن أحسن ما قيل فيه أن يكون (من) في موضع رفع ، والمعنى : لا يعصم اليوم من أمر الله إلا الراحم أي : إلا الله - عز وجل - لأنه هو الرحيم ، أي : لا فرار من الله إلا إلى الله . وهذا اختيار الطبري وبعد أن وجه القول فيه قال : وهذا تأويل في غاية الحسن[2] .

السادس : أن يكون توجيه القول على معنى : إلا من رحم نفسه ، لأن نوحا ومن آمن معه هم الذين خصهم الله برحمته ، والمراد : لا عاصم لك إلا الله بمعنى أن بسببه تحصل رحمة الله ، كما أضيف الإحياء إلى عيسى - عليه السلام في قوله : « وأحيي الموتى[3] » لأجل أن الإحياء حصل بدعائه - وهذا الوجه قريب في التوجيه للذي قبله .

السابع : أن يكون الكلام على إضمار للمكان ، والاستثناء متصل أي : لا عاصم إلا مكان من رحمه الله من المؤمنين ، وهو السفينة قيل : وهو وجه حسن فيه مقابلة[4] - والله تعالى أعلم بمراده .

س ٨ - قال تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم » ما معنى

---

(١) النجم : ٢٧ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢ : ٢٨٥ - والتفسير الكبير ١٧ : ٢٢٣ - والقرطبي ٩ : ١٠ - بتصرف .

(٣) النجم : ٢٧ .

(٤) روح المعاني ١٢ : ٦٠ .

(لا) ؟ وما عملها ؟ وما معمولها ؟ وما هو الناصب للظرف (اليوم) ؟ وبأى شىء يتعلق ؟ وهل يجوز أن يتعلق بقوله (بأمر الله) ؟ أو يتعلق بـ (عاصم) ؟ وجه القول مع التعليل .

ج ٨ ـ (لا) يجـوز أن تـكون النافية للجنس بمعنى التبرئة . ويكون قوله : (عاصم) اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب ، لأنه مفرد ، أى : ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ، وخبرها محذوف للعلم به ، أى : لا عاصم موجود والأكثر الحذف فى مثـــل ذلك عند الحجازيين ، وأوجب الحذف فيه بنـو تمـيم .

ويجوز أن تـكون (لا) بمعنى (ليس) التى تستعمل لنفى الوحدة . وبنو تميم لا يعملونها ، وأما الحجازيون فيعملونها ، وعلى رأى الحجازيين يكون أسمها (عاصم) بالرفع ـ لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وهو والجار والمجرور ، (من أمر الله) .

وأما الناصب لقوله : (اليوم) فهو فعل مضمر يدل عليه (عاصم) أى : لا عاصم يعصم اليوم .

وجوز الحوفى أن يكون (اليوم) متعلقا بمحذوف وقع خبراً لـ (لا) والجار متعلق بذلك المحذوف أيضاً ، وأن يكون متعلقاً بمحذوف هو الخبر .

وقد رد أبو البقاء خبرية (اليوم) لأنه ظرف زمان ، وهو لا يكون خبراً عن الجثة ، والتزم كونه معمول من أمر الله ، وكون الخبر هو الجار والمجرور كما ذكرت آنفا .

وأما للوقع الإعرابى لقوله : (اليوم) فهو فى موضع النعت لـ (عاصم) .

ولا يجوز أن يتعلق بـ (أمر الله) لأنه مصدر ، وما هو فى صلة للمصدر لا يجوز أن يتقدم عليه .

وكذلك لا يجوز أن يتعلق بـ (عاصم) لأنه لو كان متعلقا بـ (عاصم) لوجب أن ينون ، لأنه يشبه المضاف[1] .

س ٩ ـ قال تعالى : « وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي وقيل بعداً للقوم الظالمين » .

اقرأ الآية السابقة ثم أجب عما يأتى :

(أ) فى الآية مجاز أفصح عنه ووجه القول فيه .

(ب) ما المراد بقوله : (ابلعي .. أقلعي .. غيض الماء .. واستوت) ؟ وجه القول مع بيان جمال المعانى التى يؤديها كل فعل فى موضعه من الآية .

(جـ) ماهو الجودى ؟ وأى فائدة أفاد قوله : (وقضى الأمر ... وبعدا) ؟

جـ ٩ ـ (أ) يتجلى المجاز فى أروع صورة حيث وجه الله ـ تعالى ـ نداءه إلى الأرض والسماء بما ينادى به العقلاء ، تنزيلا لها منزلة من يعقل النداء لسرعة تلبيتها أمر الله ، الذى صدر على لفظ التخصيص والإقبال عليهما بالخطاب من بين سائر المخلوقات ، وهو قوله : (يا أرض ... ويا سماء) ثم أمرهما بما يؤمر به أهل التمييز والعقل ، وذلك قوله : (ابلعي ماءك ... وأقلعى) ففى ذلك من الدلالة على الاقتدار العظيم ، وأن السماوات والأرض وهذه الأجرام العظام منقادة لتكوينه فيما يشاء غير متمنعة عليه كأنها عقلاء مميزون قد عرفوا عظمته وثوابه وعقابه على كل مقدور ، وتبينوا تحتم

---

(١) المصدر السابق ١٢ : ٦٠ ، ٦١ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٣ : ١٥ ـ بتصرف .

طاعته عليهم ، وانقيادهم له ، وهم يهابون ويفزعون من التوقف دون الامتثال له ، والنزول على مشيئته على الفور من غير ريث ، فكما يرد عليهم أمره كان المأمور به مفعولا لا حبس ولا إبطاء ، وهذا ما قرره الإمام الزمخشرى فى كشافه[1] .

وقال القرطبي : والذى قال : إنه مجاز قال : لو فتش كلام العرب والعجم ما وجد فيه مثل هذه الآية على حسن نظمها ، وبلاغة رصفها واشتمال المعانى فيها[2] .

(ب) البلع : عبارة عن النشف ، أي : النشف ، استعير من ازدراد الحيوان ما يأكله للدلالة على أن ذلك ليس كالنشف المعتاد التدريجى . وللبلع معان أخرى يمكن مراجعتها فى كتب التفسير واللغة .

وأقلعى : أى أمسكى عن إرسال المطر ، والإقلاع : الإمساك . يقال : أقلع المطر ، وأقلعت الحمى إذا كفت .

وغيض الماء : أى : نقص ، من غاضه إذا نقصه .

واستوت : أى : استقرت سفينة نوح ، يقال : استقر على السرير إذا استقر عليه .

جـ ـ الجودى : هو جبل بالموصل ، أو بالشام ، أو بآمل ـ بالمد وضم الميم ـ والقول بأنه بالموصل أشهر عند المفسرين :

وقوله : (وقضي الأمر) فيه دلالة قاطعة عن إنجاز وعد الله لنوح ـ عليه السلام ـ من إهلاك كفار قومه ، وإنجائه بأهله المؤمنين .

---

(١) الكشاف ٢ : ٣٩٧ ، ٣٩٨ — بتصرف .
(٢) القرطبي ٩ : ٤٠ .

وفى قوله (بعدا) من الدلالة القاطعة على تحقيق وعيد الله وتنكيله بالكافرين ، إذا أرادوا البعد البعيد من حيث الهلاك والموت ، ولذلك اختص بدعاء السوء .

ومجىء أخباره على صورة المبنى للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعل فاعل قادر ، وتكوين مكون قاهر ، وأن فاعلها هو فاعل واحد ، وهو الله رب العالمين[1] .

— والله تعالى أعلم بكتابه —

وبعد . . فهذه فصاحة كتاب ربنا الذى ينطق بالحق ، وهذا دور النحو والنحاة فى توجيه آيات الكتاب ، والإفصاح عما فيه من بيان شاف فى كل اتجاه .

والمنهج الذى ترسمته فى هذه النصوص يعد منهجا تطبيقيا له أصالته فى فهم آيات القرآن الكريم ، وبنظرة فاحصة فيه نحصل على الحقائق التالية :

أولا : نجد أن أكثر أبواب النحو والصرف فيما عرضته من توجيهات وضوابط فى هذه النصوص الأربعة سالفة الذكر ، وإذا كان الأمر كذلك فى أربعة نصوص فالحقيقة تقطع بأن القرآن الكريم هو محيط زاخر ينطوى على قواعد النحو بمنهج تطبيقى ، على معنى أن من ينظر فى التطبيق يستطيع أن يستلهم منه القاعدة ومن كان فى ذهنه القاعدة ، أو متصور القاعدة وقف على مرماها فى تطبيق آيات الذكر الحكيم . ومن ثم عد القرآن الكريم سجلا وافيا بقواعد النحو وتطبيقاته .

---

(١) الكشاف ٢ : ٣٩٨ بتصرف .

ثانياً : نلاحظ أن النحاة يملكون قدرة الربط بين القاعدة النحوية والمعنى التفسيرى الذى من خلاله يستلهم الفقيه أحكامه الفقهية وعلماء الكلام توجيهاتهم العقدية ، والبلاغى فصاحة أسلوبه وإعجاز بيانه وكل صاحب فن يكون مرجعه لاستلهام ما يريد إلى النحو والنحاة .

ثالثا : انسجام القراءات سواء أكانت متواترة أم شاذة مع القواعد النحوية ، فالقراءة جاءت موافقة لهذه القواعد ، وإن أنصفت قل : القواعد النحوية منضبطة بالقراءات القرآنية .

وأستطيع القول بأن اللسان العربى منضبط بسليقته العربية المستقيمة ، ونزل القرآن بلغتهم ، فقرئت القراءات بأصل لغاتهم ، أى : لهجات أشهر القبائل وأفصحها لسانا ، فانسجم اللسان الفصيح مع آيات القرآن الكريم وألفاظه المحكمة ، ومن ثم كان الإنسجام بينها ، الأمر الذى ساعد على وضع قواعد النحو وضبط أصوله .

رابعا : إن علم قواعد النحو والصرف يرتبط ارتباطا وثيقا بعلم اللغة وما يرتبط بها من الأصوات النطق منها والسمعى ، وهذه ظاهرة بارزة فى عرض القراءات بوجوهها المختلفة ، وتصريف الكلمات وتقليبها على وجوهها المختلفة ، كما أن هذا الارتباط وثيق بعلم صناعة المعاجم فالذى يريد الكشف فى المعاجم لابد له من معرفة تصاريف الكلمة لتجريدها ورجوعها إلى أصلها ، وهى مهمة علم الصرف ، فعلم النحو والصرف يعد عمدة بين هذه العلوم وغيرها ، والأبحاث اللغوية تشهد بهذه الحقيقة .

خامسا : إن المعانى التفسيرية الكلية العامة ، هى عبارة عن تآلف مجموعات من الألفاظ العربية الأصيلة التى هى العنصر الخالد فى المادة والمعنى ..

والذى يحدث الارتباط والامتزاج والانسجام بين هذه الألفاظ لأداء المعنى المراد إنما هو علم النحو ، فهو الرابط الوثيق بين هذه الألفاظ ، والموجه الحكيم لمعانى هذه التراكيب وفق قواعده وأحكامه .

وهذا التقييم لمسه علماؤنا القدامى فابرزوا المناسبة التى تكون بين اللفظ والمعنى ، فعقد ابن جنى فصلا فى خصائصه أسماه : (باب أمساس الألفاظ أشباه المعانى)[1] . وقد أفصح فيه عن توجيهات الخليل بن أحمد وسيبويه وذكر لذلك أمثلة تفصح عن هذه الحقيقة والتى قبلها .

— هدانا الله إلى الحق وجعلنا من أهله —

---

(١) الخصائص ١ : ٥٤٤ .

الفصل الثانى

قطوف من أساليب العرب

إن أساليب العرب تعد من الأصول الصحيحة التى ضبط النحاة عليها قواعد علم النحو الكلية التى أطلق عليها القوانين أو الأصول العامة ، التى استنبطها النحاة من استقرائهم لكلام العرب ، كما تعد هذه الأساليب أيضاً من أهم الصور التى اعتمد عليها القياس النحوى .

ولقد نص على ذلك النحاة عند تعريفهم للنحو بقولهم :

(النحو هو العلم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب)[1] .

ومن ثم شغل اللغويون أنفسهم بجمع الأساليب العربية من أفواه العرب الخلص ، وتلقفها منهم النحويون فأقاموا أصول قواعدهم عليها مدعمة بالتعليل والتوجيه ، والضبط الصحيح ، ومن نظر فى كتب الأقدمين من النحاة واللغويين كالكتاب لسيبويه وغيره يجد هذه الظاهرة بارزة ، ويلاحظ فى هذه المصنفات أن أساليب العرب مبثوثة بكثرة تدعو إلى دقة النظر والتأمل فيها .

كما نلاحظ أيضاً أن الفقهاء والأصوليين فضلا عن المفسرين والمحدثين قد استعانوا بها فى توجيه الأحكام الفقهية ، وضبط القاعدة الأصولية وإثراء المعنى التفسيرى للقرآن الكريم ، وشرح الحديث النبوى الشريف .

---

(١) لمع الأدلة : ٩٥ والاقتراح : ٩٥ .

الأمر الذى دفع النحاة واللغويين الأول إلى العناية بهذه الأساليب والدقة فى انتقائها من مصادرها للوثوق فيها ، ومن أفواه الشعراء ، ذلك لأن الشعر غنى بأساليب العرب .

كذلك نجدهم عقدوا المجالس والمناظرات لعرض هذه الأساليب ومناقشاتها وتعليلها مع توجيه القول فيها ، والكشف عن ألغازها ، سواء ما اتصل منها بالمعنى أو الإعراب .

وها أنذا ألتقط قطوفاً منها ، أعرضها بمنهاج تطبيقى لأفصح بها عن جهود أولئك القوم وأهدافهم التى وصلوا إليها بفهم دقيق وجهد شاق ، وأضحت مهمتنا الحفاظ على هذا التراث وتقديمه بأسلوب سهل ممتع ، ليسهم فى تيسير لغة القرآن الكريم وجذب العقول إلى فهمها ، والألسنة إلى النطق الصحيح بها .

وذلك متابعة للمسيرة التى بدأها السابقون ، وحافظ عليها التابعون والله وحده هو خير هاد ومعين .

الأسلوب وتوجيه الأحكام الفقهية :

١ — يقولون : (له على عشرة إلا أربعة إلا واحداً) يعنون بذلك أن ماله هو سبعة ، لأنهم نظروا إلى الاستثناء الأخير ، فكأنهم استثنوا واحداً من أربعة ، فبقى ثلاثة استثنيت من عشرة ، فيكون الباقى سبعة .

أو استثنوا من الأربعة واحداً ، فصار مع الستة فصارت سبعة .

قال أبو عبيدة : هذا ، كما تقول : إذا قال رجل لامرأته : (أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين إلا واحدة) فقد طلق اثنتين ، لأنه استثنى من اثنتين واحدة ، فبقى واحدة فاستثناها من الثلاثة ، فبقى ثنتين .

ويرى أبو يوسف : أن مثل هذا استثناء رد على استثناء ، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام ، وذلك واضح في قوله تعالى : « قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته »[1] فاستثنى (آل لوط) من المجرمين ، واستثناها من قوم لوط ، فصارت من المجرمين ، على التوجيه السابق ذكره آنفاً في قولهم : (له على عشرة إلا أربعة إلا واحداً) .

قال أبو جعفر : الذي قاله أبو يوسف ، وكذلك عند أهل العربية ، قال أبو عبيد : عند حذاق أهل العربية لا يجوز .

يقولون : إنه لا يستثنى من الشيء نصفه ولا أكثر من النصف ولا يتكلم به أحد من العرب .

وضبط الخليل وسيبويه[2] القول على أن الاستثناء في مثل هذا يفيد التوكيد ، لأنك إذا قلت : (جاءني القوم) جاز أن يكون قد بقي منهم ، فإذا قلت (جاءني القوم كلهم) فقد أحطت بهم ، وكذلك إذا قلت : (جاءني القوم) جاز أن يكون زيد داخلا فيهم ، فإذا قلت : (جاءني القوم إلا زيدا) بينت كما بينت بالتوكيد .

وعلى ذلك يكون معنى قولك : (له على عشرة إلا واحدا) أي : له عندي عشرة ناقصة ، ولا يجوز أن يقال لخمسة ولا أقل منها عشرة ناقصة[3] .

٢ — ومن التوجيهات الإعرابية التي وجهها النحاة ، وقد عدها بعض

---

(١) الحجر : ٥٨ — ٦٠ .

(٢) الكتاب ١ : ٣٦٠ بتصرف .

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر ٢ : ٣٨٥ بتصرف .

الفقهاء من المسائل الفقهية ، وذلك في بعض الأساليب التي استخدمها بعض الشعراء في أشعارهم فيما حدث به أبو العباس أحمد بن يحيى فيما حدثه به سلمة عن الفراء قال : كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة طالباً منه الفتوى في هذه الأبيات من قول الشاعر :

فإن ترفقي ياهند فالرفق أيمن ... وإن تحوفي ياهند فالخرق أشأم
فأنت طلاق والطلاق عزيمة ... ثلاثاً ومن يخرق أعق وأظلم[1]

الشاهد في قوله : (عزيمة ثلاثا) فقد أنشد البيت بنصب (ثلاثا) ورفعها وبذلك يدور الشاهد حول عدد الطلقات ، كم تطلق هند على رواية الرفع ؟ وكم تطلق على رواية النصب ؟

قال أبو يوسف : هذه مسألة فقهية نحوية ، إن قلت فيها بظني لم آمن الخطأ ، وإن قلت لا أعلم ، قيل لي : كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا ؟

يقول : فأخذت جاريتي بيدها الشمعة تنير لي الطريق ، فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه ، فأقرأته الرقعة فقال لي : خذ الدواة واكتب .

أما من أنشد البيت برفع (ثلاث) فإنه طلقها بواحدة ، وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ، ولا شيء عليه .

---

(١) ولم أقف على نسبة لهما فيما اطلعت ، والخرق نقيض للرفق .
انظر الاشباه والنظائر ٣ : ١٠٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١ : ١٢ والخزانة ٢ : ٦٩ — ٧٥ .

وأما من أنشد (عزيمة ثلاثا) بنصب (ثلاثة) فقـــد طلقها وأبانها ؛ لأنه كأنه قال : أنت طالق ثلاثا وأنفذت الجواب ، وهذا الجواب من الكسائى ، أو من محمد بن الحسن على خلاف[1] .

وذهب بعض النحاة إلى أن الواو فى قوله : (والطلاق عزيمة) اعتراضية ، والجملة اعتراض للتقوية والتسديد بين قوله : (فأنت طالق ثلاثاً)[2] .

ويرى ابن هشام بعد ذكر الجواب عن المسألة المذكورة أن كلا من روايتى الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ، ولوقوع الواحدة ، وتوجيه ذلك :

أما الرفع ، فلأن (أل) فى (الطلاق) إما لمجـاز الجنس ، وإما للعهد الذكرى أى : وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ، فعلى العهدية تقع الثلاث ، وعلى الجنسية تقع واحدة .

وأما النصب ، فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق ، وحينئذ يقتضى وقوع الثلاث ، إذ المعنى : فأنت طالق ثلاثاً ، ثم اعترض بينهما بقوله : (والطلاق عزيمة) — كما سبق توجيهه آنفاً — .

وقد يكون حالا من الضمير المستتر فى (عزيمـة) وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ؛ لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً ، فيقع ما نواه ، وهذا ما يقتضيه اللفظ[3] .

أما إذا نظرنا إلى البيت الذى بعده فإنه يعين وقوع الثلاث وهو قوله :

---

(١) الاشباه والنظائر ٣ : ١٠٣ — وخزانة الادب ٢ : ٧٠ — ومغنى اللبيب ١ : ٥٤ .

(٢) خزانة الادب ٢ : ٦٩ ، ٧٠ .

(٣) مغنى اللبيب ١ : ٥٤ ، ٥٥ وخزانة الأدب ٢ : ٧٩ ، ٧٢ بتصرف .

فبينى بها إن كنت غير رفيقة فما لامرىء بعد الثلاث مقدم

والمراد : أى : كونى ذات طلاق بائن بهذه التطليقات الثلاث لكونك غير رفيقة ، و (أن) مفتوحة الهمزة مقدر قبلها لام العلة .

و (مقدم) مصدر ميمى ، وعليه يكون التقدير : أنه ليس لأحد تقدم إلى العشرة والألفة بعد إيقاع الثلاث ، كذا قال الدمامينى (١) .

هذا وفى المسألة توجيهات أخرى ومناقشات للنحاة ، ذكرها ابن منظور فى (خزانة الأدب) .

٣ ـ ومن الأساليب التى تنطق بفصاحة النبى ﷺ وكان يذكرها فى بعض أحاديثه عند تقرير الحكم الشرعي ، قوله ﷺ :

« ... فإنما الرضاعة من المجاعة » .

وهذا الأسلوب جزء من حديث رواه البخارى عن عائشة عن النبى ﷺ : أنه دخل على عائشة ـ رضى الله عنها ـ وعندها رجل فقالت : إنه أخى من الرضاعة فقال :

« انظرن ما إخوانكن فإنما الرضاعة من المجاعة »

يقول : أن الذى إذا جاع كان طعامه الذى يشبعه اللبن ، إنما هو الصبى الرضيع فأما الذى يشبعه من جوعه الطعام ، فإن أرضعتموه فليس ذلك برضاع

ومعنى الحديث فيه إفصاح عن الحكم الشرعى الذى ساقه فى تركيبه الفصيح والمعنى : إنما الرضاع ما كان بالحولين ، قبل الفطام ، ويؤكد ذلك ويوضحه ما ورد فى أساليب متعددة من أحاديثه ﷺ منها حديث أبى هريرة وأم سلمة رضى الله عنهما :

---

(٢) خزانة الأدب ٢ : ٧٢ بتصرف .

« إنما الرضاع ما كان فى الثدى قبل الفطام » .

ومثله حديث عمر — رضى الله عنه — .

« إنما الرضاعة رضاعة الصغر » .

وبهذه الأحاديث التى تعد من أفصح أساليب العرب يتقرر الحكم الشرعى فيما يتعلق بأخوة الرضاعة وهو أن الرضاعة بعد الحولين لا تحرم شيئا) أى : لا يثبت بها أخوة الرضاعة التى بها تنتشر الحرمة[1] .

٤ — ومن الأساليب العربية التى بنى النبي — ﷺ — حكماً شرعياً على ضوئها فيما يتعلق بماء العيون والآبار والكلأ المباح ، ما قاله رجل :

(إنما أقطعت له الماء العد) — بكسر العين — .

هذا الأسلوب جاء فيما رواه أبو داود والترمذى من حديث النبي — ﷺ — (إن أبيض بن حمال المأربى استقطعه الملح الذى بمأرب اليمن ، فأقطعه إياه فلما ولى ، قال رجل يا رسول الله أتدرى ما أقطعته ؟ إنما أقطعت له الماء العد ، قال : فرجعه منه) .

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام الهروى : وسأله أيضاً ماذا يعمى من الأراك ؟ قال : (ما لم تنله أخفاف الإبل) .

قال الأصمعى وغيره : أما قوله : (الماء العد) فإنه الدائم الذى لا انقطاع له ، قال : وهو مثل ماء العين وماء البئر ، وجمع العد : أعداد ؛ قال ذو الرمة يذكر امرأة تنجعت ماء هدا ، وذلك فى الصيف إذا نشت مياه الغدر فقال :

(١) غريب الحديث لابى عبيد القاسم بن سلام الهروى ٢ : ١٤٩ ، ١٥٠ .

ذهت مية الأعداد واستبدلت بها خناطيل آجال من العين خذّل[1]

والشاهد فى قوله : (الأعداد) وهى جمع (العد) ، والشاعر يعنى منازلها التى تركتها فصارت بها العين .

ومن ثم يقرر النبى - ﷺ - الحكم على أن الماء إذا لم يكن فى ملك أحد فإنه يكون لابن السبيل ، وأن الناس فيه جميعاً شركاء .

كما أن فى هذا الحكم دليل وحجة للحاكم إذا حكم حكما ، ثم تبين له أن الحق فى غيره فعليه أن ينقض حكمه ، ويرجع عنه إلى ما فيه الصواب . وذلك واضح فيما حكم به النبى - ﷺ - فلما تبين له الصواب رجع إليه .

وكذلك يؤخذ من التوجيه النبوى حكما شرعيا آخر وهو : نهيه - ﷺ - أن يحمى ما نالته أخفاف الإبل من الإراك ، وذلك ، لأنه مرعى لها فرآه مباحا لابن السبيل ، لأنه كلأ ، والناس شركاء فى الماء والكلأ ، وما لم تنله أخفاف الإبل كان لمن شاء أن يحميه حماه[2] .

تقنين القواعد بالتوجيه الأعرابى للأسلوب :

من المعلوم لدينا أن الإعراب هو فرع المعنى ، والإعراب لابد أن يكون منضبطا بقاعدة نحوية أو صرفية ، فعندما نفصح عن الأوجه الجائزة فى الأساليب تكون بذلك قد طبقنا القاعدة .

---

(١) البيت من الطويل - انظر ديوان ذى الرمه : ٥٠٣ واللسان (عدد ، وخنطل) والخناطيل : مفردها (خنطل) — بكسر الخاء وأصالة النون — وهى الجماعات . والخذل : جمع خذول ، وهى البقرة المقيمة مع ولدها متأخرة عن صواحبها . انظر غريب الحديث ٢ : ١٢١ ، ١٢٢ .

(٢) غريب الحديث ٢ : ١٢٢ ، ١٢٣ .

وبنظرة دقيقة فى الأساليب العربية نجد أن هذه الأساليب تعد أصولا وقوالب لتقنين القاعدة النحوية ، لأنها أخذت من أفواه العرب الخلص الذين كانوا ينطقون اللغة العربية بسليقتهم الصحيحة وألسنتهم الفصيحة من غير أن يكون لديهم ما نطلق عليه الآن القواعد والأصول النحوية .

وها أنذا أذكر بعض النماذج من هذه الأساليب التى استعملها النحاة فى مصنفاتهم ، وعدوها كالأصول يبنون عليها قواعدهم ، وفى نفس الوقت تعد بمثابة تطبيقات تنطق بالقاعدة .

١ — من ذلك قولهم : (هذا زيد السعدى سعد بكر) وموطن التوجيه فى الأسلوب فى قولهم : (سعد) كيف يعرب ؟ وما الاختيار فيه ؟ .

ذهب الكوفيون إلى القول بخفض (سعد) ووجهوا ذلك على معنى قولنا : زيد السعدى زيد من سعد ، ثم تقول : سعد بكر ، على الترجمة ، لأنا نريد بهذا الكلام الإضافة ، وليس عندهم مانع من جواز نصبه .

وذهب البصريون إلى عدم جواز خفض هذا البته ، لأن قولنا : (زيد السعدى سعد) مرفوع وليس بمرفوع ، وإنما الياء المشقلة فى آخره دلت على النسب إليه ولا يكون المضاف إليه أولا ، والدال على الإضافة آخراً .

ومن المؤكد عند النحاة أن النسب إضافة لأنا إذا قلنا : (رجل بكرى وتميمى) فإنا نضيفه إليه ، ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه ، وليس هاهنا لفظ خافض ولا مخفوض .

هذا ؛ وقد سمى سيبويه النسب إضافة على الوجه الذى ذكر ، ومن ثم

---

(١) الاشباه والنظائر ٣ : ١١٠ ، ١١١ = بتصرف .

يقول البصريون : (زيد السعدى سعد بكر) بنصب (سعد) على تقدير : أعنى سعد بكر ، ويجيزون الرفع على معنى : هو سعد بكر .

٢ — وقولهم : (هذه مائة درهم فضة خلاص وازنة جياد) .

المطلوب بيان الوجه فى (الفضة ، والخلاص ، ووازنة ، والجياد) للإفصاح عن التمييز والتفسير ، وبيان المفسر .

أما (الفضة ، والخلاص ، والجياد) فالوجه فيها النصب ، لأن هذا تمييز جنس الفضة وتخليصه ، فتقول : (هذه ثلاث مائة درهم فضة خلاصاً جياداً وهذا النصب على التمييز والتفسير .

وقد جاء التمييز منصوباً لـ (الدرهم) المخفوض ، وذلك لأنه وإن كان مخفوضاً فهو مفسر لجنس الفضة ، لأن (ثلاث المائة) جائز أن تكون (دراهم) وغير دراهم ، ثم تميز الجملة بالفضة ، أعنى جملة الدراهم التى دل عليها الدرهم بالفضة لأن الدراهم جائز أن تكون فضة وغير فضة من شبه ونحاس ورصاص وحديد ، ثم تميز ذلك بالجياد ، وهذا ما اختاره جمهور النحاة .

وقد أجاز بعضهم الرفع على إضمار المبتدأ ، فتقول : (هذا ثلاث مائة درهم فضة خلاص جياد) .

وأما (وازنة) فلو أفردتها فالرفع أرجح على النعت لما قبلها ، لأنها مما يميز بها ما قبلها ، ولأنها غير مميزة جنساً من جنس ، إذ كانت غير دالة على جنس من الأجناس ، كدلالة الفضة والخلاص والجياد ، وإنما هى نعت ، كأنه أراد أنها وازنة كاملة غير ناقصة ، وهذا اختيار الجمهور .

وأجاز بعضهم فيها النصب ، وبخاصة إذا ذكرت مع الفضة والخلاص

والجياد فتقول : (هذه ثلاث مائة درهم فضة خلاصاً وازنة جياداً) بالنصب في جميعها[1] .

٣ — ومما تترجح فيه الصفة على التمييز قولهم : (هذا عشرون درهما[2] نصفين أو نصفان) فالرفع في هذا أرجح صفة لـ (عشرون) وليس ما يميز جنس العشرين من سائر الأجناس .

وأجاز بعضهم النصب على التمييز[3] .

٤ — ومن الأساليب التي كان لها أثرها في توجيه المعنى مع ضبط القاعدة النحوية قولهم : (أنت أعلم ومالك) .

والبحث في هذا الأسلوب يدور حول :

أولا : الإفصاح عن المعطوف عليه ما هو ؟ .

ثانياً : هل هذا العطف لفظي ، أم لفظي ومعنوي ؟ وما توجيه ذلك فيما تضمنه هذا التركيب ؟ .

ثالثاً : ما معنى المعية في الواو ؟ وهل للواو معنى آخر ؟ .

كل هذه تساؤلات يدور حولها البحث في هذا التركيب ، وبالجواب عنها سيتبين لنا إلى أي مدى كانت القاعدة تنسجم مع المعنى دون إخلال بأيهما . وعلى ضوء هذا أقول :

---

(١) الأشباه والنظائر ٣ : ١١٥ ، ١٦ - بتصرف .

(٢) من أراد مزيداً في البحث حول (عشرون درهما) فعليه مراجعة بحث بعنوان (عشرون درهما في كتاب سيبويه) نشر في مجلة المورد العراقية العدد الأول ١٤٠٧ هـ .

(٣) المصدر السابق ٣ : ١٢٢ — بتصرف .

أولا — إن ما بعد الواو فى التركيب وهو قولهم : (ومالك) لايخلو من أن يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أوغير معطوف وفى كل مشكل وتوجيه الإشكال فى كل منها يكون على النحو التالى :

١ — إذا كان العطف على المبتدأ يستلزم ذلك مشاركة المعطوف للمعطوف عليه فى التجرد للإخبار عنه بـ (أعلم) وهذا يمتنع من جهة المعنى .

٢ — إذا كان العطف على الخبر ، يستلزم ذلك مشاركة ما بعد الواو ، وهو (مالك) فى الإخبارية عن (أنت) وهذا يمتنع من جانب المعنى أيضاً .

٣ — إذا كان العطف على ضمير الخبر ، يستلزم ذلك مشاركة الضمير فى إسناد (أعلم) إليه ، وهو ممتنع كذلك من جهة المعنى .

ومن جهة الصناعة يلزم على ذلك رفع اسم التفضيل وهو (أعلم) الظاهر كما جاء فى مسألة الكحل التى ذكرها النحاة فى حالة ما إذا صلح أفعل التفضيل لوقوع فعل بمعناه موقعه ولهم فى ذلك توجيهات وذلك فى قولهم :

(ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد)[1] .

كما يلزم من جهة الصناعة أيضاً ؛ العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل ، ولا يخلو كل منهما من ضعف .

فإما ستسهل الأول وهو رفع أفعل التفضيل للاسم الظاهر ، بحجة أنهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل ، وذلك على منهاج تسويغهم فى التابع ما لا يسوغون فى المتبوع ، وهذه القاعدة ذكرها ابن هشام فى المغنى .

---

(١) انظر توجيه القول فى هذه المسألة فى باب أفعل التفضيل فى كتب النحو .

أجيب : بأن اغتفارهم ذلك لم يثبت فى مسألة رفع اسم التفضيل الظاهر فى غير محل النزاع فيحمل هذا عليه[1] .

٤ ـ إذا كان ما بعد الواو غير معطوف ، فإنه يلزم على ذلك تقدير خبر آخر حينئذ .

فإن قدر المحذوف مبتدأ ، فالتقدير : أنت ومالك ، وإن قدر خبراً فالتقدير : مالك أعلم ، وكلاهما ظاهر الاستحالة .

هذا ، ولا يمكن أن يقدر مبتدأ أو خبر غير ما تقدم ذكره ، لأن مثل هذا الحذف مشروط بكون المحذوف مماثلا للمذكور ، كما فى قوله تعالى : «أكلها دائم وظلها » أى : وظلها دائم[2] .

ثانياً ـ وهو التساؤل حول العطف هل هو لفظى ، أم لفظى ومعنوى مع توجيه ما تضمنه هذا التركيب فى جانب المعنى فى إطار تطبيق القاعدة النحوية وقد أجيب عن ذلك بثلاثة أوجه[3] :

أحدها : أن (مالك) معطوف على (أنت) و (أعلم) خبر عنهما . واعتذر عن نسبة (أعلم) إلى المال بتوجيهين :

١ ـ أنه لما كان النظر فى المال يلزم منه فى الأكثر مجيئه على حسب اختيار الناظر فيه نسب إليه العلم مجازاً ، هكذا قال ابن الصائغ .

وعلى قوله هذا بنى بعض النحاة قولهم : إن ذلك يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها .

---

(١) الأشباه والنظائر ٤ : ٣٣

(٢) الرعد : ٣٥ ـ وانظر المصدر السابق ٤ : ٣٤ .

(٣) المصدر السابق بتصرف ٤ : ٣٤ ـ ٣٨ .

وفى هذا التوجيه نظر ، بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز ، كما نقل السيوطى عن ابن هشام ، حيث وجه القول على أن النحاة لم يجيزوا ذلك إلا فى المجازى اللغوى ، أما فى المجازى العقلى ، بأن يسند اللفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة ، وإلى الآخر بطريق المجاز فلا ، والخفاء فى هذا الوجه .

٢ ـ أن هذا عطف لفظى ، لم يقصد به التشريك فى المعنى ، وفى هذا التوجيه إشكال لمخالفته اتفاق النحاة على أن الواو العاطفة للمفرد تقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى .

وقد أفصح ابن هشام فى بيان وجه هذا الإشكال مستخدماً بعض الأساليب الأخرى فى تدعيم ما ذهب إليه فقال[1] :

لاخفاء بأن المعنى : (أنت أعلم بمالك) وهذا هو أصل الكلام ، ثم ان العرب أنابوا واو العطف عن باء الجر للتوسيع فى الكلام ، وليتناسب اللفظان المتجاوران ، وليفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين ، فإن الواو حينئذ تفيد فى المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف ، وتفيد فى اللفظ تشارك الاسمين فى الإعراب اعتباراً بأصلها وظاهر لفظها .

وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال فى اللفظ ولا فى المعنى ، وليس هذا من البدل التصريفى الذى لحظ فيه قرب المخرج ، أو اتحاده ، كما أبدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين شفهيين ، لأن ذلك يقتضى الاشتراك فى العمل ، وإنما هو من باب ترك الكلمة والاتيان بأخرى مكانها لتقارب معناها ، كالإتيان بالواو فى نحو : (سرت والنيل)

---

(١) مغنى اللبيب ٢ : ٣٥٨ ، ٣٥٩ بتصرف .

مكان (مع) لسكون الياء للإلصاق ، وواو العطف للجمع ، وهما متقاربان .

والذى يدل على مجىء الواو خلفاً عن الباء قولهم : (بعت الشاة شاة ودرهماً) أى : شاة بدرهم ، لأن الكلام مقطوع به على أن الدرهم ثمن لا مبيع ، ولأنهم قالوا أيضاً : (بعت الشاة شاة بدرهم) .

يقول ابن هشام : وهذا الذى ذكرته هو أصح وأوضح ما يقال فى المسألة ومتبوعى فيه الجرمى من المتقدمين ، وابن مالك من المتأخرين ، فمن كلامهما أخذت ، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت .

وقد ذكر ما قاله كل من الجرمى وابن مالك ، وأنه قد وفى القول فيما أهملا التنبيه عنه ليتضح وجه الصواب فى المسألة .

الوجه الثانى : أن ما بعد الواو معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف فى (كل رجل وضيعته) — برفع ضيعته — على اعتبار أن العاطف والمعطوف بمنزلة (مع) ومجروراها ، قاله ابن الصائغ .

وفيه نظر لأمرين :

١ — أنه ليس المراد الإخبار عن الشخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنه مع مال ، لم يحل بينهما حائل .

٢ — أن التفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضى أن يكون المعطوف عليه المبتدأ لا الخبر ، كما أنه فى (كل رجل وضيعته) كذلك ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخبر كما أغناه الوصف فى (أقائم الزيدان ؟) لا لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أن ما بعد الواو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير :

(أنت أعلم ، وأنت ومالك) فحذف المبتدأ لدلالة ما تقدم عليه ؛ فالتقى واوان ، فحذفت الأولى لئلا يدخل حرف على مثله ، قاله ابن الصائغ ، وفيه نظر أيضا ، لأنه خلاف المعنى ؛ إذ معنى الكلام حينئذ أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان .

ومثل هذا لا يسمى خبرا إلا بتجوز على قول ابن خروف .

ثالثا : توجيه القول فى الواو التى تؤدى معنى المعية فى قولهم : (أنت أعلم ومالك) للواو معنى آخر أم لا ؟ .

سبق أن ذكرت آنفا أن معنى الواو فى هذا التركيب يفيد معنى الباء ، وهو ما قرره ابن هشام نقلا عن الجرمى ومن وافقه كابن مالك ، وهو الصواب فى توجيه هذا التركيب .

وأما معنى المعية فبعيد ، وإن كان سيبويه قد ذكره ، ونصه فى ذلك : (فبأيّنا أردت أنت أعلم مع مالك)[1] .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى ، وذلك لأنه ليس المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق ، بل إنه إذا كان مع ماله كان أعلم كيف يدبره .

أو أنه إذا اعتبر مع ماله كان أعلم به ، وهذه تأويلات فيها من المجاز والكناية مالا حاجة لنا به .

ولكن ما هو أقرب إلى الصواب هو كون الواو جاءت بمعنى الباء على التوجيه السابق ذكره آنفا .

---

(١) الكتاب ١ : ١٥١ .

٥ — ومن مواطن الخلاف حول وجوب حذف الخبر فى قولهم : (أنت أعلم وعبد الله) والبحث فى هذا الأسلوب يدور حول حكم حذف الخبر .

فيرى بعض النحاة وجوب حذف الخبر فى هذا التركيب وأمثاله ، وذلك إذا جعلنا (أعلم) خبرا عن (أنت) و (عبد الله) مبتدأ حذف خبره ، فيكون الحذف من الثانى وجوبا لدلالة الأول عليه .

ورد ابن هشام على هذا القول بقوله : لم أقف لأحد — على القول بوجوب حذف الخبر فى ذلك — غير ابن مالك ، وهو مخالف لقولهم . إن الخبر لا يجب حذفه إلا إذا سد شىء مسده .

ولهذا ردوا ما أجازه الأخفش فى نحو (ما أحسن زيدا) حيث عد (ما) موصولة أو موصوفة ، فجاء تجويز الأخفش هذا مخالفا لما ذهب إليه النحاة فى تقدير (ما) فهى عندهم نكرة تامة بمعنى شىء ، ولا حذف للخبر على تقديرهم . أما على قول الأخفش بموصوليتها ، فتقديره (الذى حسن زيدا شىء عظيم) ، وعلى القول بأنها موصوفة فالتقدير : (شىء حسن زيدا شىء عظيم)[1] .

وقد رد النحاة أيضا تجويز بعضهم فى (نعم الرجل زيد) كون المخصوص بالمدح وهو (زيد) مبتدأ محذوف الخبر .

وكذلك قول أبى على الفارسى فى (ضربى زيدا قائما) على أن خبر المبتدأ وهو (ضربى) مقدر بعد الحال الذى هو (قائما) .

---

(١) وشرح المفصل ٧ : ١٤٩ والأشباه والنظائر ٤ : ٤٣ — بتصرف .

وعاد ابن هشام بعد عرض هذه الأساليب يعيب على ابن مالك قوله بوجب حذف الخبر فى قولهم : (أنت أعلم وعبد الله) مع أنه من جملة من رد بذلك ، وعقل عنه فى هذا الموضع .

واستطرد قائلا : ثم إذا سلم أن قولهم : (إن الخبر لا يجب حذفه إلا إذا سد شىء مسده) ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأئمة فقد يوجه بأمرين .

أحدهما : أن (أعلم) لما كان صالحا للإخبار به عن الإثنين ، وكان تقدير : (عبد الله) مقدما على (أعلم) ممكنا صار وإن كان مبتدأ ، كأنه معطوف ، و (أعلم) وإن كان خبرا عن (أنت) وحده ، كأنه خبر عنهما معا ، فمنع ذلك ظهور خبر آخر ، وهذا بخلاف نحو : (زيد قائم وعمرو) فإن الخبر المذكور لا يصلح للاثنين معا .

والأمر الثانى : أن المعنى هنا : (أنت أعلم بعبد الله) وذلك كلام تام لا يحتاج إلى خبر فكذا ما بمعناه ، وكل من الأمرين يرد عليه اعتراض .

أما الأول : فلأن القائل به يستلزم وجوب الحذف فى نحو : (زيد فى الدار وعمرو) ولا قائل بوجوب الحذف فى مثل هذا ، ولكن ذلك على الجواز ، وقد ورد ذكر الخبر فى قول النبي ـ ﷺ ـ : « أبو بكر فى الجنة وعمر فى الجنة)(١) .

وأما الثانى :(فالاعتراض من وجهين ـ أحدهما : اقتضاه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض ، وإنما المدعي وجوبه مطلقا .

---

(١) رواه أبو داود فى سننه فى حديث عن عبد الرحمن بن الأخنس . ورواه ابن ماجه فى سننه عن سعيد بن زيد .

والثانى : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإن للدعى جوازها على إضمار الخبر ، والتوجيه المذكور يقتضى أنه لا خبر فى اللفظ ولا فى التقدير .

ومن ثم تبين أن حكم حذف الخبر من نحو قولهم : (أنت أعلم وعبدالله) على الجواز ، وليس بواجب .

٦ — ومن الأساليب التى يتأثر معناها بالتوجيه الإعرابى قولهم :

(ما يسأل زيد عن شىء فيجيب فيه) و (ما يسأل عن شىء فيخطىء) والكلام فى هذين الأسلوبين يدور حول بيان الأثر الإعرابى فى توجيه المعنى ، وأن توجيه الكلام على الرفع أو النصب لم يكن عبثا ، وإنما ينضبط ذلك بقاعدة محكمة يراعى فيها ضبط المعنى ، الذى استخدم الإعراب لأجله .

فقولك : (ما يسأل زيد عن شىء فيجب فيه) أجاز النحاة النصب والرفع فى قولهم : (فيجيب) وقد وجهوا القول فى النصب من وجهين .

الأول : أن يكون التقدير : (ما يسأل زيد عن شىء فيجيب فيه) — بنصب (فيجب) والتقدير : إلا لم يجب فيه ، أى : قد يسأل فلا يجيب ، هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب .

والوجه الثانى : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شىء فكيف يجيب فيه ؟ أى : لو سئل لأجاب .

وأما وجه الرفع فيوجه على العطف ، فقولهم : (ما يسأل عن شىء فيجيب فيه) أى : ما يسأل عن شىء وما يجيب فيه .

وهذا الوجه قبيح ، لأن ما يسأل عنه ما يجاب عنه ، لكنه جائز مع قبحه ، فيدخل فى النفى مع الأول .

وأما قولك : (ما يسأل زيدعن شيء فيخطيء فيه) فليس فيه إلا النصب في قوله : (فيخطيء) لأن وجه العطف فيه غير مستقيم ، وبيان عدم استقامته أنك إذا قلت : ما يسأل عن شيء وما يخطيء فيه ، كان غير مستقيم ، ذلك ؛ لأن الابتداء به وقطعه عما قبله غير جائز ، فليس إلا النصب على الجواب.

هذا ويمكن توجيه هذا الأسلوب على للمعنيين اللذين في المسألة الأولى .

فالتوجيه الأول :(مايسأل زيد عن شيء فيخطيء فيه)ـ بنصب (يخطيء) والتقدير : إلا لم يخطيء فيه ، أي : قد يسأل فلا يخطيء .

والتوجيه الثاني : (ما يسأل زيد عن شيء فيخطيء) أي : فكيف يخطيء فيه ، أي : لو سئل لأخطأ[1] .

وبعد . . . فهذه ومضات ، وقطوف مزهرة اقتبستها من أزاهير العربية وعرضتها بمنهاج تطبيقي لأصل من خلاله إلى الحقائق التالية :

١ — الأساليب والتراكيب العربية التي تكلم بها العرب الخلص بسليقتهم الفصيحة تعد اللبنات الأساسية التي بنى النحاة قواعدهم وأصولهم عليها ، ولذا نجد أن اللغويين كأبي زيد الأنصاري ، والأصمعي ، وأبي عمرو ابن العلاء ، وأبي عبيدة . . وغيرهم من الرواة الثقات شغلوا أنفسهم بجمع هذه الأساليب وعكفوا على توثيقها وضبطها وتصنيفها في مؤلفاتهم ، ثم قدموها إلى النحاة الأول لضبط قواعدهم عليها ، ومن ثم فقد استخدموها استخداما واعيا وهي منثوره بكثرة في مصنفاتهم .

٢ — لقد استنطق النحاة هذه الأساليب قواعدهم ، وذلك عن طريق

---

(١) الاشباه والنظائر ٣ : ١٣٠ ، ١٤٠ — بتصرف وهذه إحدى المسائل التي سأل عنها أبو بكر الشيباني أبا القاسم الزجاجي .

التطبيق الواعى ، والتوجيه الإعرابى الدقيق مع التعليل الذى به تثبت القاعدة ، كما أنهم حافظوا على المعنى الذى سيق الأسلوب له فتراهم يقلبون الأساليب على وجوهها المختلفة حتى يصلوا إلى الغاية المنشودة من ورائها ، وذلك واضح من خلال عرضى لبعض النماذج فى هذا الفصل .

٣ — لم تتوقف خدمة الأساليب عند القواعد النحوية والتوجيهات اللغوية . . بل نرى أن الفقهاء والمحدثين والمفسرين قد استعملوها إستعمالا واعيا ، فبدلالاتها اللغوية والنحوية ، استشهد بها الفقيه على توجيه وتقنين الأحكام الفقهية ، ووسع بها المفسر دائرة التوجيه للمعانى التفسيرية للقرآن الكريم ، وكذلك شراح الحديث .

٤ — الأمر المقطوع به أن أحاديث النبي — ﷺ — فى أعلى درجات الفصاحة بعد القرآن الكريم وأنها تتضمن كثيرا من الأساليب الفصيحة ، كما أنها تتضمن كثيرا من أساليب العرب التى كانت تساق بطريق التساؤل أو الإخبار عن بعض الأمور . . فقدمت هى الأخرى زادا للفقهاء واللغويين والنحاة فعدها الفقيه أصلا يبنى عليها أحكامه الفقهية ، وهى مبثوثة فى كتب الفقه والحديث لمن أراد .

وفى ذلك كله لا غنى عن النحو ، فهو المرشد إلى كل توجيه ، والكاشف عن حقيقة الأمر فى كل فن .

— والله وراء القصد —

الفصل الثالث

قط-وف

من الألفاظ والأدوات[1] وحروف المعانى

لقد كانت الأدوات وحروف المعانى موضع اهتمام النحويين واللغويين قديما وحديثا ، وكان لكل بحثه ووجهته فيها .

— فمنهم من أفرد لها كتابا خاصا عرضها فيه ، ومن مصنفاتهم :

١ ـ (حروف المعانى) لأبى القاسم الزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ) .

٢ ـ (معانى الحروف ـ أو ـ منازل الحروف للرمانى (ت : ٣٨٤ هـ) .

٣ ـ (الأزهية) للهروى (ت : ٤١٥ هـ) .

٤ ـ (رصف المبانى فى حروف المعانى) للمالقى (ت : ٧٠٢ هـ) .

٥ ـ (الجنى الدانى فى حروف المعانى) للمرادى (ت : ٧٤٩ هـ) .

ويعد الزجاجي هو أول من طرق هذا الباب .

— ومنهم من أفرد لها بابا فى مصنفه منها :

١ ـ (الكتاب) لسيبويه (المتوفى: ١٨٨ هـ) .

فقد خصص لهذه الأدوات بابا أسماه (باب عدة ما عليه الكلم[2]) فضلا

---

(١) المراد بالأدوات : الحروف وما شا كلها من الأسماء والأفعال والظروف انظر الاتقان ٢ : ١٤٠ ، وهذا أيضاً هو رأى ابن هشام فى المغنى ، ومراد الزجاجى . انظر حروف المعانى : ١٧ .

(٢) الكتاب ٤ : ٢١٦ - ٢٣٥ .

عن توجيهاته لبعضها من نواحي : (الصوت ، والصيغة ، والتركيب ، والدلالة) وذلك في مواضع من كتابه[1] .

٢ ـ (الأصول في النحو) لابن السراج (ت : ٣١٠ هـ) ـ على خلاف ـ

٣ ـ (الجمل في النحو) للزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ) .

٤ ـ (الإيضاح العضدي) لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) .

٥ ـ (اللمع) لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) .

٦ ـ (الصاحبي) لابن فارس (ت : ٣٩٥ هـ) .

٧ ـ (المقتضب) للمبرد (ت : ٢٨٥ هـ) .

٨ ـ (المفصل) للزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) .

٩ ـ (شرح المفصل) للرضي (ت : ٦٨٦ هـ) .

ـ ومنهم من عني بشرحها وتوجيه القول فيها على منهج سيبويه فيما يتصل بالصيغة والتركيب والدلالة . . وغيرها ، من ذلك :

١ ـ (معاني القرآن) للفراء (ت : ٢٠٧ هـ) .

٢ ـ (معاني القرآن) للأخفش (ت : ٢١٥ هـ) .

وجميع مصنفات الأعاريب ومعاني القرآن والغريب تناولتها بطرق مختلفة ويرجع ذلك إلى أهمية هذه الأدوات في الدرس النحوي ، حيث لا غناء عنها في جميع التراكيب النحوية .

---

(١) انظر الكتاب في بحث (حيث) ٣ : ٢٩٢ ، ٤ : ٢٣٣ ، ٢٨٦ ، ٢٩٩ و (حسب) ١ : ٢٣٠ ، ٢ : ١١٩ ، ٣٤٧ ـ و (قط) ٣ : ٢٦٨ ، ٢٦٨ ، ٤ ، ٢٢٨ : وذلك على سبيل المثال .

وإننى فى هذا الفصل من هذا الكتاب أتخير من هذه الأدوات قطوفا ، أتناولها من جانبي الدلالة النحوية واللغوية ، وذلك على سبيل التمارين التى يحتاج إليها الباحثون وطلاب العلم ، لإثراء بحوثهم ، وتفتيح أذهانهم ، وما أحوجنا إلى المنهج التطبيقى .

وسيقع اختيارى - إن شاء الله تعالى - على ما كان غريباً ، وقل استعماله ، وغمض معناه ، واشكل إعرابه . . ليكون أدعى للبحث والفائدة ، ومن هذه القطوف :

١ - (رويداً)

هو اسم لا يتكلم به إلا مصغراً ، مأموراً به ، وهو تصغير (رود) - بفتح الراء والواو - وهو المهل[1] .

قال سيبويه : هو اسم للفعل . ولذا لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث .

قال أبو عبيدة : إن تكبير (رويد (رود) وأنشد :

يمشى ولا تكلم البطحاء مشيته كأنه ثمل يمشى على رود[2]

وذكر أبو على الفارسى فى باب (أسماء الأفعال (رويداً زيداً) يريد : أرود زيداً ، ومعناه : أمهله وأرفق به .

---

(١) الاتقان ٢ : ١٩٦ .

(٢) البيت من البسيط ، وقد أورده صاحب اللسان (رود) برواية أخرى ونسبه إلى الجموع الطفرى ونسب فى معجم شواهد العربية : ١٢١ إلى (راشد ابن عبد الله السلمى) انظر حروف المعانى : ٩ وشرح المفصل ٤ : ٢٩ - الثمل : الظل ، أى : كأنه يمشى على مهلة ورفق وتؤدة كالظل .

وورد فى الفصيح قوله تعالى : « فمهل الكافرين أمهلهم رويداً »[1] والإمهال هنا : إلى يوم بدر ، ولكن إمهال الكافرين إلى يوم القيامة أولى ، لأن الحمل على يوم القيامة يعم ما يقع بهم من تنكيل فى الدنيا والآخرة .

قال النحويون : (رويد) استعملت فى كلام العرب على ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن يكون اسماً للأمر ، كقولك (رويد زيداً) تريد : أرود زيداً ، أى : خله ودعه وارفق به ، وفى هذا الوجه لا تنصرف ، لأنها غير متمكنة ، وهذا رأى سيبويه .

والثانى : أن يكون بمنزلة سائر المصادر ، فيضاف إلى ما بعده ، كما تضاف للمصادر ، تقول : (رويد زيد) كما تقول : (ضرب زيد) فرويد : مضاف ، و (زيد) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، ومثله قوله تعالى : « فضرب الرقاب »[2] وهذا قول ابن سيدة[3] .

والثالث : أن يكون نعتا منصوبا ، كقولك : (ساروا سيراً رويداً) فـ (رويداً) نعت للمصدر وهو (سيراً) .

وقد يحذفون المنعوت ، ويقيمون النعت وهو (رويدا) مقامه ، كما يفعلون بسائر النعوت المتمكنة ، ومن ذلك قولهم : (ساروا رويداً) و (ضعه رويداً) أى : سيراً رويداً ، ووضعا رويداً . وتقول للرجل يعالج الشىء رويداً ، أى : علاجا رويدا ، قاله الأزهرى فى اللسان .

---

(١) الطارق : ١٧ .

(٢) القتال : ٤ .

(٣) اللسان : (رود) .

وقد جوز النحاة في الوجه الثالث أمرين :

الأول : أن يكون (رويدا) حالا . والثاني : أن يكون نعتا ،

وهذا الجواز فيما إذا كان المنعوت محذوفا ، كقولهم : (ساروا رويدا ، وضعه رويدا) فيجوز أن توجه (رويدا) على التمت لمصدر مضمر ، أو على وقوعه موقع الحال ، وصاحب الحال الضمير في الفعل قبله .

أما إن أظهرت المنعوت فقلت : (ساروا سيرا رويدا) فلا يكون إلا نعتا[1] .

وتوجيه قوله : (رويدا) في آية الطارق ، بوجه على ما ذكرت في الوجه الثالث .

تنبيه : إن (رويدا) تلحقها الكاف . وهي في موضع (أفعل) ـ بكسر العين ـ وذلك قولك : (رويدك زيدا) و (رويدكم زيدا) والكاف هنا لبيان المخاطب في (رويدا) ولا موضع لها من الإعراب ، لأنها ليست باسم ، و (رويد) غير مضاف إليها ، وهو متعد إلى زيد ، لأنه اسم سمي به الفعل يعمل عمل الأفعال .

---

(١) أنظر حروف المعاني : ٩ ـ والتفسير الكبير ٣١ : ١٣٤ ، ١٣٥ ، والكتاب ١ : ٢٤٣ ، ومعاني الحروف : ١٦٧ ـ بتصرف .

٢ — (عـلى)

لـ (على) ثلاث استعمالات فى كلام العرب ، فقد ورد (اسما ، وفعلا ، وحرفا[١] .

فالاسم : نحو قولك : (جئت من عليه) بمعنى من فوقه ، فقد قبل (على) دخول حرف الجر (من) عليه ، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ، ومن ذلك أيضا قولهم : (غدوت من عليه) .

قال الأخفش : ترد (على) اسما إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، نحو قوله تعالى : « أمسك عليك زوجك »[٢] وبه يندفع إشكال أبى حيان الذى قرر فيه بأن القاعدة المشهورة أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير يتصل بنفسه أو بالحرف ، وقد دفع المتصل وهما لمدلول واحد فى غير باب ظن[٣] .

والفعل : ومن ذلك قوله تعالى : « إن فرعون علا فى الأرض »[٤] فـ (علا) فعل ماض من العلو ، وفاعله مستتر فيه يعود إلى فرعون ، ومن ذلك قولك . (علا فلان يا خالد) .

والحرف : وهو أصل استعماله نحـو : (على خالد مال) ويؤدى معان مختلفة لها أثرها فى التركيب النحوى أشهرها :

---

(١) راجع استعمال (على) فى الكتاب ١ : ٤٢٠ ، ٣ ٢٦٨ ، ٤١٢ ، ٤ : ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ومعانى الحروف ١٠٧ ، وشرح المفصل ٨ : ٣٧ ، والجنى : ٤٧٠ ، ٤٧٥ ؛ ومغنى اللبيب ١ : ١٤٢ ، ١٤٦ ، والاتقان ٢ : ٢٠١ ، ٢ ٢ .

(٢) الأحزاب : ٣٧ (٣) الاتقان ٢ : ١٦٧ ، ١٦٣ بتصرف .

(٤) القصص : ٤ .

١ ـ الاستعلاء حسا أو معنى : كقوله تعالى : « وعليها وعلى الفلك تحملون »[١] و « كل من عليها فان »[٢] و « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض »[٣] و « ولهم على ذنب »[٤] .

٢ ـ المصاحبة : أى تؤدى معنى (مع) كقوله تعالى : « وآتى المال على حبه »[٥] أى : مع حبه . « وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم »[٦] أى : مع ظلمهم .

٣ ـ تكون بمعنى (من) : كقوله تعالى : « إذا اكتالوا على الناس، يستوفون »[٧] ، قال الفراء : المراد : اكتالوا من الناس ، و (على ، ومن) فى هذا الموضع يتعاقبان ، لأنه حق عليه ، فإذا قال : اكتلت عليك ، فكأنه قال : أخذت ما عليك ، وإذا قال : اكتلت منك ، فهو كقوله : استوفيت منك[٨] .

ومن ذلك قوله تعالى : « والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم »[٩] ، أى : منهم بدليل : احفظ عورتك إلا من زوجتك .

٤ ـ يكون بمعنى التعليل كاللام : كقوله تعالى . « ولتكبروا الله على ما هداكم »[١٠] أى . لهدايته إياكم ، وفى هذا المعنى دليل على أن الأمر بهذا يوجب أن يكون التكبير وقع معللا بحصول هذه الهداية[١١] .

---

(١) المؤمنون : ٢٢ .
(٢) الرحمن : ٢٦ .
(٣) البقرة : ٢٥٣ .
(٤) الشعراء : ١٤ .
(٥) البقرة : ١٧٧ .
(٦) الرعد : ٦
(٧) المطففين : ٢ .
(٨) التفسير الكبير ٣١ : ٨٨ . (٩) المؤمنون : ٥ ، ٦ .
(١٠) البقرة : ١٨٥ .
(١١) المصدر السابق بتصرف ٥ ، ١٠١ .

٥ ـ يكون بمعنى الباء : كقوله تعالى : « حقيق على ألا أقول »[١] أى : بأن أقول وقد قرأ أبى بن كعب : (حقيق بأن لا أقول)[٢].

٦ ـ يكون بمعنى الظرف (كفى) : نحو قوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها »[٣] أى : فى حين ، وقوله : « واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان »[٤] أى : على عهد ملكه وفى زمانه .

٧ ـ يكون بمعنى (عند) : كقوله تعالى : « ولهم على ذنب[٥] أى : عندى .

فوائد :

الأولى : تأتى (على) بمعنى الإضافة والإسناد ، كقوله تعالى : « وتوكل على الحى الذى لا يموت »[٦] أى يسند أمره إليه سبحانه فى استكفاء شرورهم ، مع التمسك بقاعدة التوكل وأساس الالتجاء ، وهو : طاعته وتنزيهه وتحميده[٧] . فالمعنى هنا : على إضافة توكلك وإسناده إليه سبحانه .

ويرى السيوطى أن (على) فيه معنى باء الاستعانة[٨] .

الثانية : تستعمل (على) لتؤكد التفضل ، لا الإيجاب والاستحقاق كما قال الزمخشرى[٩] . كقوله تعالى :ـ « كتب على نفسه الرحمة »[١٠] أى تفضلا منه ، وهذا وعد منه من إكرام عباده ورحمتهم[١١] .

---

(١) الأعراف ـ ١٠٥ (٢) الكشاف ٢ ـ ١٣٧
(٣) القصص ـ ١٥ (٤) البقرة ـ ١٠٢
(٥) الشعراء ـ ١٤ (٦) الفرقان ـ ٥٨
(٧) الكشاف ٣ ـ ٢٨٨ (٨) الاتقان ٢ ـ ٢٠٢
(٩) الكشاف ٢ ـ ٨ (١٠) الأنعام ـ ١٢ (١١) تفسير القرطبى ٦ ـ ٣٩٥

الثالثة : تستعمل (على) لتأكيد المجازاة ، كقوله تعالى : « ثم إن علينا حسابهم »[1] فقد جاءت (على) لتؤكد وقوع المجازاة بمحاسبة الكفار لإيصال العقاب إليهم ، وذلك واجب عليه سبحانه ، إما بحكم الوعد الذى يمتنع وقوع الخلف فيه ، وإما فى الحكمة ، فإنه لو لم ينتقم للمظلوم من الظالم لكان ذلك شبيها بكونه تعالى راضيا بذلك الظلم ـ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا من أجل قدم الظرف لتشديد الوعيد[2] .

الرابعة : إذا ذكرت النعمة فى الغالب مع الحمد لم تقترن بـ (على) . وإذا أريدت النعمة أتى بها ، ولهذا كان ـ ﷺ ـ إذا رأى ما يعجبه قال : « الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات » وإذا رأى ما يكره قال : « الحمد لله على كل حال[3] .

هذه التوجيهات لحرف من حروف الجر ، ومن يستعرض هذه الحروف يجد أن أغلبها يؤدى معان مختلفة ، وتوجيهات ، وفوائد فيها إثراء اللغة العربية ، والتدريب عليها يثرى العقل معرفة بالقاعدة النحوية وإلى أى مدى أثرها فى فهم المعانى اللغوية للتراكيب العربية .

---

(١) الغاشية . ٢٦ (٢) الكشاف ٣١ . ١٦١

(٣) الاتقان ٢ : ٢٠٢

٣ - (بـــــــله)(١)

قال ابن فارس : معناه : (سوى ودع)(٢) ، وهو مأخوذ من (البله) وهو الغفلة من الشر ، وله معان متعددة ومشتقات يمكن مراجعتها فى لسان العرب (بله) .

وفى المثل : (تحرقك النار أن تراها بله أن تصلاها) يريد : تحرقك النار من بعيد فدع أن تدخله ، فتكون (بله) بمعنى (دع) .

ومن العرب من يجر بها ، يجعلها مصدرا ، كأنه قال : (ترك) .

وقيل معناه : (سوى) كما قال ابن فارس .

وقال ابن الأنبارى : فى (بله) ثلاثة أقوال(٣) .

الأول : قال به جماعة من أهل اللغة ، معناه (على) .

الثانى : قال الفراء : من خفض بها جعلها بمنزلة (على) وما أشبهها من حروف الخفض ، فتقول : (بله زيد) بجر زيد .

الثالث : قال الليث : (بله) بمعنى (أجل) وأنشد :

بله إنى لم أخن عهدا ولم أقترف ذنبا فتجزينى النقم(٤)

وفى حديث النبى ـ ﷺ ـ عن رب العزة سبحانه وتعالى :

« أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر

---

(١) بله : بفتح الباء وسكون اللام وفتح الهاء

(٢) انظر الصاحبى . ١٤٦

(٣) لسان العرب (بله) بتصرف .

(٤) البيت من انظرا للسان (بله) .

على قلب بشر بله ما اطلعتم عليه » أى : أجل ما اطلعتم عليه .

قال ابن الأثير : (بله) من أسماء الأفعال بمعنى (دع واترك) تقول : (بله زيداً) أى : أترك زيدا ، فقد عمل عمل الفعل فنصب الاسم على أنه مفعول به .

وقد توضع (بله) موضع المصدر ، فتضاف ، تقول : (بله زيد) بالخفض أى . ترك زيد .

وفى توجيه القول فى قوله : (بله ما اطلعتم عليه فى الحديث السابق ذكره آنفا يحتمل أن يكون قوله : (ما اطلعتم عليه) منصوب المحل ومجروره .

أما النصب فعلى معنى : دع ما اطلعتم عليه وعرفتموه من نعيم الجنة ولذاتها .

وأما الخفض فعلى معنى : وضع (بله) موضع المصدر .

قال أبو عبيدة . قال الأحمر وغيره : (بله) معناه : كيف ما اطلعتم عليه .

وقال الفراء : (كف) ـ بضم الكاف وتشديد الفاء ـ ودع ما اطلعتم عليه .

قال كعب بن مالك يصف السيوف :

فصل السيوف إذا قصرن بخطونا
قدما وتلحقها إذا لم تلحق
تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق[1]

---

(١) يقول: هى تقطع الهام فدع الأكف . أى : هى أجدر أن تقطع الأكف انظر اللسان (بله)

والشاهد فى قـــوله : (بله الأكف) وجهه أبو عبيدة على خفض (الأكف) ونصبه فالنصب على معنى : دع الأكف ، والخفض على : ترك الأكف .

وقال الأخفش : (بله) هنا ـ أى : فى موضع الشاهد ـ بمنزلة المصدر ، كما تقول : (ضرب زيد) ويجوز نصب الأكف على معنى : دع الأكف .

حكم إعراب (بله) :

قال الجوهرى : (بله) كلمة مبنية على الفتح مثل (كيف) .

وقد وجه ابن برى قول الجوهرى فقال : حقه أن يقول : مبنية على الفتح إذا نصبت ما بعدها ، فقلت : (بله زيدا) كما تقول : (رويد زيدا) . فإن قلت (بله زيد) بالإضافة ، كانت بمنزلة المصدر معربة ، كقولك : رويد زيد .

قال ـ أى ابن برى ـ : ولا يجوز أن تقدره مع الإضافه اسما للفعل ، لأن أسماء الأفعال لا تضاف[1] .

خلاصة ما سبق :

مما سبق نعلم أن (بله) تستعمل بمعنى (سوى ، ودع ، وترك ـ مصدرا ـ وعلى ـ وأجل ، وكيف) وما بعدها يكون مجرورا ، أو منصوبا على حسب استخدام العامل وهو (بله) بتوجيه معناه .

وتبنى (بله) على الفتح إذا كان ما بعدها منصوبا ، أما إذا كان ما بعدها مجروراً فإنه يكون بمنزلة المصدر معربا .

---

(١) انظر لسان العرب والصحاح (بله) .

٤ — (ويب)(١)

معناها : الترحم ، وقال ابن منظور : هى كلمة مثل ويل ، ويبا لهذا الأمر ، أى : عجبا له ، وويبة كويلة ، تقول : ويبك وويب زيد ، كما تقول : ويلك ومعناه : ألزمك الله ويلا .

توجيهات النحاة الإعرابية :

من توجيهات أهل اللغة نعلم أن (ويب) اسم معرب ينصب نصب المصادر ، فإن أدخلت اللام على الاسم بعده رفعت (ويب لزيد) ونصبت منونا ، فتقول : (ويبا لزيد) كما تقول : ويلا له .

فالرفع مع اللام على أن (ويب) مبتدأ أجود من النصب .

والنصب مع الإضافة أجود من الرفع .

قال الكسائى : من العرب من يقول : (ويبك وويب غيرك) فالنصب هنا على الإضافة من غير تنوين للإضافة .

ومنهم من يقول : (ويبا لزيد) كقولك : (ويلا لزيد) منصوب مع التنوين على المصدرية والقطع عن الإضافة .

وحكي ابن الأعرابى : (ويب فلان) — بكسر الباء ورفع فلان — ولم يعلل ذلك وعلى ما يبدو لى أنه توهم وجود حرف ، جر ، فجربه (ويب) على أنه خبر مقدم ، و (فلان) مبتدأ مؤخر مرفوع ، والتقدير : فلان إلى ويب ، أى : إلى ويل — والله أعلم —

---

(١) انظر توجيه القول فيه الكتاب ١ : ٣١٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ — والمفصل ٣٣ — واللسان (ويب)

وحكي ثعلب : (ويب فلان) - بجرهما - ولم يعلل ذلك . ويبدو لى أيضاً أنه ربما حكى هذه اللغة على تقدير : انصرف عن ويب فلان ، فجرويب بحرف الجر (عن) وأضاف ويب إلى فلان - والله أعلم - .

تنبيه : قال ابن جنى : لم يستعملوا من الويب (فعلا) لما كان يعقب من اجتماع إعلال فائه كوعد ، وعينه كباع[1] .

٥ - (قط)

قط : بضم واحدة خفيفة - يكون بمعنى (حسب) تقول : (قطك الشيء أى : حسبك) ومثله (قد) .

قال الليث : وهما لم يتمكنا فى التصريف ، فإن أضفتهما إلى نفسك قويتا بالنون قلت : (قطنى وقدنى) كما قووا (عنى ومنى ولدنى) بنون أخرى .

ونقل الليث عن أهل الكوفة أن معنى (قطنى) (كفانى) فالنون فى (قطنى) فى موضع ذهب ، مثل نون (كفانى) لأنك تقول : (قط عبد الله درهم) بنصب (عبد الله) ورفع (درهم) .

وقال أهل البصرة : الصواب خفض (عبد الله) على معنى : (حسب زيد) و (كفى زيد درهم) - بخفض زيد - والنون فى (قطنى) عماد .

ولم يقولوا : (حسبنى) كما قالوا : (قطنى) لأن الباء متحركة ، والطاء ساكنة فكرهوا تغييرها عن الإسكان ، وقد جعلوا النون الثانية من (لدنى) عماداً للياء .

---

(١) انظر اللسان (ويب) .

ولم يعمدوا إلى كسر الطاء لئلا يجعلوها كالأسماء للتمكنة نحو : (يدى وهى)[1] .

وإذا كانت بمعنى (حسب فسيبويه يفرق بين ساكنة الطاء ومضمومتها فيقول : إذا كانت (قط) ساكنة الطاء يكون معناها : الاكتفاء ، وقد يقال : (قطى وقط) بالكسر وأما إذا كانت مضمومة الطاء فمعناها . الانتهاء .

هذا ، وقط مبنية على الضم كحسب ، وهما غير متمكنين فحركوهما بالضمة لأنهما غايتان[2] .

قـط[3] : مضمومة مشددة ـ قال الليث : معناه : الأبد للماضى ، تقول : (ما رأيت مثله قط) ورفع لأنه مثل (قبل وبعد) كقول سيبويه آنفاً .

وأما القط الذى فى موضع (ما أعطيته إلا عشرين قط) فإنه مجرور فرقا بين الزمان والعدد .

وقط معناها : الزمان ، كذا قال سيبويه . وفيها لغات متعددة ذكرها ثعلب فى مجالسه[4] .

قال بعض النحويين : أما قولهم : (قط) بالتشديد ، فإنما كانت (قطط)ـ بضم الطاءين ـ وكان ينبغى لها أن تسكن ، فلما سكن الحرف الثانى جعل الآخر متحركا إلى إعرابه ، ولو قيل فيه بالخفض والنصب لكان وجهاً فى العربية ، وتوجيه اللغات فى مجالس ثعلب وفى لسان العرب لمن أراد .

يقول ابن هشام : إنها تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى ، وتختص بالنفى يقال : ما فعلته قط ، والعامة يقولون : لا أفعله قط ، وهو لحن .

---

(١) اللسان : (قطط) بتصرف . (٢) الكتاب ٣ : ٢٨٦ بتصرف .
(٣) اللسان : (قطط) بتصرف . (٤) ص : ١٥٧ .

واشتقاقه من قطعته ، أى قطعته ، فمعنى ما فعلته قط ، ما فعلته فيما انقطع من عمرى لأن للماضى منقطع عن الحال والاستقبال ، ويرى أن بناءها لتضمنها معنى (مذ وإلى)[1] .

تنبيـــه : النون التى دخلت فى (قطنى) لا تدخل الأسماء ، وإنما تدخل الفعل الماضى إذا ألحقت به ياء المتكلم ، نحو : (ضربنى ، وكلمنى) لتسلم الفتحة التى بنى الفعل عليها ولتكون وقاية للفعل من الجر .

وإنما أدخلوها فى أسماء مخصوصة قليلة نحو : (قطنى وقدنى وعنى ومنى ولدنى) فهذه تحفظ ولا يقاس عليها .

ولو كانت النون من أصل (قطنى) لقالوا : (قطنك) وهذا غير معلوم.

وقال ابن برى : النون فى هذه الكلمات على القياس ، لأنها دخلت عليها لتقيها الجر كالفعل ، فتبقى على سكونها ، كما حافظوا على فتحة بناء الفعل.

٦ — (ويكأن)

(وى) كلمة تعجب . وقال صاحب المحكم : (وى) حرف معناه التعجب .

قال الجوهرى : تدخل (وى) على (كأن) المخففة والمشددة ، تقول : وي كأن .

قال الخليل : هى مفصولة فتقول : (وى) ثم تبتدىء فتقول (كأن).

---

(١) مغنى اللبيب ١ : ١٧٥ بتصرف . راجع هذا القول بشىء من التفصيل فى حروف المعانى للزجاجى : ٣٠ ، ٣١ .

(٢) اللسان : (قطط) بتصرف .

وأما قوله تعالى : « وى كأنه لايفلح الكافرون »[1] فـ (وى) حرف تندم ، وقال بعض النحويين : معناه : ويلك .

قال النحاس : أحسن ما قيل فى هذا قول الخليل وسيبويه ويونس والكسائى : إن القوم تنبهوا أو نبهوا فقالوا : (وى) فسيبويه ومن معه يرون أن (وى) مفصولة من (كأن) .

وقال الفراء : إنها كلمة تقرير ، كقولك : أما ترى إلى صنع الله وإحسانه ، وذكر أن أعرابية قالت لزوجها : (أين ابنك ويك) فقال : وى كأنه وراء البيت ، أى : أما ترينه .

وقال ابن عباس والحسن : (ويك) كلمة ابتداء وتحقيق تقديره : إن الله يبسط الرزق . وقيل : هو تنبيه بمنزلة (ألا) .

وأما المفسرون فقالوا : معناه (ألم تر) واستدلوا بقول زيد بن عمرو بن نفيل . وقيل : لآخرين :

وى كأن من يكن له نشب يحـ ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر[2]

والشاهد فى قوله : (وى كأن) بمنى (ألا) أو (ألم تر) وفيه أيضاً تخفيف (كأن) .

وقال الكتبي : معناه رحمة لك بلغة حمير[3] .

---

(١) القصص : ٨٢ .

(٢) البيت من الخفيف . يقول الشاعر : من ساعدته الدنيا يحبه الناس ، أما من كان فقيراً فيبغضونه ، ويعيش عيشاً لا خير فيه ، انظر معانى القرآن للفراء ٢ : ٣١٢ ، والخصائص ٣ : ٤١ ، ١٦٩ — وحروف المعانى : ٦٨ ، وخزانة الأدب ٣ : ٩٥ والشاهد فى معظم كتب النحو .

(٣) انظر اللسان (وى) وتفسير القرطبى ١٣ : ٣١٨ ، ٣١٩ . وحروف المعانى : ٦٨ .

والقول ما ذكره سيبويه ومن معه .

هذا ، ومن المعلوم لدينا أن تركيب (وى) مع (كأن) المشددة لا يمنعها عن عمل النصب فى الاسم بعدها ، ويعرب (وى) على أنه حرف تعجب مبنى .

٧ — (هلم)

معناها : تعالى ، وهى مركبة من (ها) التى للتنبيه ، و (لم) وقد استعملت استعمال الكلمة المفردة البسيطة .

قال الزجاج[٢] : زعم سيبويه أن (هلم) (ها) ضمت إليها (لم) وجعلتا كالكلمة الواحدة .

قال الخليل[٣] : أصلها (لم) ثم زيدت الهاء فى أولها .

وخالفه الفراء[٤] : فقال : أصلها (هل) ضم إليها (أم) — بهمزة مضمومة وميم مشددة — والرفعة التى فى اللام همزة (أم) لما تركت نقلت إلى ما قبلها .

وبالنظر إلى أصلها يرى بعض النحاة واللغويين عدم دخول نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة عليها ، لأنها ليست بفعل ، وإنما هى اسم فعل ، والنون الثقيلة إنما تدخل على الأفعال دون الأسماء .

وأما بنو تميم فقد أجروها مجرى الفعل فأدخلوا نونى التوكيد عليها .

---

(١) (هلم) بفتح الهاء وضم اللام وميم مشددة . اللسان (هلم) انظر الكتاب ٣ ، ٣٣٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ .

(٢) الكتاب ٣ ، ٥٢٩ ومعانى الزجاج ١ ، ٣٩٦ واللسان (هلم) .

معانى الفراء ١ ، ٢٠٣ .

ومن ثم من جعلها اسم فعل استعملها للواحد والاثنين والجماعة بلفظ واحد ، وبذلك نزل القرآن الكريم ، قال تعالى : « هلم إلينا »[1] أى : تعالى و « قل هلم شهداءكم »[2] أى : هاتو .

قال سيبويه : (هلم) فى لغة أهل الحجاز يكون للواحد والاثنين والجمع ، والذكر والأنثى بلفظ واحد وهو اسم فعل أمر مبنى على الفتح .

وأما بنو تميم ونجد فإنهم يجرونه مجرى (رد) ـ بضم الراء وفتح الدال مشددة ـ يقولون للواحد (هلم) كقولك : (رد) وللاثنين (هلما) كـ (ردا) وللجمع (هلموا) كـ (ردوا) وللاثنى (هلمى) كـ (ردى) ولجمع الإناث (هلمن) كقولك : (اردددن) .

ولغة أهل الحجاز أفصح لنزول القرآن بها ، وحكمها البناء على الفتح .

تنبيـــه : توصل (هلم) باللام ، فتقول : هلم لك ، وهلم لكما[3] .

عمله : يأتى (هلم) متعديا ولازما ، فمن المتعدى قوله تعالى : « قل هلم شهداءكم » أى : هاتوا شهداءكم وقربوهم ، فـ (هلم) هنا اسم فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره : (أنتم) و (شهداءكم) مفعول به ، والجملة أنشية ، لأنها صدرت باسم واقعة فى محل نصب مقول القول .

ومن اللازم قوله تعالى : « والقائلين لإخوانهم هلم إلينا » أى : أقبلوا إلينا[4] .

---

(١) الأحزاب : ١٨ .
(٢) الأنعام ١٥٠
(٣) الكتاب ١ : ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣ : ٥٢٩ .
(٤) ازاهير الفصحى فى دقائق اللغة . ٣٣٨ والآية فى الأحزاب : ١٨ .

تنبيه : يأتى (هلم) بمعنى (ائت) كما فى قولك : (هلم الطعام) أى : ائته .

ومن هذا النوع : (هلم جراً) فـ (هلم) بمعنى ائت ، إلا أن فيه توجيهين :

أحدهما أنه ليس المراد من الإتيان المجيء الحسى ، بل الاستمرار على الشيء وملازمته .

الآخر : أنه ليس المراد الطلب حقيقة ، بل الخبر ، كما فى قوله تعالى : « قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا »[1] أى : فيمدده ويمهله بطول العمر والتمتع به . وأخرجه فى هذه الآية على الأمر إيذانا بأن إمهاله مما ينبغى أن يفعله استدراجا لمعاذيره .

و (جرا) مصدر جره يجره جراً إذا سحبه ، وليست الجر الحسى ، بل التعميم[2] .

٨ — (لا أبالك)

هذا الأسلوب مركب من (لا) و (أبا) و (لك) واللام فى (لك) أقحمت للتوكيد ، والأصل (أباك) فيكون (أبا) مضافاً للكاف ، ولولا

---

(١) مريم ٧٥

(٢) المصدر السابق : ٢٣٨ .

الإضافة لم تثبت الألف فى (الأب) ولذلك شواهد كثيرة فى شعر العرب وأقوالهم منها قول أبى حية النميرى :

أبالموت الذى لا بد أنى ملاق ـ لا أباك تخوفينى[1]

والشاهد فى قوله : (لا أباك) حيث أنشده الشاعر بدون اللام فى ذلك وهذا هو الأصل .

معنى التركيب :

ورد هذا التركيب كثيراً فى كلام العرب وأشعارهم ، وكانوا يوجهونه على معان مختلفه منها :

١ ـ المدح : ويوجه المعنى على : (لا كافى لك غير نفسك) أو يعدون نفى نظيره بنفى أبيه ، من ذلك قول عنترة العبسى :

فأقنى[2] حياءك ـ لا أباك ـ واعلمى أنى امرؤ سأموت إن لم أقتل[3]

٢ ـ الذم : ويوجه على معنى : أنه يراد به مجهول النسب ، كما جاء فى قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى :

أعبداً حل فى شعبى غريبا ألؤما ـ لا أباك ـ واغترابا[4]

---

(١) البيت من . تخوفينى : أراد تخوفيننى فحذف نون الوقاية استثقالا للجمع بين نونين . وقد قرأ بعض القراء « فبم تبشرون » ـ بكسر النون ـ آية : ٥٤ من سورة الحجر . انظر أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة : ٣٤٠ .

(٢) أقنى حياءك : ألزمه ، من قنى فلان الحياء قنوا كرضى ورمى لزمه كأقنى.

(٣) البيت من

(٤) البيت من

٣ ـ الجد فى الأمر والاجتهاد : ويوجه على معنى جد فى أمر وشمر ، لأن من له أب اتكل عليه ، أما من لا أب له ، يجب أن يعتمد على نفسه فى قضاء حوائجه عن طريق الجد والاجتهاد . ومن ذلك قول زهير بن أبى سلمى :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولا ـ لا أبا لك ـ يسأم[1]

٤ ـ التعجب : كقول رجل من بنى عامر بن صعصعة لبعض بنى قومه :

أبنى هقيل لا أبالكم أبى وأى بنى كلاب أكرم[2]

٥ ـ الحث على أخذ الحق والإغراء : قال أبو العباس : هذه كلمة فيها جفاء ، والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء ، وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير أو الخليفة : أنظر فى أمر رعيتك لا أبا لك[3] .

ومن شواهد ذلك ما سمعه سليمان بن عبد الملك من أعرابى فى سنة مجدبة يقول :

رب العباد ما لنا وما لكا قد كنت تسقينا فما بدا لك
أنزل علينا الغيث لا أبا لك[4]

---

(١) البيت من يقول الشاعر : لقد ملك من تكاليف الحياة ، ولكن من يعش ثمانين سنة مشمراً عن ساعديه بالجد والاجتهاد معتمداً على نفسه حيث لا أبا يعتمد على مساعدته ، فمثل هذا لا يمل من تكاليف الحياة .

(٢) البيت من

(٣) أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة : ٣٣٩ .

(٤) الأبيات من الرجز

فأخرجه سليمان أحسن مخرج ، فقال : أشهد أنه لا أب له ولا ولد ولا صاحبة .

إعراب التركيب:

وجه النحويون التركيب بثلاثة أوجه إعرابية هي :

١ — (لا) نافية للجنس ، و (أبا) اسم (لا) وهو مفرد على لغة من يعرب الأسماء الستة إعراب المقصور ، فيلزمها الألف في الرفع والنصب والجر ، وحذف التنوين ، لأن اسم (لا) المفرد — الذي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف مبني ، و (لك) جار ومجرور خبر (لا) ، أو تقول : متعلق بمحذوف خبر .

٢ — يرى بعض النحويين أن (أبا) اسم (لا) مضافاً إلى الكاف ، واللام في (لك) زائدة ، والخبر محذوف ، والتقدير : لا أباك موجود ، والإضافة هنا لم تفد التعريف ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه جعل الاسم نكرة في الصورة .

٣ — ويرى بعضهم الآخر أن الجار والمجرور وهو (لك) صفة لاسم (لا) على أنه شبيه بالمضاف ، وحذف تنوينه للتخفيف والصفة من تمام الموصوف ، والخبر محذوف .

والرأي الأول هو أتم الآراء وأرجحها ، لضبطه للمعنى المراد من التركيب.

٩ — (حتى)

تعد (حتى) من الأدوات التي لها أثرها في المحيط النحوي ، فقد كثر دورانها في كثير من أبواب النحو ، واستعملها النحاة استعمالات شتى ، وقلبوا الفعل بعدها والاسم على وجوه إعرابية يحتملها التوجيه حتى قال بعضهم :

(أموت وفي نفسي شيء من حتى) لكثرة انتشارها وأثرها الإعرابي والمعنوي، وحسبي في هذه العجالة أن أذكر استعمالاتها في بعض المواطن موجهاً القول في أثرها الإعرابي.

استعمالاتها وأثرها الإعرابي:

الاستعمال الأول: تستعمل حرف عطف بمنزلة الواو في المعنى والعمل، فتعطف ما بعدها على ما قبلها، واشترط النحاة لهذا الاستعمال شرطين،

أحدهما: إما أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه، كأن يكون جزءاً، كقولك: (بعت البيت حتى الحديقة) أو فرداً كقولك: (نزل الحجاج من عرفات حتى الخدم) أو نوعاً، كقولك: (امتطيت وسائل السفر حتى الطائرات).

والثاني: أن تكون غاية لما قبلها، إما في زيادة، كقولك: (يعطى القائد القوات المال حتى الأساور الذهبية). وإما نقص، كقولك: (غلبك الناس حتى النساء). وقد اجتمع للمعنيان في قول الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا(١)

والشاهد في قوله: (حتى الكماة) حيث عطف بـ (حتى) هنا على زيادة من وقع عليهم القهر، فالقهر وقع على الجميع حتى شمل السادة. وكذلك في قوله: (حتى بنينا الأصاغرا) فالعطف وقع على النقص، والمعنى واضح.

---

(١) البيت من وقائله: والكماة: جمع كمي — بياء مشددة — كغني، وهو الشجاع لابس السلاح — على رأي — والأفصح أنه جمع لكام.

الاستعمال الثالث : أن تكون حرف جر للانتهاء والغاية بمنزلة (إلى) كقوله تعالى : « سلام هى حتى مطلع الفجر »[١] ـ بجر مطلع بالكسرة .

ما تنفرد به حتى فى هذا الاستعمال :

تنفرد (حتى) عن (إلى) فى جانب العمل والمعنى بأمور :

١ ـ (حتى) لا تجر إلا الظاهر ، وإلا الآخر المسبوق بذى أجزاء ، أو الملاقى له كآية سورة القدر السابقة آنفا .

٢ ـ تفيد (حتى) تقصى الفعل قبلها شيئاً فشيئاً .

٣ ـ لا يقابل بهذا التقصى ابتداء الغاية .

٤ ـ يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب بـ (أن) المقدرة ، وأن والفعل يكونان فى تأويل مصدر فى محل جر ، كقولك : (سرت حتى أدخل المدينة) فالفعل (أدخل) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى) وأن والفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والتقدير : سرت حتى دخول المدينة .

هذا ، ولا ينصب المضارع بعدها إلا إذا كان مستقبلا ، كقوله تعالى : « وزلزلوا حتى يقول الرسول »[٢] فالفعل (يقول) منصوب بأن مضمره وجوبا بعد حتى ، وسوغ النصب بها كون الفعل يدل على الاستقبال ، وكقوله « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى »[٣] .

أما إذا كان الفعل بعدها حالا ، كما فى قولهم (مرض الأمير حتى لا يرجونه)

---

(١) القدر : ٥

(٢) البقرة ٢١٤

(٣) طه : ٩١

أو كان مؤولا بالحال كما في قوله تعالى : « حتى يقول الرسول » برفع (يقول) كما قرأ نافع ، فعندئذ يتعين الرفع ، ومن ذلك : (شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه) وفى هذا حكاية حال ماضية ، وفى ذلك يقول ابن مالك :

وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا

مرادفتها :

(حتى) الجارة ، ترادف (إلى) ، و (كى) التعليلية ، و (إلا) فى الاستثناء .

فمن مرادفتها لـ (إلى) قوله تعالى : « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » أى : إلى رجوعه .

ـ ومن مرادفتها لـ (كى) التعليلية قوله تعالى : « ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم »[1] وقوله سبحانه : « لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا »[2] . أى : كى يردوكم ، وكى ينفضوا .

ـ وقد تحتمل (إلى وكى) معا ، كما فى قوله تعالى : « فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله »[3] أى : إلى أن تفىء ، أو كى تفىء .

ـ ومن مرادفتها لـ (إلا) فى الاستثناء ، ما جعله ابن مالك وغيره فى توجيه قوله تعالى : « وما يعلمان من أحد حتى يقولا »[4] أى : إلا أن يقولا .

الاستعمال الثالث : أن تكون حرف ابتداء ، أى : حرفا يبتدأ بعدها

---

(١) البقرة : ٢١٨ .
(٢) المنافقون : ٧ .
(٣) الحجرات ٩
(٤) البقرة ١٠٢

الجمل على الاستئناف ، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية المضارعية والماضية .

— فمن دخولها على الجملة الإسمية قول الفرزدق :

فوا عجباً حتى كليب تسبنى كأن أباها نهشل أو مجاشع[1]

والشاهد فى قوله : (حتى كليب) فقد ابتدىء الكلام بحتى ودخلت على الجملة الأسمية بعدها على سبيل الاستئناف .

ومن ذلك أيضاً قول جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل[2]

والشاهد فى قوله : (حتى ماء دجلة) حيث دخلت (حتى) على الجملة الأسمية بعدها على سبيل الاستئناف ، والاسم بعدها مرفوع على أنه مبتدأ .

— ومن دخولها على الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، قول حسان ابن ثابت :

يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل[3]

---

(١) البيت من وكليب ونهشل ومجاشع : كل منها اسم لأبى قبيلة . انظر أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة : ٣٢٧ .

(٢) البيت من الطويل . انظر ديوان جرير ٤٥٧ ، وأشكل : لون تخالطه الحمرة ، يقول : مازالت دماء القتلى تختلط بمياه دجلة حتى أشكل علينا الماء من شدة حمرته ، وفى ذلك كناية عن كثرة عدد القتلى الذين سال دماؤهم على سطح ماء دجلة .

انظر حروف المعانى : ٦٤ ، ٦٥ ، والكشاف ١ / ٥٠١ . وشرح المفصل ٨ / ١٨ والجنى الدانى ٥٥٢ والمغنى ١ / ١٢٨ .

(٣) البيت من وتهر : أى : هرير الكلاب ، وهو صوتها ، =

والشاهد فى قوله : (حتى تهر كلابهم) حيث دخلت (حتى) الابتدائية على الجملة الفعلية التى فعلها مضارع .

ـ ومن شواهد دخولها على الجملة الفعلية ذات الفعل الماضى قوله تعالى :

« ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا »[1] فقد دخلت (حتى) على الجملة الفعلية الماضية وهى (عفواً) .

ـ ومن شواهد دخولها على الجملتين الاسمية والفعلية قول الشاعر :

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان[2]

والشاهد فى قوله : (حتى تكل ... وحتى الجياد ...) حيث جمع الشاعر بين دخول حتى على الجملة الفعلية كما فى الشاهد الأول ، وعلى الجملة الاسمية كما فى الثانى .

تنبيـــه :

هناك من الأمثلة والشواهد ما يمكن توجيه القول فيها على استعمالين أو ثلاثة من استعمالات (حتى) .

من ذلك قولك : (أكلت السمكة حتى رأسها) فلك فى (رأسها) ثلاثة أوجه :

= والسواد : الشخص أى : أنه قد بلغ من شجاعتهم أنهم لا يعبأون بصوت الكلاب ولا بمن يأتى عليهم من الناس . انظر أزاهير الفصحى : ٣٢٧ .

(١) الأعراف : ٩٥

(٢) البيت من وسريت بهم : أى : سرت بهم عامة الليل . تكل مطيهم : من كل البعير من المشى يكل كلالا وكلالة إذا أعيا . الأرسان : جمع رسن ـ بفتحتين ـ وهو الحبل الذى يقاد به البعير . انظر أزاهير الفصحى : ٣٢٨ .

١ ـ نصب (رأسها) بالعطف على (السمكة) على اعتبار (حتى) على معنى الواو .

٢ ـ رفعها على اعتبار (حتى) ابتدائية وما بعد جملة أسمية مستأنفة .

٣ ـ الجر على معنى (إلى) .

وروى على الأوجه الثلاثة قول الشاعر :

عمتهم بالنـــدى حتى غواتهم فـكنت مالك ذى غى وذى رشد[1]

والشاهد فى قوله : (حتى غواتهم) فغواتهم : يروى بالأوجه الثلاثة على التوجيهات المبينة آنفاً .

أما إذا قلت : (عاد الحجاج حتى أميرهم عاد) فيجوز الرفع والجر دون النصب والرفع يمكن أن يوجه على ثلاثة أوجه ـ أحدهما : الابتداء . وثانيها : العطف على (الحجاج) المرفوع . وثالثها : إضمار الفعـل ، أى : عاد أميرهم .

والجملة الفعلية التى بعد (أميرهم) وهى (عاد) تعد خبراً على الوجه الأول . ومؤكدة على الوجه الثانى ، كذلك يمكن توجيهها مع الجر .

وأما على الوجه الثالث فتكون الجملة مفسرة[2] .

---

(١) البيت من والندى : دلالة على الجود والكرم .
والغواة : جمع غاو وهو الضال من الناس . والرشد : ضد الغي ، أي : الرشاد .
(٢) أنظر أزاهير الفصحى : ٣٢٨ .

١٠ — (كافة ـ وقاطبة ـ وطرا)

معنى كافة : كف الشيء يكفه كفا إذا جمعه . والكافة : الجماعة . وقيل : الجماعة من الناس ، يقال لقيتهم كافة ، أى : كلهم .

وقال أبو إسحاق فى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا فى السلم كافة »[1] قال : (كافة) بمعنى الجميع والإحاطة ، فيجوز أن يكون معناه : ادخلوا فى السلم كله ، أى : فى جميع شرائعه .

ومعنى كافة فى اشتقاق اللغة : من يكف الشيء فى آخره ، من ذلك كفة القميص ـ بضم الكاف ـ وهى حاشيته ، وكل مستطيل فحرفه (كفة) ـ بضم الكاف وكل مستدير (كفة) بكسر الكاف ، نحو : كفة الميزان ـ بكسر الكاف ـ .

وأصل الكف : المنع . ومن هذا قيل لطرف اليد كف ، لأنها يكف بها عن سائر البدن وعلى هذا المعنى يكون قوله : (كافة) فى الآية سالفة الذكر ، معناه : جميعاً ، وهو مشتهر من قولهم : كففت : أى : منعت ، والمعنى : لا يمنع منكم أحد من الدخول فى الإسلام ، فأبلغوا فى الإسلام إلى حيث تنتهى شرائعه ، فتكفوا من أن تعدوا شرائعه وادخلوا كلكم حتى يكف عن عدد واحد لم يدخل فيه[2] .

التوجيه الإعرابى :

كلمة (كافة) لا تقع إلا حالا ، فقد وردت فى بعض آيات من القرآن

---

(١) البقرة : ٢٠٨ .

(٢) لسان العرب (كفف) والقرطبى ٣ : ٢٣ ـ بتصرف .

الكريم ووجه النحويون والمفسرون إعرابها على أنها حال لا غير ، وهى منصوبة أبدا ، ومن ذلك (كافة) فى الآية السابقة منصوبة على الحال ، وصاحب الحال إما (السلم) أو ضمير المؤمنين .

وكذلك قوله تعالى : « وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة »[١] فكافة فى للوضعين وقع حالا ، وصاحب الحال واو الجماعة فى (قاتلوا . . ويقاتلونكم) .

وفى قوله : « وما أرسلناك إلا كافة للناس »[٢] كافة : حال . وصاحب الحال الضمير العائد على النبى ﷺ .

ضوابط هيئتها :

ضبط النحاة (كافة) وأختيها (قاطبة وطرا) بضوابط محكمة لهيئتها وإعرابها كما يأتى :

١ ـ لا يجوز بالإجماع دخول (أل) عليها ، لأنها لا تقع إلا أحوالا .

٢ ـ ألا تضاف .

٣ ـ لايجوز أن تثنى ، ولا تجمع ، فلا يقال : كافين ولا كافات ، ويدخل فى هذا الحكم (عامة ، وخاصة) .

---

(١) التوبة : ٣٦ .

(٢) سبأ : ٢٨

قاطبـــــة

معنـاه : قطب الشيء يقطبه قطباً ، أى : جمعة ، وجاء القوم بقطيبهم أى : بجماعتهم ، وجاءوا قاطبة ، أى : جماعة .

وعن إعرابهـا :

قال سيبويه : لا يستعمل (قاطبة) إلا حالا ، وهو اسم يدل على العموم .

وقال الليث : هو اسم يجمع كل جيل من الناس ، كقولك : جاء العرب قاطبة .

وفى حديث عائشة - رضى الله عنها - لما قبض رسول الله - ﷺ - قالت : (ارتد العرب قاطبة) أى : جميعهم .

قال ابن الأثير : هكذا جاء فى الحديث نكرة منصوبة غير مضافة ونصبها على المصدر أو الحال[1] .

طـــــرا

معنـاه : جميعا من قولهم : جاء القوم طرا ، أى : جميعا ، وفى حديث قس :

ومزادا لحشر الخلق طرا

أى : جميعا .

وعن إعرابها :

قال : سيبويه : وقالوا مررت بهم طرا ، أى : جميعا ، قال : ولا تستعمل إلا حالا .

---

(١) اللسان : (قطب) .

واستعملها خصيب النصرانى المتطبب فى غير الحال ، وقيل له : كيف أنت ؟ فقال : (أحمد الله إلى طر خلقه) .

قال ابن سيده : أنبأنى بذلك أبو العلاء .

وفى نوادر الأعراب : رأيت بنى بفلان بطر ، إذا رأيتهم جميعا .

قال يونس : الطر : الجماعة . وقولهم : (جاءنى القوم طرا) منصوب على الحال .

وقال غيره (طرا) أقيم مقام الفاعل ، وهو مصدر ، كقولك : جاءنى القوم جميعا .

مما سبق يتبين لنا أن الكلمات الثلاث (كافة وقاطبة وطرا) لاتكون إلا منصوبة على الحال ، وهذا هو الفصيح من كلام العرب .

١١ - (كذا)

لقد شغل النحاة أنفسهم قديما وحديثا فى البحث فى مسألة (كذا) حول بيان معناها ، وإعرابها ، وتمييزها ، واستعمالاتها ، وقد ألف فى ذلك أبو حيان كتابا أسماه (الشذا فى أحكام كذا) .

ورأى الشيخ جمال الدين بن هشام أن كتاب الشذا فيه قصور فى جوانب كثيرة ، ولم يؤت ثماره المرجوة ، فصنف كتابا آخر لتعم الفائدة وأسماه (فوح الشذا بمسألة كذا) .

ورحم الله السيوطى فقد أورد فصول هذا الكتاب فى كتابه (الأشباه والنظائر فى النحو) .

وقد أعجبت بحسن العرض ودقة الاستعمالات التى أوردها لـ (كذا) فضلا عن معناها عند النحاة ، ومواقعها الإعرابية ، وتمييزها . فوقفت أنا الآخر أقطف من ثمار هذه المسألة ؛ لأعرضه بإيجاز فيه فائدة لمن لم يتمكن من قراءة هذه الكتب ، حيث لم يعكف على البحث فى مثل هذه المسائل إلا المتخصصون ، فعرضت هذه المسألة مختصرة من باب تعميم الفائدة[1] - والله من وراء القصد - .

أولا : استعمالها

ذكر النحاة استعمالين لـ (كذا) .

أحدهما : أن يستعمل كل من جزأيها على أصله ، فيراد بالكاف التشبيه ، وبـ (ذا) الإشارة ، ولا يراد بمجموعهما الكناية عن شىء ، فهذه بمعزل عما نحن فيه ، ومثل ذلك قولك : (رأيت زيداً فقيراً وعمرا كذا) .

ويكون اسم الإشارة فى هذا النوع باقيا على معناه ، يصح أن يسبقه حرف التنبيه وأن يليه كاف الخطاب ولام البعد ، فتقول : (رأيت عمراً هكذا ... وكذاك ... وكذلك) .

والثانى : أن يخرج كل من الجزأين عن أصله ، ويستعمل المجموع كناية ، وهذه على ضربين .

أحدهما : أن تكون كناية عن غير عدد ، كقولك : (مررت بدار كذا) وعلى ما يبدو أن هذا القول من خبر من يتكلم ليخبر عن غيره ،

---

(١) انظر البحث فى مسألة (كذا) فى الأشباه والنظائر للسيوطى من ٤ : ٢٨٢ - ٣٠٦ قطفت منه ما أرجوه بتصرف معى التوجيه والتعليل .

بشهادة الاستقراء ، والذوق الصحيح ، لأنه لا يقول أحد ابتداء : (مررت بدار كذا .. ولا بدار كذا وكذا) بل يقول : مررت بالدار الفلانية ، ويقول من يخبر عنه : قال فلان : مررت بدار كذا ، أو ... بدار كذا وكذا ، وذلك لنسيان اعترى المخبر ، أو لغير ذلك . والشواهد على ذلك كثيرة في الأشباه والنظائر .

الضرب الثاني : أن يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، وهذا هو الغالب في الاستعمال نحو قولهم : (يقال لي : عليه كذا وكذا درهما) وذلك لإبهام العدد .

و (كذا) في الضربين مركبة من شيئين :

الأول : الكاف ، ويبدو أنها الحرفية المفيدة للتشبيه ، لأنها القسم الغالب من أقسام الكاف كما ركبوها مع (أن) فقالوا : (كأن) نحو : (كأن زيداً أسد) .

والثاني : (ذا) التي للإشارة ، كما ركبوها مع (حب) فقالوا (حبذا) ومع (ما) فقالوا : ماذا صنعت ؟ ـ في أحد التقادير .

هذا ، ولا يحكم على (ذا) بأنها في موضع جر ، ولا على الكاف بأنها متعلقة بشيء ، ولا بأن فيها معنى التشبيه ، وإن كان باقياً مع (كأن) لأنه لا معنى له مع (كذا) ولأن التركيب كثيراً ما يزيل معنى المفردين ، ويحدث بمجموعهما معنى جديداً ، ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نصب ، أو جر ، بحسب العوامل الداخلة عليها ، ويدل على ذلك أمور .

١ ـ أن (ذا) لا تؤنث لتأنيث تمييزها ، تقول : (عندي كذا وكذا أمة) ولا تقول : (... كذه وكذه ...) .

٢ ـ أنها لا تتبع بتابع ، فترى أنهم لا يقولون : (كذا نفسه رجلا) .

٣ ـ أنهم قالوا : (إن كذا وكذا مالك) ـ برفع المال ـ ذكره أبو الحسن الأخفش فى المسائل .

٤ ـ أنهم قالوا : (حسبي بكذا) فأدخلوا عليها الجـار ، ذكره الأخفش أيضاً .

٥ ـ أنهم يقولون : (كذا وكذا درهما) مع أنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فما ظنك بأربعة ؟ فلولا أن كذا قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يسمع ذلك .

وذهب جماعة من النحويين إلى أن الكاف ، و (ذا) كلمتان باقيتان على أصلهما من غير تركيب ، ثم اختلفوا فيما بينهم على أقوال[1] ، يطول البحث بذكرها ، وتذهب الفائدة المرجوة من وراء الإيجاز .

ثانياً : لفظها وتمييزها

المسموع فى لفظها للكنى به من غير عدد ؛ الإفراد والعطف ، نحو : (مررت بمكان كذا ، وبمكان كذا وكذا) .

والمسموع فى للكنى به عن عدد العطف لا غير ، كذا ذكر سيبويه والأخفش والأئمة ، وقد ورد على قولهم قول الشاعر :

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكراً
كذا وكذا لطفا به اسى الجهد[2]

---

(١) راجع أقوال النحاة فى ذلك فى الأشباه والنظائر ٤ : ٢٨٨ - ٢٩٢ .

(٢) البيت من الطويل انظر مغنى اللبيب ١ : ٢٠٥ والهمع ١ : ٣٥٦ =

الشاهد فى قوله : (كذا وكذا) على أن (كذا) وردت فى البيت عن العدد ، فاستعملت مكررة بالعطف .

وصرح ابن خروف بأنهم لم يقولوا : (كذا درهما) ولا (كذا وكذا) أى : من غير عطف .

وذكر ابن مالك أن ذلك مسموع ، ولكنه قليل .

وأما تمييزها : ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه منصوب أبدا ، وهذا قول البصريين ، وهو الصواب بدليلين :

الأول : أنه المسموع ، ودليل ذلك الشاهد فى البيت سالف الذكر فى قوله : (كذا وكذا لطفا) فالتمييز جاء بعد (كذا) منصوبا .

والثانى : القياس . وذلك من ثلاثة وجوه :

١ ـ أن الخفض إما بالكاف ، على أنها حرف جر ، أو على أنها اسم مضاف ، أو بإضافة (ذا) ولا سبيل إلى شىء من ذلك ، لأن (ذا) معمولة للكاف وحرف الجر لا يخفض شيئين ، والاسم لا يضاف مرتين .

ومن ثم وجب نصب التمييز فى نحو : (ما فى السماء موضع راحة سحابا) فيقاس عليها تمييز (كذا) .

كما أن أسماء الإشارة لا تضاف ، لأنها ملازمة للتعريف ، والتمييز نكرة ، والقاعدة : أن تضاف النكرة للمعرفة لا العكس .

= والدرر ١ : ٢١٣ ـ ولم أجده منسوبا لقائل فيما اطلعت . وقوله : (نسى) يجوز أن يكون بمعنى النسيان أو بمعنى الترك .

٢ ـ أن الكاف لما دخلت على (ذا) وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزلة (بزيد) إذا سمي به ، وما كان كذلك لا تجوز إضافته ، لأنه محكي ، والمحكي لا يضاف .

٣ ـ أن الكلمة أشبهت بالتركيب (أحد عشر) وأخواته ، ومثل ذلك لا يضاف كراهة الطول ، فتعين أن يكون تمييز (كذا) منصوبا .

والقول الثاني : أن تمييز (كذا) جائز الخفض بشرط ألا يكون تكرارا ولا عطفا ، فتقول : (كذا درهم) و (كذا أثواب) ولا تقول : (كذا كذا درهم) ولا (كذا وكذا درهم) وهذا ما قرره الكوفيون ومن وافقهم .

وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه ، وسبق رد هذه الشبهة آنفاً .

وقال ابن إياذ : يجوز الجر من وجهين :

١ ـ إجراء (كذا) مجرى (كم) الخبرية .

٢ ـ أن الكلمتين ركبتا وصارتا كلمة واحدة ، أي أن المضاف هو المجموع لا أسم الإشارة وحده ، والمحذور ؛ إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة .

والقول الثالث في تمييز (كذا) قالوا : بجواز الخفض والرفع ، وهذا خطأ ، لأنه غير مسموع ، ولا يقتضيه القياس ، وذلك لأن قولهم : (كذا وكذا درهما) من باب (خمسة عشر دوهما) لا من باب (رطل زيتا) .

ومن ثم تبين لنا أن القول الراجح هو ما قرره البصريون من نصب تمييز (كذا) .

ثالثا : اعراب (كذا)

مما سبق ذكره علمنا أن (كذا) قد تستعمل مركبة ، أو يستعمل كل من جزأيها على أصله ، ومن هذا المنطلق وجه النحاة القول فى إعرابها على النحو التالى :

أولا : حال تركيبها : نحو قولهم : (له عندى كذا وكذا درهما) فـ (كذا) مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر ، خبره الجار والمجرور وهو (له) والظرف وهو (عندى) متعلق به ، والظرف يعمل فى الظرف إذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل ، نحو : (أكل يوم لك ثوب) .

ثانياً : فى حال عدم تركيبها : فإن كانت الكاف اسم فهى المبتدأ ، والجار والمجرور قبلها هو الخبر .

وإن قيل : الكاف حرف ، فالجار والمجرور وهو (كذا) صفة موصوف محذوف ، أى : له عندى عدد كذا درهما .

وقال ركن الدين الاسترابازى[1] فى شرح كافية ابن الحاجب : الغالب فى تمييز (كذا) أن يكون منصوبا ، لأنها بمنزلة (ملؤه) فى قولك : (لى ملؤه عسلا) ويجوز أن يكون مجروراً بإضافة (كذا) إليه ، على تنزيلها منزلة (ثلاثة) و (مائة) كما جاز أن يكون التمييز مرفوعاً ، كقولك : (له عندى كذا درهم) ـ برفع درهم ـ فيكون (له) جاز أن يكون التمييز مرفوعاً ،

---

(١) دفعا للتوهم أنه الرضى ـ الصحيح أنه : الحسن بن محمد ركن الدين الاستراباذى وله شروح لكافية ابن الحاجب ، والمتوفى ٧١٧ هـ ـ كشف الظنون ٢ : ١٣٧٠ .

كقولك : (له عندى كذا درهم) - برفع درهم - فيكون (له) جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم ، و (درهم) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

ويكون على ذلك التوجيه (كذا) حال . هكذا قرر النحاة .

قال ركن الدين : وفيه نظر . والأولى عندى أن يكون (كذا) مبتدأ و (درهم) بدلا ، أو عطف بيان ، و (له) خبر ، و (عندى) ظرف له .

رابعاً : معناها عند النحويين

للنحاة أقوال وتوجيهات مع اختلاف بعضهم فى الرأى وفى تفنيد الآراء والرد عليها وتعليلها ما يطول المقام بذكرها . . ولكن حسبى أن أقتطف بعض لمحات من توجيهاتهم التى عرضها السيوطى فى خمسة أقوال[1] :

الأول : قال ابن مالك : هى تفيد التكثير بمنزله (كم) الخبرية ، وتابعه على ذلك ابنه فى شرحه للخلاصة .

وتوجيه قولهما هذا ؛ أنها لا يكنى بها عما نقص عن الأحد عشر ؛ لأنه عدد قليل .

الثانى : قال سيبويه والخليل ومن تابعهما : أن (كذا) تكون للعدد مطلقاً قليلا كان أو كثيراً ، واختاره ابن خروف .

قال سيبويه[2] : هذا باب ما جرى مجرى (كم) فى الاستفهام ، وذلك قولك : (له كذا وكذا درهما) وهو مبهم من الأشياء بمنزلة (كم) وهو كناية للعدد ، صار (ذا) بمنزلة التنوين .

---

(١) انظر أقوال النحاة وتوجيهاتهم وتعليلها فى الأشباه والنظائر ٤ : ٢٩٧-٣٠٣ .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩٨ .

وقال الخليل : كأنهم قالوا : له كالعدد درهما .

الثالث : قال الكوفيون : إن (كذا) تعد بمنزله ما استعملت استعماله من الأعداد الصريحة ، فيقال : (له كذا دراهم) فتوجه للثلاثة فما فوقها إلى العشرة (. . . . وكذا وكذا درهما) فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة عشر ، و (. . . وكذا درهما) فتكون للعشرين وأخواتها من العقود إلى التسعين و (. . . كذا وكذا درهما) فتكون لأحدوعشرين وما فوقها من الأعداد المتعاطفة إلى التسعة والتسعين ، (. . . وكذا درهم) ـ بالجر ـ فيكون للمائة والألف فما فوقها .

الرابع : أصحاب هذا القول جماعة من النحاة وافقوا الكوفيين فيما سبق توجيهه فى القول الثالث إلا فى مسألتى الإضافة لامتناعهما بما سبق تعليله عند الكلام على تمييز (كذا) .

وأصحاب هذا القول يرون أن العدد القليل والكثير يقدر عندهم بدخول (من) على التمييز ، لأن (من) إنما تدخل على العدد المجموع المعرف تقول : (له عندى عشرون من الدراهم) ولايجوز (. . . عشرون من دراهم) وهذا قول للمبرد والأخفش وجماعة من أئمة النحو .

الخامس : قال الأستاذ أبو بكر بن طاهر : الأمر كما قال الكوفيون فى (كذا وكذا درهما) وفى (كذا درهم) خاصة ، ولم يعبأ بباقى التوجيهات التى ذكرها الكوفيون .

هذا موجز القول حول توجيهات النحاة فى معنى (كذا) ومن أراد أن يتزود من توجيهاتهم وتعليلاتهم ، وردود أقوال بعضهم وبخاصة قول الكوفيين فليرجع إلى كتاب الأشباه والنظائر ، كما لا نغفل الإشارة إلى

استعمالات الفقهاء لها عند الاسترشاد وإلى تحديد بعض الحقوق وغيرها يمكن مراجعتها[1] .

خلاصـــة :

مما سبق ذكره في (كذا) نخلص منه إلى ما يلي :

١ ـ أن القول الراجح في استعمالها أن يكون المجموع كناية عن عدد ، أو غير عدد ، مع خروج كل من جزأيها عن أصله .

٢ ـ المسموع في لفظها المكنى بها عن عدد العطف لا غير ، والمكنى بها عن غير عدد الإفراد والعطف .

٣ ـ القول الصحيح في حكم تمييزها النصب أبدا ، ويؤيد ذلك السماع والقياس .

٤ ـ على اعتبار تركيبها تقع مبتدأ مؤخراً ، والجار والمجرور قبلها خبر مقدم .

وعلى اعتبار عدم تركيبها ، فإن عدت الكاف اسم فهي مبتدأ ، وإن عدت الكاف حرفا ، فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف على تقدير : له عندي عدد كذا وكذا درهما .

٥ ـ القول الراجح في معناها : أنها للعدد مطلقا قليلا كان أو كثيراً ، والمرجوح أنها للتكثير بمنزلة (كم) الخبرية .

ـ والله تعالى أعلم ـ

---

(١) الأشباه والنظائر ٤ : ٣٠٤ - ٣٠٦ .

وبعد . . فهذه قطوف من حروف المعانى وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف التى تستعمل كعوامل أو معمولات لغيرها ، وبعض هذه الأدوات قد تكون غريبة فى استعمالها مشكلة فى إعرابها ، دقيقة فى معناها ، فكشفت القناع عنها ، وجمعت شتات أمرها بأسلوب سهل بعيد عن التعقيد والتعليل ، وقد تجنبت التطويل الممل ، والتقصير المخل .

هذا ، ومن المؤكد لدينا أن اهتمام النحاة واللغويين بهذه الأدوات قديما وحديثا لفت أنظارنا إلى أهميتها فى محيط التراكيب النحوية فى جانب الأثر والتوجيه اللغوى لهذه التراكيب .

من أجل ذلك شغلت نفسى بعرض بعض هذه الأدوات بمنهج تطبيقى يدعو إلى النظر والتأمل والوقوف على أسرار لغتنا الجميلة كما سبق بيانه فى هذا الفصل .

ومن خلال هذه التطبيقات التى عرضتها فى ميزان القواعد النحوية يتبين لنا إلى أى مدى وقف النحاة عنـــد كل لفظة نطق بها العرب فأخذوها وقلبوها على القواعد النحوية حتى أفصحوا عما تحتمله من وجوه إعرابية ومعان لغوية ، وهذا العمل يعد إثراء للغة العربية ، وبخاصة أن بعض هذه الألفاظ غريبة فى الاستعمال كما ذكرت .

ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاة فى أثناء عرضهم لاستعمال هذه الألفاظ نجد أنهم استخدموا القياس والسماع ، دون أن يفصحوا عنهما ، ولكن ذلك ملحوظ من خلال توجيههم القول فى الإعراب والمعنى عند ذكر بعض الأساليب والاستشهاد بالشعر .

كما نلحظ أيضاً أنهم اعتمدوا على النصوص القرآنية بكثرة عند الإفصاح عن المعنى وبيان الموقع الإعرابى لكل لفظة منها ، وذلك حرصاً منهم على

ضبط قواعدهم وفق أفصح كلام نزل عليهم فعجزت العرب عن محاكاته فعد في أعلى مراتب الفصاحة ، فلابد من عرض كلام العرب عليه فما وجدوه موافقاً أخذوه ، وما وجدوه مخالفاً تركوه ، وعدوه شاذاً ، ونبهوا عليه بأنه ليس من كلام العرب . . ولقد صنف في ذلك ابن خالويه كتاباً أسماه (ليس في كلام العرب) . وذلك أيضاً من باب المحافظة على أصل اللغة العربية ومرجعها لقصان من الدخيل عليها .

« والله يقول الحق وهو يهدى السبيل »(١)

---

(١) الاحزاب : ٤ .

ثبت بموارد الكتاب

١ ـ الإتقان فى علوم القرآن ـ للسيوطى ـ تحقيق أ / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ لنشر وتوزيع دار التراث ـ القاهرة ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢ ـ أزاهير الفصحى فى دقائق اللغة ـ لعباس أبو السعود ـ ط ـ دار للعارف ـ القاهرة .

٣ ـ أسرار العربية ـ لابن الأنبارى ـ تحقيق أ / محمد بهجة البيطار ـ مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق ـ مطبعة الترقى ـ دمشق .

٤ ـ الأشباه والنظائر ـ للسيوطى ـ تحقيق أ / غازى مختار طليمات ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق .

٥ ـ إعراب القرآن ـ لأبى جعفر النحاس ـ تحقيق د / زهير غازى زاهد ـ ط ـ عالم الكتب ـ مطبعة النهضة العربية ـ ط ـ الثانية ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٦ ـ الأمالى ـ لأبى على القالى ـ ط ـ للمكتب التجارى ـ بيروت .

٧ ـ الأمالى الشجرية ـ لابن الشجرى ـ ط ـ دار المعرفة ـ بيروت .

٨ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ـ للقفطى ـ تحقيق أ / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٩٧٣ م .

٩ ـ بغية النحاة فى طبقات اللغويين والنحاة ـ للسيوطى ـ تحقيق أ / محمد أبو الفضل ـ ط ـ عيسى البابى الحلبى ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٠ ـ البيان فى غريب إعراب القرآن ـ لابن الأنبارى ـ تحقيق د / طه

عبد الحميد طه ـ مراجعة أ / مصطفى السقا ـ ط ـ الهيئة المصرية العامة ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٨٣ م .

١١ ـ تفسير البحر المحيط ـ لأبى حيان ـ ط ـ دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ط ٢ ـ ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

١٢ ـ التفسير الكبير ـ للإمام الفخر الرازي ـ الطبعة الثالثة .

١٣ ـ جامع البيان فى تفسير القرآن ـ لابن جرير الطبرى ـ ط ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .

١٤ ـ الجامع لأحكام القرآن ـ للإمام القرطبى ـ ط ـ دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٣ م .

١٥ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى ـ للمرادى تحقيق أ / فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ـ ط ـ المكتبة العربية ـ حلب ـ ط ١ ـ ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م .

١٦ ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ـ للصبان ـ ط ـ دار إحياء التراث العربية ـ القاهرة .

١٧ ـ حروف المعانى ـ للزجاجى ـ تحقيق د / على توفيق الحمد ـ ط ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

١٨ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـ للبغدادى ـ دار صادر ـ بيروت .

١٩ ـ الخصائص ـ لابن جنى ـ تحقيق أ / محمد على النجار ـ ط ٢ ـ بيروت .

٢٠ ـ ديوان حسان بن ثابت ـ ط ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٦ هـ ـ ١٩٦٦م.

٢١ ـ ديوان جرير ـ بشرح محمد اسماعيل عبدالله الصاوى ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .

٢٢ ـ روح المعانى ـ للعلامة الألوسى ـ ط ـ دار إحياء التراث العربى ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

٢٣ ـ شرح التصريح على التوضيح ـ للشيخ خالد الأزهرى ـ ط ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .

٢٤ ـ شرح المفصل ـ لابن يعيش ـ ط ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ إشراف مشيخة الأزهر ـ القاهرة .

٢٥ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق / الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ـ ط ١٦ ـ دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت والقاهرة .

٢٦ ـ العربية دراسات فى اللغة واللهجات ـ ايوهان فك ـ تعليق للمستشرق الألمانى شنيتالر ـ ترجمه وتعليق وفهرسة د/ رمضان عبدالتواب ـ لشر مكتبة الخانكى ـ القاهرة ـ ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

٢٧ ـ غريب الحديث ـ لأبى عبيد القاسم الهروى ـ نشر دار الكتاب العربى ـ بيروت ـ لبنان .

٢٨ ـ الفريد فى إعراب القرآن المجيد ـ للمنتجب الهمذانى ـ تحقيق د / فهمى حسن النمر ، و د/ فؤاد على مخيمر ـ رسالة لنيل درجة الدكتوراه ـ كلية اللغة العربية جامة الأزهر ـ القاهرة .

٢٩ ـ الكتاب ـ لسيبويه ـ تحقيق أ/ عبد السلام هارون ـ ط ـ الهيئة العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ م .

٣٠ ـ الكشاف ـ للإمام الزمخشري ـ ط ـ مصطفى البابى الحلبي ـ القاهرة ـ ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م .

٣١ ـ لسان العرب ـ لابن منظور ـ ط ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٨١م .

٣٢ ـ ليس فى كلام العرب ـ لابن خالويه ـ تحقيق أ/ أحمد عبد الغفور عطا ـ مكتبة مكة المكرمة ـ ط ٣ ـ ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٠ م .

٣٣ ـ مجاز القرآن ـ لأبى عبيدة ـ تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين ـ ط ـ دار الفكر ـ ط ٢ ـ مكتبة الخانجي القاهرة ـ ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م .

٣٤ ـ مجالس ثعلب ـ لأبى العباس ثعلب ـ تحقيق أ/ عبد السلام هارون ـ ط ٢ ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٦٠ م .

٣٥ ـ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ لابن جنى ـ تحقيق أ/ على النجدى ناصف ، و د/ عبد الفتاح شلبى ـ ط ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .

٣٦ ـ معانى الحروف ـ للرمانى ـ تحقيق د/ عبد الفتاح شلبى ـ ط ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة ـ ١٩٧٣ م .

٣٧ ـ معانى القرآن ـ للأخفش ـ تحقيق د/ فارس فايز ـ المطبعة العصرية ـ الكويت ـ ط ١ ـ لشردار الكتب الثقافية ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٧٩م .

٣٨ ـ معانى القرآن ـ للفراء ـ تحقيق ومراجعة أ / محمد على النجار ـ ط ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٣٩ ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ـ تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مطبعة المدنى بالقاهرة ـ ومحمد على صبيح .

٤٠ ـ المقتضب ـ للمبرد ـ تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ـ ط ٢ ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٦ هـ .

٤١ ـ مقاييس اللغة ـ لابن فارس ـ تحقيق أ / عبد السلام هارون ـ ط ٢ ـ مصطفى البابى الحلبى ـ القاهرة ـ ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .

٤٢ ـ النوادر فى اللغة ـ لأبى زيد الأنصارى ـ تعليق وتصحيح أ / سعيد الخورى الشرتونى ـ ط ـ دار الكتاب العربى ـ بيروت ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

— رزقنا الله الأمانة فى النقل والصدق فى القول والعمل —

فهرس الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الاول	
(قطوف من نصوص القرآن الكريم)	٩
النص الاول	١٠
النص الثانى	٢٠
النص الثالث	٢٩
النص الرابع	٣٨
نتائج هذا الفصل	٥٤
الفصل الثانى	
(قطوف من أساليب العرب)	٥٧
الاسلوب وتوجيه الاحكام الفقهية	٥٨
تقنين القواعد بالتوجيه الإعرابى للأسلوب	٦٤
الاساليب التى يتأثر معناها بالتوجيه الإعرابى	٧٥
نتائج هذا الفصل	٧٦
الفصل الثالث	
(قطوف من الألفاظ والأدوات وحروف المعانى)	٧٨
١ - (رويدا)	٨٠
٢ - (عـــلى)	٨٣
٣ - (بله)	٨٧
٤ - (ويب)	٩٠

٥ - (قط) ٩١
٦ - (ويكأن) ٩٣
٧ - (هـلم) ٩٥
٨ - (لا أبالك) ٩٧
٩ - (حتى) ١٠٠
١٠ - (كافة - وقاطبة - وطرا) ١٠٧
١١ - (كذا) ١١٠
استعمالها ١١١
لفظها وتمييزها ١١٣
إعرابها ١١٦
معناها عند النحويين ١١٧
خلاصة ١١٩
نتائج الفصل ١٢٠
ثبت بموارد الكتاب ١٢٣

رقم الإيداع
بدار الكتب المصرية
٧٥٥٧ / ١٩٨٩

مطبعة الحسين الإسلامية
٢٥ حارة المدرسة خلف الجامع الأزهر - القاهرة